

جامعة محمد خيضر \_ بسكرة \_



كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

## أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إشراف الأستاذ الدكتور:

- عمر فرحاتي

إعداد الطالبة:

- وسام ميهوب

### أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ محمد لمين لعجال أعجال
مشرفا ومقررا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ عمر فرحاتي
ممتحنا ومناقشا	محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر	د/ عبد العظيم بن صغير
ممتحنا ومناقشا	الجزائر 03	أستاذ محاضر	د/ مخلوف ساحل

الموسم الجامعي: 2013/2014

قال الله تعالى:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي  
اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى  
الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ  
ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ"

سورة المائدة (54)

## الإهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ  
عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا،  
وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

سورة الإسراء (الآية 23- 24)

أمي؛ شمعة دربي ونور عيني،

أبي العزيز،

إلى سندي وعوني في سراي وضرأي رفيقة عمري أختي الوحيدة: أمال،

إلى من لا تحلو الحياة من دونها أخوأي العزيزان: نصر الدين ومحمد الأمين،

إلى كل محب للعلم والمعرفة،

إلى كل من يسعى لأن تكون "الجزائر" أفضل دوما،

إلى كافة زملائي طيلة مشواري الدراسي كل باسمه، وأخص بالذكر زملائي في دفعة الماجستير  
لسنة 2011 في التخصصين: علاقات دولية واستراتيجية وإدارة الموارد البشرية.

إلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة من قريب أو من  
بعيد بالقليل أو الكثير، أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع.

الطالبة: وسام ميهوب

## شكر وتقدير

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عزّ وجلّ الذي أنعم عليّ بإتمام إنجاز هذا العمل المتواضع، قال الله تعالى: "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ"

سورة الأحقاف (الآية 15)

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "الاستاذ الدكتور عمر فرحاتي" على قبوله الحسّن للإشراف على هذه المذكرة البسيطة، وعلى صبره وحلمه وتعاونه وحرصه وعلى كافة مجهوداته المبذولة ووقته الذي سخره منذ بداية العمل في سبيل إخراجها في أحسن صيغة وعلى كافة نصائحه وتوجيهاته وملاحظاته القيمة؛ فكل العرفان والتقدير لك أستاذي الفاضل، جعلها الله لك في موازين حسناتك.

كما أشكر كافة الأساتذة الأفاضل الذين نلت الشرف بفرصة تكويني على يدهم في مرحلة ما بعد التدرج بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، هذا ولا يفوتني تقديم خالص الشكر لكافة الأساتذة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة باجي مختار عناية على توجيهاتهم ومساعدتهم لي منذ تكويني في مرحلة التدرج؛ جزاكم الله جميعا بأحسن الخير.

والشكر كذلك موصول إلى الأساتذة الكرام الذين سألني بفضل وشرف مناقشتهم للمذكرة وعلى مجهوداتهم المبذولة.

الطالبة: وسام ميهوب

# خطة الدراسة

# أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة

## السياسية العربية

### خطة الدراسة:

مقدمة	
أهمية الموضوع	
أسباب اختيار الموضوع	
حدود الدراسة	
إشكالية الدراسة	
فرضيات الدراسة	
منهج الدراسة	
أدبيات الدراسة	
تقسيم الدراسة	
الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية	
المبحث الأول	الآطر النظرية لمفهوم الأمن
المطلب الأول	المنظور التقليدي للأمن
المطلب الثاني	المقاربات الأمنية الحديثة
المبحث الثاني	المضامين النظرية للأمن الوطني
المطلب الأول	مفهوم ومستويات الأمن
المطلب الثاني	تعريف الأمن الوطني وأبعاده
المطلب الثالث	تعريف الأمن القومي العربي
المبحث الثالث	مميزات الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي
المطلب الأول	سمات وتصنيفات الأنظمة السياسية العربية
المطلب الثاني	الخصائص العامة للنظام الإقليمي العربي
الفصل الثاني: أثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية	
المبحث الأول	أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية
المطلب الأول	التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة
المطلب الثاني	المشاريع شرق الأوسطية
المبحث الثاني	أثر المتغيرات العالمية الاقتصادية على أمن الأنظمة السياسية العربية
المطلب الأول	تزايد أهمية العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني	أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية
المطلب الثالث	المشاريع المتوسطة
المطلب الرابع	الأزمة المالية العالمية
المبحث الثالث	أثر المتغيرات العسكرية والأمنية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية
المطلب الأول	العامل العسكري في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة
المطلب الثاني	الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على الأمن العربي
المطلب الثالث	انعكاس تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية
المبحث الرابع	أثر المتغيرات العالمية الاجتماعية والثقافية على أمن الأنظمة السياسية العربية
المطلب الأول	تنامي البعد الحضاري في العلاقات الدولية
المطلب الثاني	منظومة حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة
المطلب الثالث	انعكاس المتغيرات الثقافية والتكنولوجية على أمن الأنظمة السياسية العربية
<b>الفصل الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية</b>	
المبحث الأول	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني على أمن الأنظمة العربية
المطلب الأول	واقع أمن الأنظمة السياسية العربية
المطلب الثاني	نشاط فعاليات المجتمع المدني
المطلب الثالث	الاستعصاء الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية
المطلب الرابع	العلاقات السياسية العربية البينية في ظل التحولات الإقليمية المتجددة
المطلب الخامس	واقع العامل العسكري في العالم العربي
المبحث الثاني	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاقتصادي على أمن الأنظمة العربية
المطلب الأول	التكامل العربي وواقع التجمعات الجهوية والإقليمية العربية
المطلب الثاني	الريع النفطي وتبعية الإقتصادات العربية للاقتصادات الغربية
المطلب الثالث	الأمن المائي والغذائي ومشكل التصحر في الأنظمة السياسية العربية
المطلب الرابع	المديونية العربية إلى الخارج والأموال العربية المغتربة
المبحث الثالث	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاجتماعي والثقافي
المطلب الأول	واقع التنمية البشرية في العالم العربي
المطلب الثاني	قضايا الأقليات في العالم العربي
المبحث الرابع	مستقبل أمن الأنظمة العربية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتجددة
المطلب الأول	سيناريو التفكك والانحلال
المطلب الثاني	سيناريو الإصلاح وإعادة البناء
<b>الخاتمة</b>	

# مقدمة



## مقدمة:

تعد الأنظمة السياسية العربية بحكم توقعها الجيوستراتيجي الهام وأهميتها الإقتصادية ومكانتها الاجتماعية والحضارية على خريطة العالم من أكثر المناطق التي ظلت تتأثر بالتحويلات والتغيرات في الفضائين الإقليمي والعالمي على حد سواء؛ إضافة إلى تأثير قوى العولمة الليبرالية المتمثلة في المؤسسات المالية والتجارية العالمية التي استعادت من التطور التقني لتحقيق مصالحها المادية متخطية الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

لم تؤثر هذه المتغيرات في إحدى جوانب أمن الأنظمة السياسية العربية فقط إنما بسطت بتأثيراتها على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث شهد الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية تغيرات هامة نتجت بالأساس عن حدوث تحولات في العلاقات الدولية وكان لها الأثر الواضح في تغيير العديد من القيم والمفاهيم ومن ناحية أخرى ضعف القدرة من الجانب العربي على التكيف مع تلك المتغيرات العالمية والإقليمية التي خلقت العديد من التحديات الأمنية على الأنظمة السياسية العربية وكذا مستقبلها خاصة مع غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم لمواجهةها سواء على المستوى القطري أو الإقليمي.

هذا وقد تأثرت الأنظمة السياسية العربية بالاشتراكية ومن بعدها بالرأسمالية تلتها توجهات العولمة وما أفرزته من بنى جديدة على غرار اقتصاد السوق والتعددية السياسية والديمقراطية وقضايا البيئة وحماية الأقليات والأمن الجماعي وكل هذه المعطيات زادت من متاعب الحكومات العربية وفاقت من تبعيتها وجعلت سيادتها مخترقة بشكل دائم ومستمر.

دون إغفال القول بأن الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية أصبح عرضة للتدخلات الأجنبية سواء الإقليمية أو العالمية بالإضافة إلى هشاشة الوضع العربي الداخلي الذي لم يترك المساحة المطلوبة للنخب والحكومات لإعداد المقاربة الموضوعية المطلوبة.

وفي هذه الدراسة البحثية نحاول التعرف على هذه المتغيرات التي مست البيئتين الإقليمية والعالمية في المرحلة التالية للحرب الباردة من جهة والتعرف على آليات تأثيرها وانعكاساتها على أمن الأنظمة السياسية العربية من جهة أخرى.

## أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فيما يلي:

- محاولة تحديد ورصد طبيعة المتغيرات الموجودة في البيئتين الإقليمية والعالمية للنظام الإقليمي العربي وبالتحديد تلك التي تعكس عدم شعور كثير من الأنظمة السياسية لهذا الأخير بالأمن نتيجة لما تتعرض له علاقاتها الداخلية والخارجية من عدم استقرار وثبات، بالإضافة إلى أن الشعور بالقلق الأمني يتفاقم باستمرار وسط تزايد مطرد لمصادر التهديد المباشرة وغير المباشرة التقليدية وغير التقليدية ليس فقط على مصالح الأنظمة السياسية العربية بل وحتى على استقرارها وأمنها وبقائها.

- الإحاطة بالفهم والتحليل الدقيق لمسألة أمن الأنظمة السياسية العربية وإعطائها ما تستحقه من عناية خاصة في الدولة الوطنية الحديثة على اعتبارها قضية ذات أبعاد إنسانية وأخلاقية بل وحتى حضارية.

## أهداف الدراسة:

يهدف البحث في الموضوع في محاولة منا لتحقيق عدة أهداف لعل أبرزها:

- تقديم تصور شامل لأمن الأنظمة السياسية العربية يهدف لمعالجة قصور التصور التحليلي الجزئي السائد والإحاطة الشاملة بالموضوع من خلال تحليل يحاول توضيح العناصر الرئيسية التي تكون مضمونه الحقيقي والتعمق في فهم تركيبيتها وطبيعتها مكوناتها المادية (مؤسسات، تنظيمات... ) والمعنوية ( أفكار، مبادئ، قيم، ثقافات... ) والبشرية ( أفراد ومجموعات) وفهم مختلف آليات التأثير والتأثر المتبادل فيما بينها.

- التدقيق في مجالات أمن الأنظمة السياسية العربية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية...) ومقوماتها ورصد التحديات والرهانات المحيطة بأمنها في البيئتين الإقليمية والعالمية على التوالي وفقا للمتغيرات المكونة لها من جهة وقياس درجة تأثيرها من جهة أخرى.

- رصد تأثير المتغيرات العالمية الموجهة الأنظمة السياسية العربية من خلال رصد مظاهر الهيمنة الغربية بالاستناد أساسا إلى طبيعة استراتيجياتها وسياساتها والإحاطة بأهمية أدوار القوى الغربية بالعودة إلى: مواضيع العولمة، حوار الحضارات وموضوع التكامل والمشاريع الرأسمالية المتغذية أساسا من الثقافة الليبرالية العولمية المناقضة للدولة الوطنية والساعية لفرض نمط عالمي موحد.

- تناول بالدراسة ما لدى الأنظمة السياسية العربية أساسا من إمكانيات مادية ومن تعبئة معنوية وما يلزمها لمواجهة التحديات الامنية الإقليمية والعالمية، وضرورة تحديد الأهداف الأمنية للأنظمة السياسية العربية

والاستراتيجيات المشتركة بهدف التخفيف من الضغط والتأثير المتأتي من البيئات الخارجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

### أسباب اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار الموضوع إلى عدة اعتبارات يمكن تلخيصها في نوعين من الأسباب:

- **أسباب ذاتية:** تمثلت المبررات الذاتية بالدرجة الأولى إلى الانتماء الحضاري (لغة، دين، ثقافة، تاريخ، هوية...) للفضاء الذي يضم لأنظمة السياسية العربية، وهو ما جعلني أحاول تقديم نظرة شبه متكاملة حول انعكاس متغيرات البيئتين الإقليميتين والعالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية والنتائج المترتبة عنها حاضرا ومستقبلا.

- **أسباب موضوعية:** تمثلت المبررات الموضوعية أساسا في محاولة تسليط الضوء على موضوع هام كثر حوله النقاش والجدل على الصعيدين العربي والغربي على حد سواء، فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة وتقارير الوكالات الدولية المتخصصة وتقارير التنمية الانسانية العربية حول حقوق الانسان سنة 2000، حول الديمقراطية والحكم الصالح سنة 2002، حول التنمية سنة 2003، حول الحرية الثقافية سنة 2004، حول تغير المناخ سنتي 2007 و2008 وكلها أشارت إلى تحديات القرن الواحد والعشرين الناجمة أساسا عن تداعيات المتغيرات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور العولمة بأبعادها الشمولية: الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والبيئية والثقافية، وقد انعكس هذا بصفة واضحة على أمن الأنظمة السياسية العربية ما أدى إلى اتساع مفهوم الأمن الذي أصبح يركز على ضمان تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لاستقرار وأمن الأنظمة السياسية العربية.

### حدود الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأينا معالجة موضوع: أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية ضمن إطار مجالين زماني ومكاني تم تحديدهما على النحو التالي:

- **المجال الزمني:** حدد بالمرحلة التالية للحرب الباردة؛ وهي الفترة التي شهدت ظروف ومسارات تاريخية متعددة المظاهر والمصادر تؤثر في العالم العربي الذي يتميز بالتراث الحضاري والمصير المشترك وضرورة الاستقرار والنمو الاجتماعي وأهمية تعزيز وتطوير منظومة العمل العربي المشترك بكافة أبعاده ومجالاته وآلياته العديدة، وهي كذلك المرحلة التي بلغت فيها العولمة مرحلة حاسمة من تطورها التاريخي يعرف

بالعولمة الرأسمالية النيوليبرالية وما تمخض عن هذه الأخيرة من تحولات نحاول وفقها رصد أهم المتغيرات الإقليمية والعالمية وما صاحبها من آليات ونتائج مؤثرة على أمن الأنظمة السياسية العربية، كما أنها المرحلة التي شهدت ما يعرف بنهضة الدراسات الأمنية مع طرح أطر نظرية ومفاهيمية توسعية للأمن.

- **المجال المكاني:** ويشمل نطاق العالم العربي ككل مع التركيز على كافة المكونات المادية والبشرية والمعنوية للأنظمة السياسية العربية المكونة له، فهي التي تُعنى بالدراسة والتحليل كما أنها العنصر المتأثر بمختلف المتغيرات التي سوف نرصدها سواء منها الإقليمية أو العالمية وهذا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

### إشكالية الدراسة:

إن المنتبج لتطور أشكال وأنماط الدول والأنظمة السياسية التي تحكمها يجدها تعرضت ومازالت عرضة للعديد من التغيرات والتطورات، وبالعودة إلى حجم التحولات التي حدثت على مستوى المجالات المختلفة لأمن الأنظمة السياسية العربية سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وكيفية تأثر أمن هذه الأنظمة بالمتغيرات المنبثقة عن محيطها الإقليمي والعالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تبعها من تغيرات؛ تُثار إشكالية مستقبل استقرار وأمن الأنظمة السياسية العربية في ظل هذه المتغيرات دائمة التطور والتغير.

وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية على النحو التالي: **إلى أي مدى أثرت متغيرات البيئة الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على استقرار وأمن الأنظمة السياسية العربية؟**  
الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن فهم عمليات التغير والتطور التي تمس الدول وأنظمتها السياسية بالعودة إلى المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية؟

- ما هي المتغيرات المتأثرة من الجوارين الإقليمي والعالمي والتي تشكل تهديدا لأمن الأنظمة السياسية العربية؟

- كيف يمكن التعامل مع مختلف المتغيرات في البيئتين الإقليمية والعالمية لضمان استقرار وأمن الأنظمة السياسية العربية؟

- ما مستقبل الأنظمة السياسية العربية في ظل الرهانات الأمنية المنبثقة عن البيئتين الإقليمية والعالمية؟

## فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: ترتبط الأهمية الإستراتيجية للأنظمة السياسية العربية بفتح المجال واسعا أمام الأدوار والأطماع الخارجية.
- الفرضية الثانية: كلما زادت حدة تأثير المتغيرات في البيئتين الإقليمية والعالمية كلما زاد تعريض مفهوم أمن الأنظمة السياسية العربية للانتقاص والتآكل.
- الفرضية الثالثة: نجاح استراتيجيات مواجهة التهديدات المحيطة بالأنظمة السياسية العربية يستلزم تفعيل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتضافر الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- الفرضية الرابعة: المتغيرات المرتبطة بالمرحلة التالية للحرب الباردة سوف تنعكس مستقبلا على أمن الأنظمة السياسية العربية بفعل تعميم المبادئ الغربية وخلق فضاء عالمي موحد يليق بكل الأنظمة السياسية في العالم.

## المقاربة المنهجية للدراسة:

تمت الاستعانة في هذه الدراسة بمقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

- **المنهج التاريخي - Historical Method**: فهم الحاضر واستشراف المستقبل لا يمكن أن يتم دون تحليل الماضي، حيث يمكن هذا المنهج من إزالة الغموض عن مختلف مظاهر المرحلة التالية للحرب الباردة وظهور عدة متغيرات تؤثر على أمن الأنظمة السياسية العربية، من خلال تتبع تحولاتها الزمانية منذ نهاية الحرب الباردة مرورا بمختلف التحولات والتغيرات على الصعيد العالمي.

- **المنهج الإحصائي - Statistical Method**: إذ أنه لا يمكن فهم انعكاسات المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا من خلال الاعتماد في الدراسة على مختلف الإحصائيات والمعطيات الكمية والبيانات المختلفة، بقياس درجة تأثير الأنظمة السياسية العربية خاصة بالمتغيرات+ الإقليمية والعالمية، وهو ما توفره الدراسة الإحصائية عن طريق تقديم أرقام توضح على: نسب الاستثمار الأجنبي في العالم العربي، نسبة الشباب في العالم العربي، نسب الأقليات العرقية والمذهبية والإثنية... وهذا بالعودة إلى مختلف التقارير والإحصائيات.

- **منهج تحليل المضمون - Analyse de Contenu**: يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الأنظمة السياسية العربية وعلاقتها في هذه المجالات بالبيئتين العالمية

والإقليمية وهذا من خلال تحليل مضامين مختلف تقارير التنمية الانسانية العربية الصادرة على غرار سنة: 2003، 2004، 2009... وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 2004، بالإضافة إلى فحص مواد بعض الدساتير العربية، وذلك من أجل استنباط الوضع الامني في الانظمة السياسية العربية.

- **الإقتراب النسقي - Systhémic Approach**: هي مقارنة قائمة على المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)؛ واستخدمت هذه المقاربة من أجل تتبع المدخلات الموجهة للأنظمة السياسية العربية من البيئتين الإقليمية والعالمية المحيطة بها والمرتبطة أساسا بظاهرة العولمة من جهة وما تطرحه من مخرجات في شكل ردود أفعال حول هذه المؤثرات سواء كان بالشكل الإيجابي أو السلبي من جهة ثانية، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي (Feed-Back) تعكس نتائج المؤثر على المتأثر.

#### أدبيات الدراسة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد أو حصر كافة الكتب والدراسات والمقالات التي تناولت التحولات الإقليمية والعالمية وتأثيرها على أمن الأنظمة السياسية العربية ومستقبل المنطقة العربية والنظام الإقليمي العربي ككل غير أنه من المفيد الإشارة إلى أهمها:

1- دراسة كل من علي الدين هلال ونيفين مسعد بعنوان: **النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**، وقسمت الدراسة إلى فصلين اهتم الأول بسرد خصائص الأنظمة السياسية العربية وكذا معايير تصنيفها، وخصص الثاني لتحليل السياق المجتمعي والإطار الدستوري والقانوني بالإضافة إلى العملية السياسية في الانظمة السياسية العربية.

2- دراسة محمد السيد سليم بعنوان: **التحولات العالمية الراهنة وتأثيراتها على العالم الاسلامي**، وهو ينطلق في بحثه من حقيقة جوهرية اساسها ان دول العالم الثالث ومن بينها العالم الإسلامي أكثر الدول قابلية للتأثر بالتغيرات في النظام الدولي بسبب محدودية قدراتها العسكرية وهشاشة تكويناتها السياسية.

3- تحرير السيد يس وأحمد فخر لأعمال مؤتمر: **موقع الوطن العربي على خريطة القرن الحادي والعشرين**، تهدف إلى بلورة رؤية عربية عامة حول التغيرات الدولية والإقليمية وموقع الوطن العربي منها ومستقبله في إطارها عبر مساهمة جماعية لمراكز البحث في الدول العربية من خلال طرح وتحليل أهم القضايا التي يتصور أنها الأكثر تأثيرا في اتجاه المستقبل وملامحه خلال المرحلة القادمة.

4- كتاب كل من مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة تحت عنوان: **العرب ونظام عالمي جديد**، يناقش في فصوله الجوانب المتعددة لانعكاسات هذه الأوضاع على الوطن العربي تناول الباب الأول تفسير الأوضاع العالمية الجديدة، وعالج الباب الثاني مواقف قطبي النظام المتحول من قضايا الوطن العربي، واستطلع الباب الثالث العلاقات بين الوطن العربي والقوى الصاعدة أما الباب السادس فقد سعى إلى طرح كيفية تعامل العرب مع هذه الأوضاع.

5- في أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي- الأوربي تمت دراسة: **قضية تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد** وشاركت في هذه الأعمال نخبة من المفكرين خلال ثمان جلسات تطرقت إلى العديد من القضايا تهم المنطقة العربية أهمها: التحديات الأمنية العربية- الأوربية المشتركة، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للعالم العربي، أفاق التعاون الأمني والاستراتيجي العربي في ظل النظام العالمي الجديد.

6- كما قام نفس المركز بإعداد ندوة أخرى تحت عنوان: **الامن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، تم التطرق فيها إلى القضايا الحساسة التي تهم الوطن العربي في النظام الدولي الراهن منها استراتيجيات النظام العربي والأمن العربي، الامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي، قضايا الوحدة العربية الإقليمية والدولية.

7- مؤلف لـ سلوى بن جديد تحت عنوان: **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، وقد تناولت في الفصل الأول المعنون ب: **في العولمة وحوار الحضارات** وبكثير من التحليل ربطت الأستاذة قوى العولمة بمساعي الطرف النيوليبرالي للهيمنة مبينة التناقض في سلوكيات الغرب بين مصالح قوى العولمة وبين رفضها لحوار الحضارات، وفي المحور الثامن بعنوان: **تكامل/تفتيت... آلية للهيمنة الشاملة** وقد عرضت فيه الأستاذة مسائل: **التكامل، العولمة، الحكم الراشد، النمطية في المجال السياسي، الأقلية** وقد صنفتها ضمن خانة الآليات الرأسمالية النيوليبرالية للهيمنة وتجزئة الدولة الوطنية وصولاً لتفتيت الأنظمة السياسية للعالم النامي عامة والعالم العربي خاصة.

8- كتاب لـ عبد الحميد دغبار تحت عنوان: **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير... وآمال التغيير**، تضمن أربعة فصول أساسية خصص الأول للتحويلات التي عرفها النظام الدولي وكيفية تأثر عمل الجامعة بهذه التحويلات وانعكاسات ذلك على العالم العربي عموماً وعلى أمنها القومي

بصفة خاصة، أما الفصل الرابع فقد قدم فيه الأستاذ توصيات هامة حول ضرورات إصلاح الجامعة والتغيير العربي لتحقيق أهداف الأمن القومي العربي.

9- مؤلف ( Barry Buzan and Ole Waever, Regional Powers: The Structure Of International Security. Cambridge University press: New York, 2003. ) وقد خصص المؤلفان القسم الثالث من الكتاب للحديث عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا:

Part Three: The Middle East and Africa.

7/ The Middle East a perennial conflict formation.

8/ Sub-Saharan Africa: Security dynamics in a setting of weak and failed state.

ركز الباحثان على الارتباط التاريخي والحضاري بين المنطقتين مع الإشارة إلى وجود عناصر التشابه بينها وهو ما يؤسس لإمكانية إقامة (مركب إقليمي للأمن - Régional Security Complexe)، كما تطرق الكاتبان إلى مختلف التحولات التي مست الفضاء الإقليمي للشرق الأوسط على غرار: التراث الحضاري الشيعي لإيران كقوة إقليمية، حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، الصراع العربي الإسرائيلي، أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب... وتأثيراتها على أمن كافة النظام الإقليمي العربي، وقدمت الدراسة في عدة مستويات: المستوى الإقليمي (Régional Level)، المستوى الوطني (Domestic Level)، المستوى الكلي أو الشمولي (Global Level)، المستوى فوق الإقليمي (Interrégional Level).

10- مقالة محمد محمود الإمام بعنوان: أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد تناول فيها أهم المتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية التي مست العالم على إثر نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وتأثيراتها على العالم العربي في كافة الميادين وتأثر الأنظمة السياسية العربية بها.

### التقسيم البحثي:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة تم الاعتماد على تقسيم بحثي قائم على ثلاثة فصول أساسية على النحو التالي:

ركز الفصل الأول على الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية وذلك في ثلاث مباحث أساسية؛ تناول الأول الأطر النظرية لمفهوم الأمن، عالج الثاني المضامين النظرية للأمن الوطني، واهتم المبحث الثالث بمميزات الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي.



تناول **الفصل الثاني** دراسة لأثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية واندرج ضمنه ثلاث مباحث؛ خصصت على التوالي لرصد أثر المتغيرات العالمية السياسية ومن ثم الاقتصادية انتهاء بالاجتماعية والثقافية على أمن الأنظمة السياسية العربية.

**الفصل الثالث** المعنون ب: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية وانضوت تحته أربعة مباحث أساسية؛ خصصت لرصد أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني في المجال الاقتصادي ثم في المجال الاجتماعي والثقافي وخصص المبحث الأخير في هذا الفصل لدراسة مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتجددة.

## الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية

### المبحث الأول: الأطر النظرية لمفهوم الأمن

المطلب الأول: المنظور التقليدي للأمن

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة

### المبحث الثاني: المضامين النظرية للأمن الوطني

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن

المطلب الثاني: تعريف الأمن الوطني وأبعاده

المطلب الثالث: تعريف الأمن القومي العربي

### المبحث الثالث: مميزات الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي

المطلب الأول: سمات وتصنيفات الأنظمة السياسية العربية

المطلب الثاني: الخصائص العامة للنظام الإقليمي العربي

## الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية

فرضت التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ضرورة إيجاد أطر نظرية تحليلية وتفسيرية مناسبة في حقل الدراسات الأمنية لاستيعاب التغيرات والتحولات العالمية الحاصلة، ومنها الدراسات الإقليمية على غرار تلك المتعلقة بأمن النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر الوعاء الحاوي للأنظمة السياسية العربية، هذه الأخيرة التي لم تعد تواجه تهديدات عسكرية مباشرة فقط إنما تواجه مصادر تهديد أخرى تحمل أبعادا غير عسكرية تمس كافة المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية... وعلى هذا الأساس نحاول في هذا الفصل من الدراسة في مباحثه الثلاث تناول المفاهيم والأطر النظرية المتصلة بالأمن والأنظمة السياسية العربية انطلاقا من الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية التقليدية والحديثة مروراً بالمضامين النظرية للأمن الوطني؛ تعريفه أبعاده وكذا الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي العربي، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهومين أساسيين في الدراسة هما: الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي بخصائصه وملامحه العامة.

### المبحث الأول: الأطر النظرية لمفهوم الأمن

تعتبر الدراسات الأمنية من بين الحقول الدراسية الهامة في مجال العلاقات الدولية إذ شهدت العديد من الجهود التنظيرية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، بداية من المنظور التقليدي الذي لم يبتعد الأمن في إطاره عن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا عقلانيا<sup>1</sup>، إلا أن الظروف التالية للحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية، فالاهتمام بهذه المسائل لم يعد حكرا على الدول إنما أصبح اهتماما رئيسا لفواعل أخرى من غير الدول كالأقليات، الجماعات العرقية، والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية... إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد الذي جاء نتيجة لبروز ظواهر وتهديدات جديدة غير دولالية على غرار: الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، التلوث البيئي...<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جميلة علاق ، خيرة وبفي ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008، ص 305.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 306.

**المطلب الأول: المنظور التقليدي للأمن**

بالنظر إلى غياب أطر نظرية خاصة بتحليل الظواهر الأمنية يعتمد المهتمون بدراسة القضايا الأمنية الدولية في الغالب على منظورات العلاقات الدولية المتوفرة والتحليل الذي تقدمه في إطار فرضياتها ومسلماتها المركزية للظواهر الأمنية، وما يعبر عنه مطلق العلاقات الدولية بالدراسات الأمنية ذلك أنها ليست نظريات قائمة بذاتها لدراسة الظاهرة الأمنية، وإنما مجموعة من الأفكار والاجتهادات التي لم تخرج في حقيقة الأمر عن فرضيات النظريات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية.

**الفرع الأول: التحليل الواقعي لمفهوم الأمن**

يعتبر المنظور الواقعي ولزمن طويل المنظور المسيطر على حقل العلاقات الدولية، وقد برز وتنامى أكثر في فترة ما بين الحربين العالميتين على إثر تراجع الفكر المثالي، وتعود في الأصل إسهاماته إلى فترات زمنية بعيدة أمثال: المؤرخ اليوناني (ثيوسيديد - Tucydides) و(ميكيافيل - Michaevell) و(توماس هوبز - T.Hobbes) و(روسو - J.J.Rousseau) أما حديثاً فيعود الفضل في تطوير الفكر الواقعي إلى (إدوارد هاليت كار - E.H.Carr) \* و(هانس مورغنثو - H.Morganthaw)\*\* وغيرهما أمثال (رينولد نيبور - Reinhold Neibuhr) و(فريدريك شومان - Frederick Shuman) و(نيكولاس سبيكمان - Nicolas Spykman) و(جورج كينان - George Kenan) ... ويقوم المنظور الواقعي على مجموعة من المسلمات والفرضيات التي تشكل الإطار العام للتحليل الواقعي لمفهوم الأمن:

- يتبنى المنظور الواقعي فكرة (الدولانية - Statism) أي أن الدولة هي الفاعل المهيمن على التفاعلات الدولية وتملك القدرة على ممارسة السلطة واستخدام القوة محلياً أو دولياً، ولهذا فالدولة هي (الوحدة المرجعية للأمن - Referent Unit) في إطار الإجابة عن السؤال: أمن من؟ أي أن الأمن الواجب التحقيق هو أمن الدول<sup>1</sup>.

\*- من خلال مؤلفه "أزمات العشريون سنة - The Twenty Years Crises"

\*\*- من خلال مؤلفه "السياسة بين الأمم - Politics Among Nations"

<sup>1</sup>- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 18.

- كما أن الدولة تعتمد في تحقيقها لأمنها وبقائها على (القوة - Power) التي تعرفها الواقعية بناء على القدرات العسكرية في إطار حفاظها على مصلحتها القومية هذه الأخيرة هي المحدد الأساسي لقيمها<sup>1</sup>.

- وكآلية لتحقيق السلم الدولي والحفاظ على (الوضع القائم - Status Quo) تعمل الدول على الحفاظ على ما يطلق عليه (ميزان القوى - Balance Of Power) الذي عرفه (مورغنثو) على أنه آلية منظمة للفوضى الدولية ويمنع أي دولة من التفوق على الدول الأخرى والإخلال بالميزان لصالحها.

يعتقد الواقعيون أن الدول وحدات متشابهة من حيث تمتعها بالسيادة وأدائها لوظائفها وتسعى لتحقيق وظيفتها الأمنية منفردة اعتمادا على ذاتها (Self Help) لعدم ثقتها في الدول الأخرى وجعلها بحجم قدراتها، هذا يدفعها إلى العمل على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، هذا السعي يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها أيضا تدخل في التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة<sup>2</sup>، وهنا تدخل الدول في سباق نحو الأمن والقوة فكل دولة تسعى لتحسين قدراتها تحسبا لأي تهديد من قبل الدول الأخرى وهو ما يطلق عليه الواقعيون (المعضلة الأمنية - Security Dilemma)، وقد طرح الفكرة لأول مرة (جون هرتز - Jhon Hertz) في خمسينيات القرن الماضي وقد شرحها كالتالي: "إن الدول تسير وفق مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق حاجاتها الأمنية حيث ترى في سلوكها دفاعا وفي سلوك الآخرين تهديدا"<sup>3</sup>.

مع بداية سنوات الستينات والسبعينات تنامت ظواهر عابرة للقوميات على غرار (الاعتماد المتبادل - Interdépendance) وتزايدت فعالية الفواعل الأخرى من غير الدولة، بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظرا لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، وهنا ظهر تيار (الواقعية الجديدة - Néo Réalism) من داخل المنظور الواقعي عمل على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها، ويتبنى (التحليل النظامي - Systemic Analyses) ويمكن تقسيم المنظور الواقعي الجديد إلى تيارات منها:

- الواقعية الدفاعية - Deffensive Realism: يرى كل من (كينيث والتز - Kenith Waltz) و(جوزيف غريكو - Joseph Grieco) أن أحد المصالح الأساسية للدولة هو الحفاظ على الأمن لهذا تخصص الدولة أكبر جزء

<sup>1</sup> - Baylis Jhon and Smith Steve, The Globalization of World Politics: An Introduction To International Relation, 3<sup>rd</sup> edition, Oxford University, 2001, p 143.

<sup>2</sup> - Kheith Krause and Michael C Williams, Critical Security Studies Concepts and Cases, U.C.L Press, U.K., 1997, P 12.

<sup>3</sup> - Jhon Baylis, Steve Smith, Op Cit, P 148.

من قدراتها الإجمالية للحفاظ عليه وبناء قدراتها الدفاعية وعليها العمل على تفعيل علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها.

- الواقعية الهجومية - Offensive Realism: يعتقد روادها أمثال (جون ميرشايمر - John Mearsheimer) أن الهدف الأساسي لكل وحدة سياسية هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية، وتبعاً لذلك تسعى الدولة لزيادة قوتها لتحمي نفسها، ويعتقد الهجوميون أن الحروب والنزاعات ظواهر طبيعية لأن التعاون صعب التحقيق في سياق دولي يحكمه السعي المنفرد للدول وراء مصالحها<sup>1</sup>.

مما سبق فإن التحليل الواقعي يقوم على مرجعية الدولة لأنها الوحيدة القادرة على ضمان الأمن من كل تهديد عن طريق القوة العسكرية، ويعتقد أن البنية الدولية الفوضوية هي مصدر التهديدات الأمنية والتي تميزها السلوكيات التنافسية للدول من أجل تعظيم قوتها، والتيارات الجديدة للواقعية أقرت أن الدولة ليست الفاعل الوحيد إذ توجد فواعل أخرى وإن كانت هامشية ومنه لم تعد الدولة الوحدة المرجعية الوحيدة للأمن بل هناك مواضيع أساسية أخرى للأمن كالفرد والمجتمع المحلي والنظام الدولي، إضافة إلى توسيع مفهوم القدرة الذي يتضمن إضافة إلى القوة العسكرية القدرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها... وهنا صارت وسيلة تحقيق الأمن تشتمل على مختلف أبعاد القوة من عناصرها اللينة إلى عناصرها الصلبة.

### الفرع الثاني: التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن

أما (النظرية الليبرالية - Leberal Theory) فتري أن للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون والاستقرار<sup>2</sup>، حيث يعتقد (كيوهان - Kuhan) أن توسيع المؤسسات توفر المعلومات وحفظ تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل النسق تعمل عموماً على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل.

ويشير مؤيدو هذه الرؤية إلى أن المؤسسات الدولية تمنع حدوث الحروب والنزاعات وبوسعها تخفيف حدة المخاوف التي تنشأ من الغش والمكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، ويسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطاراً للتعاون بين الدول وهو ما يساعد على التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid, P 152.

<sup>2</sup> - جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص428.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص ص 429، 428.

يعتبر أنصار السلام الديمقراطي كذلك أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض، لذلك فالديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام حيث يرى (روبرت كوفمان-R.Coffman) أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني هو غياب الديمقراطية.<sup>1</sup>

ظهرت النظرية الليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين وتتصوي تحت الإتجاه الليبرالي، واقتربت إلى حد بعيد بكتابات (مايكل دويل-Michael Doyle) و (بروس راس- Bruce Russet) حيث يرى دويل أن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط فوق القومي يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية وأن غياب هذه السمات يجعل الدول تميل إلى الحروب والنزاعات.<sup>2</sup>

فنظرية (السلام الديمقراطي) تقتضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال (مايكل دويل) و(جيمس لي ري) و(بروس راس) عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.<sup>3</sup>

ويرى أنصار هذه النظرية أن مصادر التهديد وعدم الاستقرار الأمني تكمن في العوامل الداخلية وترى في الفقر والحرمان والتهميش والتخلف وانعدام التعليم ونقص الثقافة الاجتماعية والسياسية على أنها مصادر تهديد حقيقية للأمن، هذه التهديدات محلية ثم تتطور وفق ديناميكيات معينة لتصبح عابرة للحدود وتشكل مشكلة دولية، وأن بداية الاستقرار الدولي تبدأ بأمن المجتمعات المحلية بأن تتحول جماعاتها إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من استعمال القوة، ولما تنتشر الديمقراطية تصبح الدول تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل والوحدات السياسية الأخرى بدلا من استخدام القوة والاعتماد عليها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> -Robert Kaufman, **Defense of bust doctrine**, United State of America: University press Kentucky,2007, p32.

<sup>2</sup> - جون بيليس وسيفت سميث، مرجع سابق ، ص 429.

<sup>3</sup> - ستيفن والت، **العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة**، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، على الموقع الإلكتروني:

[www.geocities.com](http://www.geocities.com)

<sup>4</sup> - عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية** ، القاهرة: دار الكتاب العربي ، 2011، ص95.

**المطلب الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة**

شهد حقل الدراسات الأمنية جملة من المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن بالشرح والتفسير والتحليل، ونظرا لأن مفهوم الأمن نسبي ومتغير وديناميكي وفقا لظروف الزمان والمكان فقد برزت مقاربات نظرية حديثة لتحليل وتفسير مفهوم الأمن خاصة مع نهاية الحرب الباردة وبروز تحولات وتغيرات جديدة على البيئة الأمنية، أمام عجز المقاربات النظرية التقليدية على تناول هذه المعطيات الجديدة بالتفسير والتحليل وتتمثل أهم هذه المقاربات في المقاربة النظرية البنائية والمقاربة النظرية النقدية:

**الفرع الأول: المقاربة البنائية للأمن**

يرجع ظهور المقاربة البنائية للأمن إلى فشل المقاربات النظرية التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وارتبطت أساسا البنائية بإسهامات عدد من المفكرين خاصة إسهامات (نيكولاس أونيف - Nicolas Onuf) عام 1989 في كتابه (عالم من صنعنا - World From Our Made) و(ألكسندر وندت - Alexander Wendt) في دراسته الصادرة عام 1992: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة"، وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه النظري غير أن جذوره التاريخية عميقة وتمتد إلى الإيطالي (جيم باتيستا - Jim Batissta) في قوله بأن: "العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان"<sup>1</sup>. وحسب (ألكسندر وندت) فالنظرية البنائية تفترض ما يلي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاثانية (Intersubjectivity) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام الدولي.
- تتطر البنائية إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية على اعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له تقوم على أساس التفاعلات الاجتماعية وبالتالي يتم تناول الدولة بالدراسة والتحليل وفقا لمنظور سوسيولوجي، حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولانية لذلك فإن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاثاني.

ترى البنائية أن تفسير النظرية الواقعية ( للمعضلة الأمنية - Security Dilemma) هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فأقرار الواقعيين أن التهديدات واحدة في كل الحالات غير صحيح دائما، لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها فالعدو الخارجي لا يُعرف

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص445.



بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالإدراك الجماعي لقوته، إذ أن المسدس إذا حمله صديق ليس له نفس المعنى إذا حمله العدو رغم أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين<sup>1</sup>.

ولهذا فإن الأمن في النهاية يحمل مدلولاً اجتماعياً أكثر منه مادياً وهذا التصور يطلق عليه (التذاتانية الأمنية - Intersubjectivité Sécuritaire) أي البحث في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، فالسياسة العالمية تتحدد وفقاً للبنية الإدراكية المتكونة من الأفكار والقيم والعقائد والمعايير والمؤسسات المبنية تذاتانياً من طرف الفاعلين أكثر منها بنية موضوعية<sup>2</sup>، ويشمل الفهم التذاتاني كلا من (الفاعل/البنية - Actor/Structure) فالمعايير والقواعد واللغات والمعاني والثقافات والأيديولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال والأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل وجودهم وتعريف أنفسهم<sup>3</sup>، كما أن السياسة العالمية تقاد بفعل الأفكار والقيم والمعايير المشتركة تذاتانياً والتي يحملها الفاعلون، فالبنائيون يركزون على البعد التذاتاني لمعرفة رغبتهم تأكيد السمة الاجتماعية للوجود الإنساني ودور الأفكار المشتركة كبنية مثالية تعيق وتبني السلوك<sup>4</sup>.

يعد مفهوم (الهوية - Identité) و(المصلحة - Intérêt) من أهم الأدوات التحليلية لدى البنائيين، وفهم الهويات عامل محوري لفهم السياسة العالمية لأن الهويات تؤثر على المصالح<sup>5</sup>، وتفهم الدولة سلوك الآخرين بناءً على هوياتهم بينما تقوم في نفس الوقت بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي الدائم، فالهويات تحدد ماهية الفاعلين وتعكس المصالح وما يريد الفاعلون الحصول عليه.

يرى (ألكسندر وندت) أن (المصالح الوطنية - Les Intérêts Nationaux) هي مفهوم تذاتاني حول ما يتطلبه التقدم من مجال القوة والثروة والتأثير، ويعتقد أنصار البنائية أن المعضلة الأمنية تنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن تخفيضها والحد منها عبر المعرفة بالهويات الأخرى<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008، ص 114.

<sup>2</sup> - سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2010، ص 130.

<sup>3</sup> - Audie kaltz and Cecelia lynch, Strategies For Research In Constructivist International Relations, New York, M.E starpe, 2007, p18.

<sup>4</sup> - Deck Copeland, The Constructivist To Structural Realism A Review Essay, International Security, vol 25, Autumn 2000, p187.

<sup>5</sup> - Brent .J Steele, Ontological Security In International Relations Self Identity And The IR State, First published, Routledge: London and New York, 2008, p 70.

<sup>6</sup> - Dario Battistella, Théories des relation internationales, 2-ed, Paris press de sciences po, 2006, p299.

**الفرع الثاني: المقاربة النقدية للأمن**

ارتبطت المقاربة النقدية بإسهامات مفكري (مدرسة فرانكفورت-Frankfurt School) خاصة (ماكس هوركهايمر-Max Horkheimer) و(تيودور أدورنو-Tudor Adorno) و(هربرت ماركوس-Herbert Marcuse) و(يورغن هابرماس-Jurgen Habermas)، وبدأت أفكارها تبرز أكثر في ثمانينيات القرن العشرين على يد كل من (أندرو لينكلايتر-Andrew Linklater) و (روبرت كوكس-Robert Cox)، حيث يرى هذا الأخير أن النظرية هي دوماً من أجل شخص ما ولهدف معين<sup>1</sup>.

ترى النظرية النقدية الواقع الدولي من زوايا اجتماعية وسياسية، ويعتقد أنصارها أن فوضوية النظام الدولي والدولة الوحشية والعقلانية ومعضلة الأمن والحرب الدولية هي بناءات تاريخية واجتماعية وأنه يجب دراسة التهديدات كبناء اجتماعي باستخدام التاريخ والثقافة والأيديولوجية، فالأمن يشكل هاجساً بالنسبة للدولة التي تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية دون إقصاء منطق العقلانية<sup>2</sup>، كما أن التهديدات ليست دائماً موضوعية وإنما تتضمن معانٍ ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات.

تتبنى النظرية مرجعية جديدة في التحليل الأمني وهي الفرد باعتباره مركز تفاعل في السياسة الدولية، فالوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي التحرر الإنساني من مصادر التهديد محلياً ودولياً حيث أن الفاعل الأساسي هو الإنسان الفرد ثم تأتي بعده الدولة لأنها لم تعد المرجع الوحيد للأمن<sup>3</sup> فلا يمكن امتحان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة وإنما وجدت الدولة من أجل حماية الإنسان.

ضمت المقاربة النقدية ثلاث اتجاهات أو مدارس تتمثل أساساً في:

- مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

- مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز.

- مدرسة باريس<sup>4</sup>.

**أولاً: مدرسة كوبنهاغن:**

تعتبر من بين أهم الإسهامات الحديثة في مجال الأمن وقد حاولت إعطاء إطار جديد لمفهوم الأمن، ومضمونه حيث أخذت المقاربة منحىً توسعياً للأمن من خلال التركيز على قطاعات متعددة اقتصادية اجتماعية وثقافية... إلى جانب القطاع العسكري وهذا نتيجة للتغيرات الدولية الحاصلة بعد نهاية الحرب

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 433.

<sup>2</sup> - Barbara Delcourt, **Théories de la sécurité**, Paris : Commentaire et critiques, 2007, pp 37-42.

<sup>3</sup> - Keith Krause and Michael . C Williams, **Critical Security Studies Concepts And Cases**, UCL Press, UK, 1997.p 334.

<sup>4</sup> - قسوم سليم ، نفس المرجع السابق ، ص151.

الباردة، وترى المدرسة أن الأمن ينقسم إلى ثلاثة مستويات تحليلية اقترحها (هارولد مولر - Harold Moler) من خلال شرحه للعلاقة بين أطراف موضوع الأمن والقيم المهددة<sup>1</sup>. وبناء عليه يمكن توضيح الأسئلة الرئيسية في الدراسات الأمنية: الأمن لمن؟ ولصالح أية قيم؟ وفي مواجهة أية مخاطر؟

1- الدولة؛ تسعى للحفاظ على استقرارها وسيادتها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية للرد على التهديدات والمخاطر الخارجية الممكنة والمحتملة.

2- المجموعة؛ والتي تسعى للحفاظ على كيانها وخصوصياتها وهويتها الثقافية في ظل التهديدات القائمة سواء داخل الدولة أو خارجها.

3- الفرد؛ فالأفراد أمنهم يتمثل في الحفاظ على حياتهم وبقائهم وضمان العيش الكريم من دون أي تهديد، وهو ما يرتبط بحقوق الإنسان وضرورة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تجعل من الفرد يعيش في كرامة ورفاه<sup>2</sup>.

يعتبر (باري بوزان - Barry Buzan) من أهم المنظرين للأمن في إطار مدرسة كوبنهاغن، إضافة إلى (أولي وايفر - Olé Weaver)، و (بيل ماكسويني - Bill Maxweeney) ويشتركون في ثلاثة نقاط أساسية:

- القطاعات الجديدة للأمن.
- مستويات التحليل.
- الأمن الإقليمي المركب.

وتعد مقارنة باري بوزان مهمة جدا نظرا لتعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الاجتماعية للأمن<sup>3</sup>، كما يرى الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديدات، وفي السياق الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا سلسلة الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود، كما ركزت مقارنة باري بوزان في إطار مدرسة كوبنهاغن عن الأمن على توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى أساسية هي: السياسة، الاقتصاد، البيئة.

<sup>1</sup> - عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع الإلكتروني:

[www.geocitiec.com](http://www.geocitiec.com)

<sup>2</sup> - Barbara Delcourt, Op Cit, p 42.

<sup>3</sup> -Marianne Stone , **Security According to Buzan :A comprehension security analysis**, Spring 2009, p2

أكد بوزان أنه لا يمكن لقطاع معين لوحدته التعبير عن المسألة الأمنية بشكل كافي فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، بل إن كل واحد من هذه القطاعات يمثل نقطة محورية في المشكلة الأمنية لأنها تشكل مجتمعة شبكة قوية من الترابط في ميدان الأمن<sup>1</sup>:

- الأمن العسكري: وهو من أهم القطاعات الأمنية حيث أن التهديدات العسكرية تمس كل مكونات الدولة كيانا ومجتمعاً وأفراداً فالدولة تصنع سلامة مواطنيها وحمايتهم الواجب الأساسي لها، كما أن القطاع العسكري يتعلق ببقاء وكيونة الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه البعض.

- الأمن السياسي: يتعلق بمدى استقرار الدولة وأنظمتها الحكومية وكذلك شرعية النظام وأيديولوجيته، فالتهديدات السياسية ليست عسكرية ولكنها تتصرف إلى المسائل المتعلقة بالأفكار والمؤسسات والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية.

- الأمن الاقتصادي: يعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموماً خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرتبط بمدى قدرة الدولة للوصول إلى الموارد والأسواق والأموال الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي.

- الأمن المجتمعي: حيث يعتبر المجتمع كياناً قائماً بذاته وموضوعاً أساسياً للأمن وليس مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة، والغزو الثقافي والأمن المجتمعي يُعنى بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية<sup>2</sup>.

- الأمن البيئي: يعد من القطاعات الأكثر جدلاً في السياسة العالمية في عصرنا الحالي على اعتبار أنه تهديد مشترك لكل البشر يخص العالم كله، بحيث أصبح يوجد ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن إذ يتطلب تحقيق الأمن البيئي مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث والجفاف والاحتباس الحراري إضافة إلى معالجة مظاهر الندرة في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه.

<sup>1</sup> - Ole Wæver, **Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origins between Core and Periphery**, Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004. Available Online at : [www.polsci.ku.dk](http://www.polsci.ku.dk)

<sup>2</sup> - Dario Battistella , op cit ,p480.

## \* الجدول رقم (01): مستويات الدراسات الأمنية

		توسيع الدراسات الأمنية (القطاعات الأمنية)				
		العسكري	السياسي	الاقتصادي	الاجتماعي	البيئي
تعميق الدراسات الأمنية (مستويات التحليل الأمني)	شامل					
	دولي					
	إقليمي					
	وطني					
	محلي					
	شخصي					

La source: Ayse Ceyhan, Analysing La Sécurité: Cultures et Conflicts, N=°31-32,1998.

والفكرة الأساسية الأخرى التي عالجتها مدرسة كوينهاغن للأمن هي فكرة ( الأمن الإقليمي المركب - Régional Security Complexe)<sup>1</sup>، إذ يرى باري بوزان أن الأمن يعتبر ظاهرة علائقية فلا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية<sup>2</sup>، لأن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة أو تشابهت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، إذ أنه لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي<sup>3</sup>.

واستخدم باري بوزان مصطلح (المجمع الأمني الإقليمي) للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها بشكل وثيق، لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعا بمعزل عن بعضها البعض، وتتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة عناصر هي:

- 1- الحدود: التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية الدول الجوار.
- 2- البنية الفوضوية: إذ أن مجمع الأمن الإقليمي لا بد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة.
- 3- القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

<sup>1</sup> - Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers the Structure Of International Security, Cambridge University Press: New York, 2003, pp 40-43

<sup>2</sup> - Ibid, p143.

<sup>3</sup> - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، العدد 19، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص19.

4- البناء الاجتماعي: الذي يغطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

**ثانياً: مدرسة (ويلز - Welse school) أو مدرسة أبرستويث:**

ونجد (كين بوث - Ken Booth) أهم مفكر يمثل هذه المدرسة التي تحاول تعميق مفهوم الأمن بإضافة وحدات مرجعية فوق وما دون دولانية، ويرى كل من (كين بوث) و(هوركهايمر) بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وانعاقه وليس التهديدات التي تمس أمن الدولة فقط، فالتهديدات غير العسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي وخرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعدم المساواة بين الدول وداخلها فهي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء، وتتجاوز كذلك قدرات الدولة الواحدة لمواجهتها ويعتمد (كين بوث) أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد وليس الدولة وبالتالي فالإنسان هو وحدة التحليل الأساسية.

كما يرى بوث أن الأمن يعني (الانعتاق - Emancipation) الذي يعرف على أنه: "خطاب للسياسة يسعى إلى حماية الناس من الجور والقيود التي تحد من تنفيذهم لما يختارون بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين، فهو يمنحنا إطاراً ثلاثياً للسياسة كمرسى فلسفي للمعرفة، نظرية لتطور المجتمع وممارسة لمقاومة الظلم، فالانعتاق هو فلسفة ونظرية وسياسة لاكتشاف الإنسانية"<sup>1</sup>. ويمثل الانعتاق حسب (كين بوث) قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، ويقصد بالانعتاق عموماً في هذه النظرية بالحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خياراتهم، فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية المادية والعيش الكريم، والتحرر من قيود الطبيعة والندرة والحرية من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والحرية من الاستبداد بمختلف أشكاله السياسي والاستغلال الاقتصادي.

**ثالثاً: مدرسة باريس:**

نجد من أبرز أنصارها (ديديه بيغو - D.Bigo) وتركز هذه المدرسة في تحليلاتها على المستوى المؤسسي بدلاً من الفواعل السياسية باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلاً من التركيز على أفعال الكلام تؤكد على الممارسات وتؤكد على تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية

<sup>1</sup> -Ken Booth, Theory of security, first published, Cambridge university press, New York, 2007, p112.

العديد من المهمات المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك الشرطة والجمارك المخبرات مكافحة تجسس تكنولوجيا المعلومات، نظم المراقبة، أنشطة حفظ النظام... الخ.

وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (نسبة إلى المفكر ميشال فوكو) للأمن باعتباره تقنية حكومية.

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز على تأثيرات ألعاب القوة.

3- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على ممارسات الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومة<sup>1</sup>.

وتحاول مدرسة باريس دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي وينتقد أنصارها بشدة التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وترى أن الدمج بينهما يعيد الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية وبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام في الماضي كالدرك والجمارك وحرس الحدود وموظفي الهجرة، بحيث يصبحوا في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتحقيق التحديات المعاصرة ويرى ديديه أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة والإكراه فقط، ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج المعلومات والبيانات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية.

وحسب ديديه فإن الحقل الأمني يجب أن يحقق أربعة شروط:

- الحقل الأمني باعتباره مجال القوة.

- الحقل الأمني باعتباره حقل صراع أو ساحة معركة.

- الحقل الأمني كميدان للهيمنة اتجاه حقل آخر.

- بوصفه حقل تحول ويعيد ترتيب التحولات الاجتماعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سيد أحمد قويجيلي، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 143.

<sup>2</sup> - Ole Wæver, Op Cit.

فحدود الحقل ليست ذاتية وليست تذاثانية فقط بل تراتبية، ويعتبر مهنيو انعدام الأمن حسب المدرسة هم المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة والحقيقة الأمنية، فالأجهزة والتقنيات الأمنية تمثل مصدرا مهما للمعرفة والحقيقة الأمنية كالدرك والجمارك والشرطة وحرس السجون والاستخبارات ومكافحة التجسس، ونظم المراقبة عن بعد ...، جميعها تمثل عنصرا هاما لتحديد ما يتم اعتباره تهديدا أو قضية أمنية<sup>1</sup>.

والحقيقة الأمنية حسب المدرسة الباريسية هي نتاج نظم عبر وطنية، فمهنيو انعدام الأمن لهم إستراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثل الأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، ممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية، فالأمن حسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة<sup>2</sup>.

#### \* الجدول رقم (02): مقارنة بين المدارس الثلاث ضمن المقاربة النقدية للأمن

مدرسة باريس	مدرسة أبرستويث	مدرسة كوبنهاغن	
تقنية حكومية	الأمن كتححرر	الأمن كفعل	مرجعية مفهومية للأمن
الجماعة السياسية	الفرد	أمن المجتمع	المرجعية الأنطولوجية
تماسك الجماعة السياسية	أمن الأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
مهنيو الأمن	المحلل الأمني	النخب السياسية	من يقوم بالأمننة
تكتيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	التحرر من التفكير والعمل تحت الشروط الأمنية	نزع الأمننة	كيف يتحقق الأمن

**المرجع:** عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع الإلكتروني:

[www.geocitiec.com](http://www.geocitiec.com)

<sup>1</sup>- سيد أحمد قوجيلي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 145.146.

<sup>2</sup>- نفس المرجع ، ص148.



## المبحث الثاني: المضامين النظرية للأمن الوطني

يعد الأمن من الضرورات الجوهرية والأساسية التي تسعى لتحقيقها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، كما أنه يأتي على رأس أولويات السياسات العليا الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية داخليا وخارجيا، إذ أن الأمن أساس الاستقرار والتطور وهو من دعائم تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار ما يطلق عليه (جدلية الأمن والتنمية) حيث لا يمكن تحقيق تنمية دون أمن ولا يمكن ضمان الأمن دون تنمية، وقد شهد مفهوم (الأمن الوطني - National Security) عديد التطورات سببها التحولات والتغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية التي تتسم بالديناميكية والتغير وعدم الاستقرار.

كما ارتبط الأمن الوطني في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها العسكرية والأمنية للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها في مواجهة الدول الأخرى، حيث كان يُنظر للأمن من الزاوية العسكرية البحتة ثم أخذ مفهوم الأمن يتطور ويتسع مع الدراسات الأمنية الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فلم يبق في إطاره التقليدي الضيق بل أصبح يشمل أبعادا أخرى غير عسكرية منها السياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية...إلخ، وتم الانتقال من الأمن الوطني إلى الأمن المجتمعي إلى الأمن الإنساني.

### المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن

يعتبر مفهوم الأمن على قدر أهميته ومحوريته في حقل العلاقات الدولية من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيدا لأنه مفهوم نسبي متغير مركب وذو مستويات متنوعة ويتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والأبعاد<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: مفهوم الأمن

يعد الأمن مفهوم غامض ومعقد ويصعب إيجاد تعريف شامل له فهو من المفاهيم النسبية غير المتفق عليها بصفة كلية ولذلك ليس من السهل علينا إيجاد تعريف محدد وشامل للأمن شأن الكثير من المفاهيم السياسية الشائعة الاستعمال غير المحددة التعريف بدقة وشمولية، ونجد أن الأمن يعتبر مرادفا للطمأنينة وعدم الخوف وانتفاء الخطر ويتعلق استخدام مصطلح الأمن عادة بـ ( التحرر من الخوف

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 9.

والخطر - Freedom From Fear And Danger)، والأكد أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرط مسبق للتمكن من العيش بشكل محترم<sup>1</sup>.

وبالعودة إلى النصوص القرآنية نجد أن الأمن جاء نقيضاً للخوف في عدة مواضع منها:

- "... ولِيُبدَلَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ... " (الآية 55 من سورة النور).

- "... الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ... " (الآية 4 من سورة قريش).

- "... وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ... " (الآية 83 من سورة النساء).

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنها من راحة النفس<sup>2</sup>.

وفي معاجم اللغة العربية نجد أن مدلول الأمن مشتق من أمن، يأمن، أمناً وأماناً، وأمنة أي اطمئن ولم يخف، وأمن البلد أي اطمأن فيه أهله وأمن الشر أي سلم منه، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمناً عليه واستأمن إليه واستجاره وطلب حمايته<sup>3</sup>.

ومفهوم الأمن ديناميكي ومتغير تبعا لظروف الزمان والمكان ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، ويرى (باري بوزان - Barry Buzan) "أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: مستويات الأمن

يقترح (مولر - Müller) ثلاثة مستويات لدراسة الأمن حيث ربط بين الأطراف موضوع الأمن والقيم المهددة له<sup>5</sup>.

المستوى الأول: الدولة والقيم المهددة هي السيادة والقوة.

المستوى الثاني: المجموعة (المجتمع) والقيم المهددة هي الهوية.

<sup>1</sup> - مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 78.

<sup>2</sup> - الطيب البكوش، الترباط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، مجلد: 10، د.ب.ن، د.د.ن، جوان 2003، ص 164.

<sup>3</sup> - أحسن العايب، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 13.

<sup>4</sup> - Barry Buzan، Is international security possible?، Paper presented at: new thinking about strategy and international security (conference); edited by Ken Booth، London: Harper Collis Academic، 1991، p31.

<sup>5</sup> - عادل زقاع، صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع الإلكتروني: [www.geocities.com](http://www.geocities.com)

المستوى الثالث: الفرد والقيم المهددة هي البقاء والرفاه.

حيث انتقل تركيز الدراسات الأمنية إلى القدرة على عدة مستويات، من مستوى الأمن الوطني الذي محوره الدولة، إلى مستوى الأمن المجتمعي الذي محوره المجتمع والجماعات المكونة له، وصولاً إلى المستوى الفرد "الأمن الإنساني" الذي محوره الإنسان كفرد.

### أولاً: مستوى الأمن الوطني

سيطر مفهوم الأمن الوطني على مجال الدراسات الأمنية وقضايا الأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648 التي كرّست للدولة الأمة ومبدأ السيادة والاستقلالية وعدم التدخل، ويركز هذا المستوى على أهمية الدولة كفاعل أساسي ومحوري والتركيز على دور القوة في تحقيق الأمن خاصة القوة العسكرية، حيث يرى (ليبمان - W. Lippmann) أن الدولة تكون آمنة عندما تضطر إلى التضحية بقيمتها السياسية في سبيل تجنب الحرب<sup>1</sup>، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم وأن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه.

لم يعد الأمن الوطني مع نهاية الحرب الباردة يقتصر على حماية الدولة من التهديد العسكري الخارجي ولم يعد التهديد العسكري التهديد الرئيسي إذ ظهرت قوى ومتغيرات جديدة تمثلت في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، ولم يعد من المجدي التركيز على الدولة كموضوع مرجعي للأمن وهكذا قام العديد من الباحثين بتبني مفهوم موسع للأمن يشمل جميع هذه المتغيرات.

### ثانياً: مستوى الأمن المجتمعي

يعتبر من أهم مستويات التحليل في الدراسات الأمنية المعاصرة، حيث يتجاوز الصراع التقليدي الذي يعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات الدولة إلى اعتباره كياناً قائماً بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ومدى قدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في سياق ظروف ومتغيرات وتهديدات فعلية أو محتملة<sup>2</sup>.

ويرى (باري بوزان) أن المأزق الأمني يدور حول (الهوية-Identity) أو ما يسميه (المأزق الأمني المجتمعي)<sup>3</sup>، فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة

<sup>1</sup> -Darrío Battistella, op cit p481.

<sup>2</sup> - Darrío Battistella, op cit pp 481- 482.

<sup>3</sup> - Bill McSweeney, **Identity and security: Buzan and the Copenhagen school**, International studies: Great Britain, vol.22, n-1, Jan 1996.p83.

يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم وبشئت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي وهنا تصبح الدولة وسيلة لتحقيق الأمن وليس غاية الأمن في حد ذاتها.

### ثالثا: مستوى أمن الأفراد (الأمن الإنساني)

يشمل أمن الأفراد وضمان السلامة والرفاهية والحرية في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي (UNDP) الذي حدد في الفصل الثاني (الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني - New Dimensions of Human

Security) أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي<sup>1</sup>:

- الأمن الإنساني شامل وعالمي فهو للإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة والتنمية هي الإستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل اللاحق.

- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وتتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان.

وقد حدد التقرير سبع مخاطر أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة<sup>2</sup> تتمثل في:

- عدم الاستقرار المالي.

- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الداخل.

- غياب الأمان الصحي بانتشار العديد من الأمراض والأوبئة.

- غياب الأمن الثقافي.

- غياب الأمن الشخصي.

- غياب الأمان البيئي بفعل التلوث.

- غياب الأمان السياسي والمجتمعي.

ويمكن القول أنه هناك مكونين أساسيين للأمن الإنساني هما: (التحرر من الخوف - Freedom From Fear)

و(التحرر من الحاجة - Freedom From Need).

<sup>1</sup> - **UNDP human development rapport 1994**, New York, United Nation, Development Programme 1994, p22.

<sup>2</sup> - Ibid,p23.

## المطلب الثاني: تعريف الأمن الوطني وأبعاده

يعد الأمن الوطني أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية لذلك دراسة الأمن الوطني لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بإبراز المقصود بالأمن الوطني كمفهوم عام وتحليل مضمونه ومفهومه مع إبراز تهديداته وأبعاده.

### الفرع الأول: تعريف الأمن الوطني

يتفق معظم المؤلفين والباحثين على أن مفهوم الأمن الوطني مفهوم مثير للجدل والنقاش، وهناك شبه إجماع على أن الأمن يقصد به عدم وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء فيما يتعلق بالفرد أو المجتمع وهناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.<sup>1</sup>

ويرى ( ديلان - Dillon ) أنه لا أساس مستقر للأمن ولكن يُكشف عن جوهره في البحث عن الاستقرار واليقين والحقيقة، وفي الأساس ما يسبب ( اللأمن - The Non Security ) ليس فكرة الموت أو شكل خاص من الحياة ولكن لأمن الوجود في حد ذاته، أما ( أرنولد وولفرز - A. Wolfers ) فيرى أن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتياً فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم.<sup>2</sup>

وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"، إلا أن هناك من يرى أن: "الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيداً من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب لأن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية..."<sup>3</sup>. بذلك يمكن استخلاص مكونات الأمن الأساسية التي تتحدد في المكون العسكري والوقائي والاجتماعي والإنساني والقمع الثقافي والحضاري.<sup>4</sup>

أما ( باري بوزان - Barry Buzan ) فيرى أن الأمن يعني العمل على التحرر من التهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Dario Battistella, Op Cit, pp 461,462.

<sup>2</sup> - جون بيليس و ستيف سميت، مرجع سابق، ص 412.

<sup>3</sup> - ياسين السيد، أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية، العدد: 118، القاهرة: دار الأهرام، أكتوبر 1994، ص 76.

<sup>4</sup> - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 11.

<sup>5</sup> - Barry Buzan, People States and fear ;an agenda for dities national security studies in the post cold war era, 2 ed, boulder Lynne Rienner publishers, 1991, p 116.

وقد شاع استخدام مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، بينما جذوره تعود إلى القرن السابع عشر ميلادي بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 والتي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة الأمة- L'Etat Nation، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربة نظرية وطرق مؤسساتية للأمن الوطني، ولذلك يقر العديد من الباحثين على حداثة مفهوم الأمن الوطني وحداثة الدراسات المتعلقة به كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل<sup>1</sup>.

ويرجع التأخر في إيجاد تعريف أكاديمي متفق عليه لمفهوم الأمن الوطني من خلال الدراسات والبحوث السياسية إلى اختلاف الظاهرة الأمنية التي شملت اختلافاً في تحديد هوية التهديدات ومصادر التهديدات الموجهة إليه.

#### \* الجدول رقم (03): المتطلبات الأمنية حسب الأطراف

المرجع	الشخص	المجموعة	الدولة	العالم
المضمون	الرفاه	الهوية	السيادة	منظومة بيئية

**La source:** Ayse Ceyhan, Analyser La Sécurité: **Cultures et Conflicts**, N°31-32,1998.

جاءت الكثير من محاولات الباحثين والمهتمين بقضايا الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم الأمن الوطني سعياً منهم لتطوير حقل الدراسات الأمنية الذي اقتصر على مفهوم غياب الحرب والصراع كمحددات رئيسية لوجوده، وتركيزهم على الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة الوطنية، وظهرت اتجاهات عديدة طرحت تحليلات حول الظاهرة الأمنية إلا أنها لم تتفق على صيغة موحدة لتعريف الأمن الوطني؛ فهناك من ركز على القيم الاستراتيجية وهناك ما طرح أهمية الدولة الوطنية وهناك من دافع على القضايا الاقتصادية الاجتماعية والبيئية وهناك من اعتمد على ظاهرة العنف، وكل تلك اتجاهات فكرية جاءت لتحليل وتفسير مفهوم الأمن الوطني وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه<sup>2</sup>.

وتحاول النظرية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن الوطني التركيز على الدولة كفاعل رئيسي وكذا أولوية الأمن الوطني على ما سواه من المستويات المعتمدة لمفهوم الأمن، كما تقدم البعد العسكري على غيره من الأبعاد الأخرى بالإضافة إلى التركيز على القوى الشاملة للدولة ووضع التهديد العسكري الخارجي ضمن الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سليمان عبد الله الحربي، نفس المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>3</sup> أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 253.

ترى الواقعية كذلك أن القوة العسكرية هي العامل المحوري والأساسي لقوة الدولة وتعتبرها أدواتها الرئيسية، والأمن هو أمن الدولة الذي يضمن أمن الفرد والجماعة، وهي الأفكار التي نادى بها (هانس مورغانثو - Hans Morgenthau)، كما يرى (لوتر ليبمان - Lotter Lippmann) أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه.

يعرف (فريدريك هارتمان - Friedrich Hartmann) الأمن على أنه محصلة للمصالح القومية الحيوية للدولة أما (هنري كيسنجر - H. Kissinger) فيعتبر أن الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء<sup>1</sup>. فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة والمصالح الحيوية للدولة وكيانها وقيمها الوطنية، ويمكن القول أنه ومنذ معاهدة وستفاليا 1648 وحتى وقتنا الراهن فالمدرسة الواقعية الكلاسيكية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة<sup>2</sup>.

أما الواقعية الجديدة وتعرف كذلك بالواقعية البنوية، من أهم روادها (كينيث والتز - Kenneth Waltz)<sup>3</sup>، فتتطلب من الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي يقف وراء العلاقات الاقتصادية والدولية، ويحدد ديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير وفي ضوء ذلك توجه الدول العظمى جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن وبالتالي على النظام الاقتصادي العالمي الذي يخدم مصالحها، وتبقى مفاهيم الدولة وقوتها وسيادتها عناصر أساسية في تحليلات الواقعية الجديدة<sup>4</sup>.

ويرى أنصار الواقعية الجديدة أن تحقيق الأمن الوطني أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي وينظر للبيئة القومية على أنها بنية متينة، ولذلك فإن السياسات العالمية في المستقبل قد تتصف بالعنف نفسه الذي اتسمت به في الماضي، وكذلك ضرورة بناء قدرات عسكرية هجومية لتدافع الدولة عن نفسها وتوسع نطاق سيطرتها فالدول تشكل تهديدا وخطرا على بعضها البعض. كما أن رغبة الدولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ورغبتها في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - جمال منصر، التحول في مفهوم الأمن... من الأمن الوطني إلى الإنساني، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008، ص4.

<sup>2</sup> - ناصف يوسف حنّي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص237.

<sup>3</sup> - Martin Griffiths، Fifty key thinkers in international relations, First published, Routledge : London and New York, 1999.p 47.

<sup>4</sup> - نفس المرجع ، ص 63.

<sup>5</sup> - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 93.

كما أن الشك وعدم الثقة أمر متصل في النظام الدولي فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون مستعدة وبقطة، وترى الواقعية الجديدة في النظام الدولي على أنه نظام يتسم بـ (الفوضوية - Anarchy) وهذه الفوضى تعني أنه لا توجد هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة. ويعتقد (جون مارشايمر - John Marchheimer) أن الدولة تركز على البحث على القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي<sup>1</sup>، وهذا يعني أنه على صناع القرار في الدولة أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعداءهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى<sup>2</sup>.

وبفعل التغييرات المتعددة الحاصلة عالميا وفي عدة مجالات وعلى العديد من المستويات، أخذ مفهوم الأمن الوطني بالتطور والانتساع في مضمونه وأصبح يشمل أبعادا أخرى غير البعد العسكري على غرار البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...، حيث نجد مثلا (روبرت ماكنمارا - R.Maknamara) ربط تعريف مفهوم الأمن بالتنمية حيث قال في كتابه (جوهر الأمن): "إن الأمن عبارة عن التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تكون آمنة"<sup>3</sup>، وربط الأمن بالتنمية في مختلف أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبر (ماكنمارا) أن السلاح والقوة العسكرية قد تكون جزء من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها.

وتوسع مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة حيث أصبح يشمل جوانب أخرى غير عسكرية ليضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ميز (باري بوزان) بين أربعة أبعاد أساسية للأمن وهي: البعد العسكري، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.

تبنى الباحث (يزيد صايغ) صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية، البقاء، الوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني، محددًا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كما أبرز جوانب الأمن الوطني<sup>4</sup>.

وبناء على ما سبق ذكره فإن الأمن الوطني مفهوم نسبي ومتغير معقد ومركب ذو مستويات عدة وأبعاد متنوعة عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية... الخ. كما يتعرض لتهديدات متنوعة ومن

<sup>1</sup> -Ken Booth, **Introduction the Interregnum world political in transition**, paper presented at: New thinking about strategy and international security ,p 08.

<sup>2</sup> - Jeffrey W. Taliaferro, **Security seeking under anarchy: Defensive realism revisited**, International Sécurité, Vol: 25, N.3, Winter 2000-2001, p 135.

<sup>3</sup> - روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهينذ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص125.

<sup>4</sup> -Yazid Sayigh, **Confronting the 1990S security in developing**, Adelphi papers: London, N°25, Summer, 1990, p69.



مصادر مختلفة يصعب على الفرد أو المجتمع أو الدولة تحقيقه كلية، وإذا كان صعب تحقيقه فإنه كذلك صعب إيجاد تعريف شامل له.

وقد حاول الأستاذ (عامر مصباح) وضع تعريف للأمن الوطني وفق هذه النظرة في كتابه "تظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية" بقوله أن الأمن الوطني هو: "أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره"<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: أبعاد الأمن الوطني

إذا كانت المقاربة التقليدية للأمن الوطني تركز على البعد العسكري بل وتختزله فيه فإن بعض المقاربات الجديدة تبنت نظرة موسعة للأمن تشمل المجالات العسكرية وغير العسكرية، حيث امتد ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية... الخ، فلم يعد مصدر التهديد نابعا من الدول الأخرى فحسب بل صار مصدره فواعل أخرى عابرة للحدود، وكنتيجة لذلك تنوعت التهديدات الأمنية حيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فحسب بل صارت على عدة أنواع كالجريمة المنظمة والفقر والتلوث البيئي والإرهاب الدولي وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات العابرة للحدود.

هذه الظاهرة عبر عنها (جيمس روزنو - James Rousnau) بافتراضه أن مراكز الفعل والسلطة في النظام الدولي الجديد انتقلت نحو الأعلى لصالح (وحدات ما فوق الدول - Supranational Actors) و (وحدات عابرة للقوميات - Transnational Actors)، كما انتقلت نحو الأسفل لصالح (وحدات ما دون الدول - Subnational Actors)<sup>2</sup>، فلم تعد السلطة حكرا على الدول فحسب بل أصبح لهذه الوحدات إمكانات وقدرات تجاوزت إمكانات وقدرات الدول، ومن ثم صارت لهذه الفواعل القدرة على منافسة فاعلية الدول وسياساتها سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى المحلي.

يوضّح الجدول التالي أنواع التهديدات الأمنية ومصادرها، فقد أثبت الواقع الدولي أن الأفراد والجماعات تشكل أحد مصادر التهديد الأمني للأفراد والجماعات الأخرى وحتى للدول، هذا إضافة إلى ما تفرزه الدول

<sup>1</sup> - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> - Michel Renner, Combat pour la survie, (Nouveaux Horizons, 1996), p.9.

الأخرى من تهديدات تطل كل دول العالم، كالفقر والانعكاسات السلبية للحروب والتلوث البيئي الذي تفرزه المصانع والشركات العابرة للجنسيات.

\* الجدول رقم (04): التهديدات الأمنية

		الجهة المهددة		
التهديد	الأفراد	الجماعات	الحكومات	العالم
الأفراد	الجرائم	/	/	/
الجماعات الاجتماعية	الجرائم	الإبادة الاجتماعية	/	/
الحكومات	انتهاكات حقوق الإنسان	الإبادة الجماعية	الحروب والعقوبات الاقتصادية	الحروب النووية
العالم	الفقر والحوادث الصناعية والتلوث	التلوث البيئي	التلوث البيئي	/

La source: Peter Hough, Understanding Global Security, London, Routledge, 1<sup>st</sup> ed, 2004, p18

Available Online At : <http://www.routledge.com/books/search/12/1/2009>

كما قد ميّز (باري بوزان) بين أربعة أبعاد أساسية للأمن:

- الأمن العسكري الذي يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.
- الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول: نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها<sup>1</sup>.
- الأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في المعرفة، الثقافة الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد<sup>2</sup> وكذا الانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
- الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني.

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> - Ken Booth, Theory of security, first published, Cambridge university press, New York, 2007, p 162.

ولا تعمل هذه القطاعات بمعزل عن بعضها البعض بل كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأصلية<sup>1</sup>، ورغم تعدد وكثرة أبعاد الأمن الوطني فإنها متداخلة ومتشابكة ومتراطة فيما بينها، رغم الاختلاف النسبي في التركيز على كل بعد من هذه الأبعاد المختلفة. وعموما تتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الوطني فيما يلي:

### 1- البعد العسكري:

يعد البعد العسكري من أهم وأبرز الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالشرح والتحليل خاصة الدراسات التقليدية أهمها الواقعية، إذ أن أي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن الوطني لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباطا كبيرا، وأن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي والجيوبوليتيكي والسياسي، وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية<sup>2</sup>:

- حجم وتكوين القوات المسلحة؛ حيث كلما زاد حجم القوات وكانت مدربة جيدا كلما زاد دورها وكفاءتها في حماية الأمن الوطني.

- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالا والأسلحة الحديثة متوفرة أدى ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية وكفاءتها.

- المرونة وسرعة التحرك والمناورة.

- التعبئة وتعني القدرة على حشد الحجم الكافي من قوة الارتباط المتوفرة داخل وخارج الخدمة في أقصر وقت.

- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة.

- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة<sup>3</sup>.

### 2- البعد الاقتصادي:

يعد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، كما أن الاقتصاد ركيزة رئيسية وحيوية للقوة العسكرية حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وكان (جوزيف ناي-J. Nye) قد عرف الأمن على أساس: " أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص10.

<sup>2</sup> سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن الوطني، المملكة العربية السعودية: كلية الملك فهد الأمنية، 1429هـ، ص35.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص35.

كما ركز (روبرت ماكنمارا) على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني، واتجه العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى التركيز وترجيح البعد الاقتصادي نتيجة للثورة التكنولوجية وزيادة عمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العسكرية أكثر تعقيدا.

### 3- البعد الاجتماعي:

ولا يقل البعد الاجتماعي أهمية عن باقي الأبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويتمحور البعد الاجتماعي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته.<sup>1</sup> ساهمت مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات (باري بوزان-Barry Buzan)، ويري (أولي وايفر-Ole Weaver) أنه بفعل جملة من الظواهر مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود وتدفقات الهجرة ... حيث أصبح المجتمع مهدد<sup>2</sup>، ويرى أن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي (الهوية المجتمعية) ويركز (وايفر) على الهوية وبقاء المجتمع واقترح نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع<sup>3</sup>.

### 4- البعد السياسي:

يشمل البعد السياسي أمن السلطة السياسية والمؤسسات السياسية واستقرارها وكذلك أمن الأفراد الذين تحكمهم السلطة، حيث أن تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن الوطني.

### 5- البعد الجيوبوليتيكي:

يشمل استغلال المعطيات الجغرافية لصالح الدولة من منظور سياسي حيث يتضمن هذا البعد الموقع الجغرافي للدولة والذي يقاس بمدى توفر الدولة على البحار والخلجان والممرات المائية الإستراتيجية الهامة لحركة التجارة الدولية، والدولة التي تتوفر على الممرات المائية والطرق الدولية الهامة أفضل بكثير من غيرها التي لا تحوز مثل هكذا امتيازات كما يجلب لها أعباء أمنية إضافية، كذلك يضم العمق الاستراتيجي الذي يحدد "المساحة الجغرافية بين نقاط التماس مع العدو والمركز الحيوي للدولة"، حيث أن الموقع الجيد والمساحة الجيدة للدولة يسمح لها بالتعبئة الجيدة وتوفر العمق في الدفاع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Paul Roe, Ethnic violence and the societal security dilemma, Routledge: London and New York, first published, 2005, p 24.

<sup>2</sup> - عبد النور بن عنتر. مرجع سابق، ص19.

<sup>3</sup> - إيريك هونزباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009، ص 49.

<sup>4</sup> - صبري فارس الهيثي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص14.

كما يرتبط بدول الجوار خاصة فيما يخص التماسك الاجتماعي وعدم وجود مشاكل عابرة للحدود لأن ذلك ينعكس إيجاباً على الأمن والاستقرار، كما يمكن إضافة أبعاد أخرى ك**البعد المائي**: أي القدرة على توفير الموارد المائية اللازمة للاستهلاك كالمياه الصالحة للشرب والمياه الضرورية للأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية، و**البعد الغذائي**: الذي يعني قدرة الدولة على توفير الموارد الغذائية بشكل كاف ومنتظم لسكانها. إن لمفهوم الأمن تصورات ومدلولات متنوعة منها:

- الأمن الكامل Comprehensive Sécurité: والذي يتضمن كل أشكال التهديد.

- الشراكة الأمنية Sécurité partnership: حيث يقوم الأمن على إشراك دول أخرى في تحقيقها لأمنها.

- الأمن المتبادل Mutual Sécurité: حسب هذا المفهوم تحقق الدول مكاسب أمنية لدول تربطها بها علاقات اعتماد متبادل عند سعيها لتحقيق أمنها، والشأن نفسه بالنسبة للدولة أو الدول الأخرى، مما يعني أن هناك اعتماد متبادل أمني بين مجموعة من الدول.

- الأمن التعاوني Coopérative Sécurité: حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات التي تواجه مجموعة من الدول<sup>1</sup>، والذي ينتج عنه المركب الأمني Sécurité complexe ومن ثم الإقليم الأمني. كما هناك مفاهيم تحليلية أخرى هي ذات أهمية في تحليل إشكالية الدراسة لعل أهمها:

- الأمن اللين-Soft Sécurité والأمن الصلب-Hard Sécurité: تتمثل موضوعات الأمن الصلب في التهديدات العسكرية المباشرة، بينما تتمثل موضوعات الأمن اللين في التهديدات غير المباشرة أو غير العسكرية مثل تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف وانعدام الاستقرار بمختلف صورته<sup>2</sup>، ويعتبر (جوزيف ناي-J. Nye) عميد جامعة (هارفرد-Harvard) أن القوة الصلبة -والمتمثلة في القوتين الاقتصادية والعسكرية- لم تعد كافية لدرء التهديدات الأمنية. تكمن أهمية هذه المفاهيم والمقاربات النظرية الجديدة في كونها توفر أطراً وأساساً تنطلق منها الدول لصياغة استراتيجيات لمواجهة الجيل الجديد من التهديدات الأمنية.

- الأمن الشامل-Global Sécurité: تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور متغيرات أمنية جديدة بحيث صار الأمن ذو طبيعة معقدة، فقد اهتمت هذه المقاربة بقضايا أمنية مستجدة في النظام الدولي هي قضايا البيئة والاقتصاد والإنسان، وبالتهديدات غير العسكرية كالاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مقابل الأمن

<sup>1</sup>- إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ترجمة، عادل زقاغ، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007>

<sup>2</sup>- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.34.

العسكري<sup>1</sup>، هذه التهديدات لا يمكن للدولة أن تواجهها بمفردها بل تتطلب تدخل أطراف أخرى من منظمات دولية حكومية وغير حكومية أو دول أخرى حيث لا بد أن تواجه هذه التهديدات بطريقة شاملة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تعريف الأمن القومي العربي

لم يكن الفكر السياسي العربي قبل 1945 (سنة تأسيس جامعة الدول العربية)\* يدرك مدى حاجة العالم العربي لأمن قومي مشترك مؤسس ضمن تنظيم جماعي عربي، هذا ما جعل جميع الوثائق الرسمية التي اعتمدت في المراحل السابقة لقيام الجامعة تخلو من الإشارة الصريحة أو التلميح لموضوع الأمن القومي العربي بل إن مصطلح (الأمن القومي العربي) كان ضمناً من خلال دعم حركات التحرر الوطني في العالم العربي والتي كانت تتخذ الصيغة القومية، وعلى هذا الأساس كان شعوراً قبل أن يكون ميثاقاً أو معاهدة<sup>3</sup>، غير أن هذا الموضوع استدرك فيما بعد وبالضبط عام 1950 حين تم الإقرار القانوني لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وملحقها العسكري، أما مصطلح الأمن القومي العربي فهو لم يظهر في وثائق جامعة الدول العربية بهذه الصيغة إلا عام 1980 حينما اعتمدته الوثائق الاقتصادية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد بعمان أيام 25 و26 و27 نوفمبر عام 1980 في ميثاق العمل الاقتصادي القومي وهنا بدأ مفهوم الأمن القومي يخرج من شقه العسكري ليصبح مفهوماً مجتمعياً شاملاً مرتكزاً على الأمن والتنمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-Barry Buzan and Ole, Waever and Wilde, **Theory of security**, Available Online At :

<http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg3.pdf/23/3/2008>

<sup>2</sup>-Jean Jacques Roche et Charles Philippe David, OP Cit, p117- 118.

\*- تعد جامعة الدول العربية أحد أهم وأقدم المنظمات الدولية الإقليمية القائمة، بالنظر إلى تاريخ تأسيسها في 22 مارس 1945.  
<sup>3</sup>- عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير.. وأمل التغيير، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 39،40.

<sup>4</sup>- هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي، في الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996، ص5.

## \* الشكل رقم (01): خارطة توضح دول العالم العربي



La Source: <http://blogs-static-maktoob.com/wp-content/blogs.dir/11727/file/2010/01/arabworld5.jpg>

ويلخص الدكتور ( عبد المنعم المشاط) المتغيرات التي تحكم الأمن القومي العربي فيما يلي<sup>1</sup>:

1- متغير التوازن: ويقصد به القدرة على خلق إجماع قومي داخلي وانسجام خارجي وتتمثل مؤشرات فيما يلي:

- الوثائق والمؤسسات التي تختص بتخفيض التعاون الإقليمي العربي في مجال الدفاع.
  - أشكال النفوذ الإقليمي والدولي للعالم العربي، بمعنى كيف يتم التأثير في الأصدقاء والأعداء.
  - الحركة الدبلوماسية العربية ومدى فعاليتها.
  - الأهداف القومية الإستراتيجية العليا كما حددتها مؤتمرات القمة العربية وجامعة الدول العربية.
  - الإرادة القومية العربية ممثلة في الروح القومية كما تظهر في قضية التعبئة الشعبية.
- 2- الرفاهية: وتعني قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة على السواء، ويمثل هذا المتغير البديل الإجرائي للتنمية، وتندرج ضمنه عدّة عوامل مثل الناتج القومي الإجمالي، متوسط الدخل الفردي، معدل التعليم، نسبة الحضر إلى الريف...إلخ.

3- متغير القدرة العسكرية: بمعنى مدى توفر عناصر القوة العسكرية من قوات ومعدات، وعلى المستوى القومي تُثار قضية المؤشرات المكونة لكل من تلك المتغيرات خاصة من الناحية الإجرائية، حيث تتضمن:

<sup>1</sup> - عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي المعاصر، مصر: دار الموفق العربي، 1989، ص30.

حجم القوات المسلحة، حجم ونوعية الأسلحة، الصناعة الحربية، التنظيمات العسكرية الإقليمية، التدريب المحلي للخبراء والضباط العسكريين.

وبالرغم من صعوبة إيجاد تعريف موحد للأمن القومي العربي إلا أن اجتهادات المفكرين والباحثين كانت متعدّدة، فهناك من يرى بأن الأمن العربي هو: " قدرة الدول العربية مجتمعة على تحقيق أهدافها المشتركة، وعلى حماية العالم العربي وقيم الأمة العربية وحضارتها إزاء أي تهديد خارجي"<sup>1</sup>.

ويرى البعض الآخر أن الأمن العربي يقصد به: " توفير متطلبات الأمن والسكينة للإنسان في العالم العربي، وصورة الحياة الاجتماعية في كامل أرجائه بالشكل الذي يضمن حسن سيرها وانتظامها واستقرارها واستمراريتها، ولا تتحقق هذه المتطلبات إلا من خلال وضع وتنفيذ سياسة جنائية فاعلة وشاملة ترمي إلى التصدي للجريمة والانحرافات السلوكية بمكافحتها والوقاية منها عبر مسارات تعتمد استراتيجيات واتفاقيات (متعدّدة الأطراف) وخطط مرحلية مشتركة تكون واضحة المعالم ومحدّدة الأهداف والوسائل"<sup>2</sup>. كما أن هناك من يعرفه بأنه: "مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا"<sup>3</sup>.

وعموماً يمكن القول أن مجمل التعاريف تصبّ في اتجاهات ثلاث:

**1- الاتجاه الأول:** والذي لا يزال ينظر إلى القدرة العسكرية كجوهر للأمن، ويتصدّر هذا الاتجاه الدكتور (حامد ربيع) والمدرسة العسكرية المصرية، حيث يتم اعتبار الأمن "الحماية العضوية والمادية للمواطن العربي أولاً ثم للجماعة ثانياً حيث لا تتعرض كياناتها لأية مخاطر"، لذلك فإن مفهوم الأمن القومي العربي مفهوم عسكري في جوهره، ينبع من خصائص وأوضاع الإقليم القومي ويمكن فهمه على أنه يعني الضرورة الاستراتيجية للدفاع عن المنطقة.

**2- الاتجاه الثاني:** وهو اتجاه ينظر إلى الأمن كإجراءات يجب أن تُتخذ لحماية كيان الدولة أو المجموعة الإقليمية أو القومية، ويأتي على رأس هذا الاتجاه الدكتور (أمين هويدي)، ويضاف إلى هته الإجراءات وعي المواطنين الموحد بضرورة تماسكهم ضدّ أي خطر قد يهدّد الأمن القومي.

<sup>1</sup> - هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 74 .

<sup>2</sup> - حفناوي زاغر، الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي، في الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص 2 .

<sup>3</sup> - أمين هويدي، الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر، العدد التاسع، بيروت: د.د.ن، 1986 ، ص 22 .



**3- الاتجاه الثالث:** ويركز هذا الاتجاه على القدرات اللازم توافرها من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الدولة داخليا وخارجيا، وإبراز علاقة الأمن العربي بالتنمية والحفاظ على القيم الأساسية للأمة العربية<sup>1</sup>. غير أنه ثمة عدّة مشاكل تعترض مفهوم الأمن القومي العربي:

- عدم تحديد قطاعات التداخل بين الأمن القطري والأمن القومي.
- اختلاف النظم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية العربية، وكذا اختلاف طبيعة نظام الحكم لدى كل واحد منها.

- التبعية في التكنولوجيا الحربية والصناعة الحربية.
- غياب الإرادة السياسية في جل الأنظمة السياسية العربية.
- اختلاف الأنظمة السياسية العربية في إدراكها لمصادر التهديد وتحديد المخاطر والأهداف.
- ارتباط مفهوم الأمن العربي بمصالح القوى العالمية خاصة منطقة الشرق الأوسط.
- عدم تحصين الأمن القومي العربي ضدّ أي عامل أو فعل يعيق تحقيقه أو يشلّه أو يضعف بنيته، وهو ما ظهر جليا مع حرب الخليج الثانية.

ويمكن القول أن الأمن القومي العربي يرتبط بثلاثة مستويات<sup>2</sup>:

**1- الأمن القطري:** يتمثل في النظرة القطرية التي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة.

**2- الأمن القومي:** بالمعنى الإقليمي وهو متعلق بالنظرة القومية ويركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود الدولة القطرية في إطار العالم العربي ككل، وبالطبع فإن هذا المستوى يفترض أن هناك اتفاقا قوميا على مصادر التهديد واستراتيجية مواجهتها.

**3- الأمن الجهوي:** أي دون الإقليمي، ومعناه تأسيس جماعات تربطها عوامل الجوار أو التشابه في النظم السياسية والاجتماعية، وهذا المستوى يفترض أن هناك تقاربا أوسع بين هذه الدول سواء في إدراكها لمصادر التهديد أو في قدرتها على التعبئة المشتركة للقوات فضلا عن إمكانية القيام بمناورات جماعية لتدريب وإعداد القوات<sup>3</sup>.

هذا ولا تزال العلاقة بين الأمن القطري والأمن القومي تتسم بالضبابية من حيث حدودها وأولوياتها؛ فنظرة المفكرين والباحثين تجاه الأمن القومي العربي تتراوح ما بين المفهوم المثالي الذي يتحدث عن أمن

<sup>1</sup>- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ص 27-30.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 31.

<sup>3</sup>- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 31.

الجماهير في ظل الأوضاع الراهنة والمفهوم الضيق الذي يحصر الأمن في نطاق الدفاع والأبعاد العسكرية، وبين المفهومين تقع اتجاهات أخرى أهمها تلك التي تربط الأمن بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطن العربي.

### المبحث الثالث: مميزات الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي

نالت المواضيع ذات العلاقة بالأنظمة السياسية\* العربية حظها من الدراسة والتحليل وقد زاد الاهتمام بها مع نهاية الحرب الباردة نظرا لما شهدته من تطورات وتحولات وتغيرات مست جوانب عديدة من الحياة السياسية للأنظمة العربية، رافقها بروز ظاهرة (العولمة-Globalization) وانعكاساتها المباشرة على كافة المستويات سياسيا، أمنيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...

والبحث في القواعد والأطر القانونية والسياسية التي تتحكم في مسار الوضع الإقليمي العربي يحتم علينا التركيز على وحداته من زاوية عملها وتفاعلها على المستوى الداخلي، حيث أن النظام العربي المركزي أو الإقليمي هو مجموعة أنظمة سياسية فرعية متناقضة ومتباينة فيما بينها من جهة ومتضامنة شكليا أي في الخطابات السياسية فقط مع تسجيل درجات دنيا للمشاريع المشتركة وغلبة العلاقات مع الأطراف الأجنبية.

يشكل النظام الإقليمي العربي الفضاء المشترك الذي يحوي كافة الأنظمة السياسية العربية والجدول التالي يوضح بعض المعلومات العامة حول هذه الأخيرة:

#### \* الجدول رقم (05): بعض المعلومات العامة حول الأنظمة السياسية العربية

الدولة	العاصمة	نظام الحكم	اللغة الرسمية	العملة	المساحة / كلم <sup>2</sup>	عدد السكان/ مليون نسمة
جزر القمر	موروني	جمهوري رئاسي اتحادي	القمرية والفرنسية	فرنك قمري	1.862	651900
موريتانيا	نواكشوط	جمهوري إسلامي	العربية	الأوقية	1.031.000	2998560
الصومال	مقديشو	/	الصومالية	الشلن الصومالي	637.700	8304600
السودان	الخرطوم	جمهوري رئاسي اتحادي	العربية والانجليزية	الجنيه السوداني	2.505.800	39148160

\* - **النظام السياسي**: هو مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان قائم بذاته تديره سلطة سياسية وهو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي. والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية والقواعد السياسية والعلاقات السياسية والوعي السياسي التي تؤثر وتتأثر فيما بينها. (عن: صلاح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية القانون، 1990-1991، ص 5).

20024860	527.970	ريال يمني	العربية	جمهوري	صنعاء	اليمن
32129320	2.381.741	دينار جزائري	العربية	جمهوري	الجزائر	الجزائر
466900	23.200	فرنك جيبوتي	العربية والفرنسية	نصف رئاسي	جيبوتي	جيبوتي
76117420	1.101.449	جنيه مصري	العربية	جمهوري	القاهرة	مصر
25374690	438.317	دينار عراقي	العربية	جمهوري برلماني فدرالي	بغداد	العراق
5611200	89.556	دينار أردني	العربية	نيابي ملكي وراثي	عمان	الأردن
32510000	453.730	درهم مغربي	العربية	ملكي دستوري	الرباط	المغرب
17793000	185180	ليرة سوري	العربية	جمهوري	دمشق	سوريا
9974720	164.418	دينار تونسي	العربية	جمهوري رئاسي	تونس	تونس
غير مستقر	27.009	الجنيه الفلسطيني	العربية	/	القدس	فلسطين
3777215	10.452	ليرة لبناني	العربية	جمهوري ديمقراطي توافقي طائفي	بيروت	لبنان
5631585	1.759.540	دينار ليبي	العربية	/	طرابلس	ليبيا
2331391	309.500	ريال عماني	العربية	سلطاني وراثي	مسقط	عمان
677880	707	الدينار البحريني	العربية	ملكي دستوري	المنامة	البحرين
2257540	17.818	الدينار الكويتي	العربية	وراثي دستوري	الكويت	الكويت
840290	11.427	الريال القطري	العربية	ملكي	الدوحة	قطر
25795930	2.240.000	ريال سعودي	العربية	ملكي مطلق	الرياض	السعودية
2523915	83.600	درهم إماراتي	العربية	ملكي دستوري	أبو ظبي	الإمارات

المراجع: من اجتهاد الباحثة بالاستعانة بـ: إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العالم، الجزائر: وهران: دار العزة والكرامة، 2010، ص ص

19-18

ولا بد في هذا المقام أن ألفت النظر إلى أننا استثنينا من الدراسة كل من: جزر القمر، الصومال، جيبوتي وهذا راجع لبعض الخصوصيات والاستثناءات فيها وتمايزها عن بقية الأنظمة السياسية العربية.

إن محاولة فهم طبيعة تلك الأنظمة تساعدنا على فهم الوضع العربي بشكل عام ولكن قبل ذلك ينبغي أن نبحث في ماهية الأنظمة السياسية من الناحية النظرية، بحيث يفترض فيه أن يعمل على حفظ كنهه من خلال مؤسسات ديمقراطية وكذا قواعد يقرها وممارسات يلتزم بها، كما أن للنظام (مدخلات- مخرجات- Outputs) تشكل السياق الذي يتفاعل بداخله ووفقا لذلك حدد (غابريال ألموند- Gabriel Almande) الغاية النهائية لوظائف النظام بحيث أنها تتلخص في التكيف مع البيئة وثانيا تسعى إلى تحقيق

الاستقرار<sup>1</sup>، كما أن قابلية النظام السياسي للتأثر بالمتغيرات الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن إحدى أهم نتائج الثورة الاتصالية اختزال الحدود الفاصلة بين الدول، الأمر الذي جعل من المستحيل على أي نظام ينأى بنفسه عن تأثير البيئة التي يعمل فيها سواء كانت إقليمية أو دولية، ومن ثمة فالأنظمة السياسية العربية تتفاعل في إطار مستويين: الأول يتعلق بالدول النامية أو دول الجنوب التي تتواصل معه تلك الأنظمة من حيث السمات العامة بينما المستوى الثاني فهو مستوى العالم العربي الذي تنتمي إليه تلك الأنظمة وتتواصل معه ثقافياً وتاريخياً وجغرافياً....

### المطلب الأول: سمات وتصنيفات الأنظمة السياسية العربية

على اعتبار أن الأنظمة السياسية العربية هي جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية إذا فمن الملزم متابعة تطور وتحول هذه الأنظمة من خلال رصد خصوصياتها التي تعبر عن مزيج بين ما هو عام وما هو خاص وتجمع بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير.

#### الفرع الأول: سمات الأنظمة السياسية العربية

لأن الأنظمة السياسية العربية تتبع من الأفراد والجماعات المكونة لها فإنها تكتسب ذاتيتهم وخصوصيتهم ومميزاتهم لذلك تشترك الأنظمة السياسية العربية في مجموعة سمات أهمها:

**1- التجربة الاستعمارية:** فقد خضعت الدول العربية لأشكال مختلفة من السيطرة الاستعمارية وأساليبها كما أنها تعدّ حديثة العهد بالاستقلال الرسمي، إذ تركت التجربة الاستعمارية العديد من الآثار السلبية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية من ذلك أن لغة المستعمر مازالت سائدة وهو ما خلق فروقا عميقة فيما بينها، وفي مقابل ذلك فالأثر الإيجابي تمثل في تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر والشعور بوحدة التحديات بين الشعوب العربية ما ساعد على تنمية الهوية المتميزة<sup>2</sup>.

**2- خاصية التبعية:** يعبر عالم الاجتماع النرويجي (غالتونغ - Galtung) عن العلاقة غير السوية بين الدول باستخدام مصطلح (الاستعمار الهيكلي) و(الإمبريالية)، اللذان يشيران إلى ذلك التفاعل الرئيسي بين دول المركز ودول المحيط في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار الأولى للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الثانية عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم هذه الأخيرة من تحقيق وفورات خارجية،

<sup>1</sup> عطا محمد الصالح زهرة وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الأول، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص ص 65-66.

<sup>2</sup> علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 23.

وعادة ما يمثل المدخل الثقافي مدخلا مناسباً لخلق علاقات التبعية وتكريسها، ويحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية وإشاعة القيم الاستهلاكية حيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية ولما كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية فإن هذا يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب عامة والدول العربية بصفة خاصة.

**3- المشكلات الاقتصادية:** تعتبر الدول النامية عموماً ودول العالم العربي خاصة دول محدودة الموارد، وبصفة أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها لأن اقتصادها يعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد يعد بطبيعته قابلاً للنفاد هو "النفط"، الأمر الذي يجعلها عرضة لمخاطر اقتصادية عنيفة نتيجة التذبذب في الأسعار العالمية لهذه المادة الخام، ونجدها من ناحية أخرى دولاً متوسطة التطور ومتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات كما أنها مدينة في الوقت ذاته، ففي عام 2000 مثلاً وصلت مديونية كل من: مصر، الجزائر، المغرب، على التوالي 27109 مليار دولار، 25000 مليار دولار، 16372 مليار دولار<sup>1</sup>.

ويتوافق مع ما تقدم تدني مستويات العلاقات الاقتصادية البينية فقد بلغ حجم التجارة العربية البينية عام 2000 ما يعادل 9.33 مليار دولار<sup>2</sup>، وهو ما يعني أن ارتباط العرب بالعلاقات الاقتصادية الدولية يفوق ترابطهم البيني.

#### \* الجدول رقم (06): اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية %

حجم التبادل التجاري بالمليار دولار	الواردات			الصادرات			
	2000	1999	1998	2000	1999	1998	
49.33	2.10	4.9	6.8	3.7	3.8	9.9	الدول العربية
8.47	4.14	7.13	8.12	7.10	2.10	9.9	الولايات المتحدة
36.59	2.9	9.8	8.7	6.18	4.18	18	اليابان
95.131	1.42	8.40	5.38	9.27	1.27	6.25	الاتحاد الأوروبي
5.40	3.6	6	6.5	7.12	12	8.10	جنوب شرق آسيا
6.82	8.17	1.21	7.26	8.22	1.24	1.24	دول العالم أخرى

المرجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2001، ص 171.

<sup>1</sup>- منذر خدام، "هموم التنمية العربية ومشكلاتها"، بتاريخ: 2006/07/10 على الرابط الإلكتروني:

(<http://www.rezar.com/debat/show.art.asp?aid=1426>).p04

<sup>2</sup>- عمر عبد الله الكامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996، ص 95.

هذا ويرى الدكتور (عمر هاشم ربيع) في كون الأنظمة السياسية العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها لخصها في ستة أزمات رئيسية:

**أولاً:** أزمة الهوية والتي ترتبط بتعريف المواطن لهويته وهي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل في إطار واحد.

**ثانياً:** أزمة بناء الأمة والتي ترتبط بالأولى وتتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

**ثالثاً:** أزمة الشرعية وهي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من (الفراغ التبريري) في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من الأنظمة السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم عوضاً عن الشرعية القانونية أو الدستورية.

**رابعاً:** أزمة مشاركة وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية وتتعلق بعدم وجود ميكانيزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.

**خامساً:** أزمة تكامل والمتعلقة بوجود جماعات عرقية ترى أن الانتصارات المناطقية والجهوية والطائفية والقومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

**سادساً:** أزمة توزيع وتتعلق بعدم وجود مساواة وعدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة حيث تستأثر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تتنازل الأغلبية الجزء الأصغر في هذا الشأن<sup>1</sup>.

وبالحديث عن الأنظمة السياسية العربية توجد خصائص كثيرة تمتاز بها الأنظمة تجعلها تسير التغييرات العالمية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

- وجود توجه لدى أغلبية الأنظمة السياسية العربية نحو الديمقراطية حيث يذهب المفكر (برهان غليون) إلى اعتبار أن المجتمعات العربية جميعاً على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية<sup>2</sup>، فالأنظمة السياسية العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن أي على المشاركة وحقوق الإنسان، إذ أن المسيرة التعددية ليست غائبة ولا مهددة إنما هي بطيئة ومتأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأوروبية.

<sup>1</sup> - عمر فرحاتي، الأنظمة السياسية العربية بين سلبيات الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، جوان 2002، ص ص 6-8.

<sup>2</sup> - برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 60.

- وجود تنوع في مصادر الفكر السياسي التي تعتبر مرجعية فكرية للأنظمة السياسية العربية، على غرار الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية إذ بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان والمكان انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة، ويوجد الفكر الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية وكذلك الفكر الاشتراكي.

يتجه المفكر الفرنسي ( كلود فاتان - Claude Fatane ) إلى التأكيد على مميزات الأنظمة السياسية العربية من خلال الاتجاه إلى وجود محاولات كثيرة في هذه الأنظمة تحاول إقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرة في أوروبا وأمريكا الشمالية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: تصنيف الأنظمة السياسية العربية

توجد صعوبة فعلية في إعطاء تصنيف دقيق ومحدد للأنظمة السياسية العربية وهذا راجع أساسا إلى تعدد وتنوع معايير التصنيف، إذ لا يوجد هناك معيار جامع ومانع يمكن تصنيف الأنظمة السياسية العربية على أساسه، لكن من المفيد الإشارة إلى بعض المعايير المتاحة لتصنيف الأنظمة السياسية العربية على النحو التالي:

**أولا: معيار الهيكلية السياسية:** يستخدم هذا المعيار أساسا للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري، فالأول يقوم على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة أما الثاني فهو يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة، وبالإسقاط على الأنظمة السياسية العربية نجد أن هناك ثمان دول لازالت تتبنى النظام الملكي هي: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية، الأردن والمغرب، ويلاحظ أن هذا العدد يعتبر كبيرا نسبيا- خاصة مع انحسار الأنظمة الملكية على مستوى العالم بل وعلى مستوى المنطقة العربية ذاتها- حيث شهدت الفترة بين عامي (1950 و 1970) سقوط خمسة أنظمة ملكية في كل من: مصر وتونس والعراق واليمن وليبيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عمر فرحاتي، الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مرجع سابق، ص ص 6-8.

<sup>2</sup> - إبراهيم سعد الدين ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 62 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1984 ، ص ص 106-107.

تتشترك الأنظمة الملكية العربية في عدّة خصائص أبرزها أن الوراثة فيها تسير في خط الأبوة وليس الأمومة وأنها وثيقة الصلة بالغرب ولاسيما بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها (عدا المغرب) تتميز بالتجاور الجغرافي وتقع في الجناح الشرقي للمنطقة العربية، أما فيما يخص الأنظمة الجمهورية التي تنتظم فيها بقية الدول العربية فقد اشتركت بدورها في خاصية هامة وهي تبنيها لإيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على استقلالها، وكذا اشتركت تلك الأنظمة في سياساتها الخارجية في مسألة معاداة الأحلاف ومناهضة الاستعمار والإلحاح على مطلب الوحدة العربية وإيجاد حلول للقضية الفلسطينية، وعلى صعيد آخر اختلفت الأنظمة الجمهورية فيما بينها من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها إذ توجد مجموعة من الدول اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وأخرى لم تعرف نمطا واحدا أو ثابتا لتداول السلطة إنما عرفت خلال تطورها السياسي عدّة أنماط مختلفة\*.

**ثانيا: معيار نظام الحكم:** ويستخدم هذا المعيار عادة للتمييز بين ثلاثة أشكال من الأنظمة السياسية: الأول هو نظام الحكم الرئاسي الذي يقوم على أساس محورية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، والثاني هو نظام حكم الجمعية الوطنية الذي يقَرّ بأولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، والثالث هو نظام الحكم البرلماني، القائم على تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبالتطبيق على الأنظمة السياسية العربية نجد أنها تحولت أنظمة الحكم فيها إلى أنظمة رئاسية وفي إطاره ضخمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان، ففي الوقت الذي يفرض البرلمان -مثلا- قيودا صارمة على التصرفات المالية لرئيس الدولة نجد أن الذمّة المالية لبعض الرؤساء العرب تختلط في أحيان كثيرة بالذمّة المالية لدولهم دون أيّة رقابة فعلية من المجالس النيابية، ولعل ما يساعد على شكلية الرقابة البرلمانية أن كثيرا من البرلمانات العربية لا تعكس الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية.

لكن ما يمكن ملاحظته أن التمييز بين أنظمة رئاسية وأخرى برلمانية لا يصلح لتصنيف الأنظمة العربية، فنجد مثلا أن النظام السياسي لدولة الكويت عامي 1988 و 1989 كان من الممكن تصنيفه نظريا كنظام برلماني، ولكن من الناحية الفعلية فإن البرلمان (الجمعية الوطنية) كان يتشكل من 65 عضوا، يعين 15 عضوا منهم بواسطة السلطة التنفيذية، أي حوالي ربع الأعضاء أو 23% منهم على وجه التحديد غير

\* - حيث شهدت سوريا في عام 1949 وحده ثلاثة انقلابات عسكرية، قادها كل من حسني الزعيم، وسامي الحناوي، وأديب الشيشكلي على التوالي، كما شهدت الفترة التي تلتها ستة انقلابات عسكرية. وشهدت ليبيا محاولتين انقلابيتين بعد ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر، ففي 1969 وبعد أقل من ثلاثة أشهر من إعلان العقيد معمر القذافي مبادئ الثورة الثلاثة: الحرية، الاشتراكية، الوحدة، وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى، وفي عام 1970 وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية لإعادة المملكة إلى ليبيا.



منتخبين، كما تعرّضت التجربة الكويتية للإجهاض أكثر من مرّة، كما حدث عامي 1976 و 1986 تارة لأسباب داخلية وأخرى لأسباب إقليمية وهذا يعني نقل اختصاصات البرلمان إلى رأس السلطة التنفيذية<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس لا يمكن وصف أيّ نظام عربي بأنه نظام برلماني وذلك إما لغياب السمات اللازمة مثل حالات غياب الدستور وعدم وجود انتخابات أو أحزاب، وإما بسبب اتساع الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة وعدم مسؤوليته النظرية أو الفعلية أمام البرلمان، وبالتالي فالأنظمة العربية، بغض النظر عن شكل رئاسة الدولة وعمّا هو مكتوب نظرياً في الدستور، تعدّ أنظمة رئاسية تتركز فيها جل السلطات الفعلية في يد رئيس الدولة.

**ثالثاً: معيار النخب الحاكمة:** تتكون نظرياً من كافة الأشخاص المؤثرين سياسياً سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى أنها تتشكل من الحكومة وقادة المعارضة ورجال الصناعة والشخصيات العسكرية البارزة، وأي عناصر أخرى داخل المجتمع يمكنها أن تؤثر في عملية صنع القرار، وفي مقابل النخب الحاكمة نجد "النخب اللاحاكمة" وهي تتشكل من كل العناصر التي لا تؤثر في المسائل السياسية<sup>2</sup>.

تتعدّد المعايير في السياق العربي التي يمكن تبعاً لها تصنيف النخب السياسية الحاكمة، إذ وفقاً لمعيار **توجهها التنموي** العام يتم التمييز بين النخب التقليدية التكيفية وتلك الإصلاحية التحديثية وتلك الثورية التعبوية، وتبعاً لمعيار **الأيدولوجية السياسية** أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة يتم التمييز على سبيل المثال بين نخب سياسية قومية وأخرى ليبرالية وثالثة إسلامية ورابعة ماركسية، وتبعاً لمصدر **التجنيد** يمكن التمييز بين نخب مدنية وأخرى عسكرية وثالثة تشمل مزيجاً بينهما، وتبعاً لمصدر **الأصول الاجتماعية والطبقية** للنخب يصحّ التمييز بين كبار الملاك الزراعيين والبورجوازية الرأسمالية من ناحية، والنخب المنبثقة من الطبقة الوسطى من ناحية ثانية، وتلك التي تستند إلى أسس عمالية أو فلاحية من ناحية ثالثة.

عموماً، تمارس (النخبة الحاكمة) القيادة الإدارية والعسكرية والسياسية والدينية والاقتصادية والتوجيهية... الخ من خلال (وسائل قهرية)، إذ يقوم الشخص الحاكم أو المجموعة الحاكمة بتعيين الأشخاص المسؤولين على كافة المستويات مع منحهم الصلاحيات والسلطات التي يراها مناسبة دون أن يكون للشعب دور في ذلك.

<sup>1</sup> - علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 63-64.  
<sup>2</sup> - عزيز مريمش، **العلاقات العربية- العربية: دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية: 1967-1990**، الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994-1995، ص 41 نقلاً عن:  
 - ناجي صادق شراب، **السياسة: دراسة سوسيولوجية**، دمشق: مكتب الإمارات-العين، 1984، ص 126.

وعلى هذا الأساس يتم تجنيد أفراد (الطبقة الحاكمة) من نفس الطبقة أو القبيلة أو الفئة التي ينتمي إليها عادة الفرد الحاكم أو الفريق الحاكم، والتي توجد فيها كمعايير ثابتة: الأصول القبلية، الانتماءات العشائرية، قيم الولاء والمصالح المشتركة... الخ.

كما نجد في العالم العربي دولاً مازالت السلطة فيها تمارس بالأساليب التقليدية كما هو الحال في أغلب دول الخليج العربي لأن النخبة الحاكمة تنتمي أساساً إلى العشيرة أو القبيلة المهيمنة، كما نجد من جهة أخرى بعض الدول قطعت شوطاً نحو تحديث الحياة السياسية وإن كانت القيم التقليدية الصارمة ظلت تسيطر عليها، إذ نجد مجموعة من الأدوار السياسية تتفاعل فيما بينها وتمثل كتلة من المصالح المختلفة أو المتناقضة وغالباً ما ينتهي ذلك إلى تبلور الجماعة المهيمنة داخل هيكل السلطة<sup>1</sup>.

**رابعاً: معيار الإيديولوجية الرسمية:** أثرت طريقة حصول الدول العربية على استقلالها إلى حدّ بعيد في صياغة إيديولوجيتها المعلنة وتوجهاتها العامة، فالدول التي خاضت كفاحاً من أجل الاستقلال أو تغيير شكل نظامها من خلال تدخل عسكري قد تبنت عادة إيديولوجية ثورية أساسها مركزية دور الدولة في الداخل ومناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر في الخارج<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض ولم يتغير شكل نظامها بطريقة قسرية عنيفة، وتلك قد تبنت عادة إيديولوجية محافظة أساسها تثبيت الأوضاع القائمة وتنشيط دور القطاع الخاص ومقاومة المدّ الثوري<sup>3</sup>.

ومع حرب أكتوبر 1973 وارتفاع أسعار النفط استفادت بعض الدول الراديكالية النفطية مثل العراق والجزائر، وحققت مكاسب مادية خلقت ما يمكن وصفه بـ: "تشابك المصالح المتعارضة" بينها وبين الدول النفطية المحافظة، فلقد وجد الطرفان نفسيهما شديدي التقارب فيما يتعلق بسياسات النفط، لكنهما ظلّ على اختلافهما في مجال السياسة الخارجية وتوجهاتها حيال بعض القضايا الجوهرية مثل العلاقة مع القوى الكبرى<sup>4</sup>.

**خامساً: معيار مصدر المشروعية:** عموماً يمكن الحديث عن ثلاثة مصادر لشرعية الأنظمة العربية مع ملاحظة أنه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية:

المصدر الأول: هو التقليدي، ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها إيماناً بتجدر الدين والتقاليد في الوعي العربي، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الأنظمة العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف، كما تقدّم نفسها باعتبارها

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 126.

<sup>2</sup> - قدمت ليبيا والجزائر والعراق وسوريا ومصر نماذج لهذه الدول.

<sup>3</sup> - قدمت دول الخليج والمغرب والأردن نماذج لتلك الدول.

<sup>4</sup> - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1983، ص 114.

حارسة للقيم الإسلامية في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتستقي الملكيات الثمانية<sup>1</sup> في المنطقة العربية من هذا المصدر، فضلا عن بعض الأنظمة الجمهورية كالنظام السوداني أثناء حكم (النميري) وفي ظل حكم (عمر البشير)، بل إن النظام العراقي (السابق) نفسه بأيديولوجيته العلمانية قد استخدم هذا المصدر في بعض الأحيان وبدا ذلك أوضح ما يكون إبان أزمة الخليج الثانية وحربها<sup>2</sup>.

المصدر الثاني: هو الشخصي، أي الشخصية (التاريخية أو الكاريزمية)، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية، وتلك الظاهرة لا تنطبق فقط على بعض الدول المحافظة كالمغرب والأردن، لكنها تمتد لتشمل الدول الثورية مثل مصر في عهد (جمال عبد الناصر) مثلا والجزائر في عهد الراحل (هواري بومدين)، لكن هذا المصدر بطبيعته هو مصدر مؤقت ينتهي أثره بوفاة الزعيم أو الكاريزما الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مصادر أخرى للشرعية.

والمصدر الثالث: هو العقلاني-القانوني<sup>3</sup>، فمن الممكن أن تسعى الشخصية الكاريزمية في مرحلة نضجها إلى إقامة الأبنية والمؤسسات التي تخلد أثرها وتضمن عدم وجود فراغ سياسي في السلطة بعد اختفائها. في النهاية، يمكن القول إن كل معيار من معايير تصنيف الأنظمة السياسية العربية يخاطب أحد متغيرات النظام السياسي أو يركز على أحد الجوانب الرئيسية فيه، مثل شكل رئاسة الدولة أو العلاقة بين السلطات أو طبيعة النخب الحاكمة أو الإيديولوجية الرسمية أو مصدر الشرعية. لذلك فإنه يوجد ارتباط وثيق فيما بين تلك المتغيرات لكن اختيار أحدهما أو بعضها يرتبط ويتحدد أساسا بالهدف من الدراسة.

### المطلب الثاني: الخصائص العامة للنظام الإقليمي العربي

يكتسب مصطلح النظام الإقليمي العربي أهمية بالغة في الدراسات المتعلقة بهذا الفضاء الإقليمي الواسع هذا ولا يزال في مرحلة تحوله الكبير ولا يزال يبحث عن شكله السياسي ونظامه الاقتصادي والاجتماعي كما أن كافة التغيرات السريعة والمتلاحقة كلها جزء من عملية تحول تاريخي عميق يتعلق به.

<sup>1</sup> - الملكيات العربية هي: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، المملكة الأردنية، المملكة المغربية .  
<sup>2</sup> - علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص72 .  
<sup>3</sup> - يقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية داخل النظام السياسي.

كما قد أصبح مفهوم النظام الإقليمي العربي الأكثر استخداماً لتحليل فهم السياسة في العالم العربي والعلاقات الدولية، غير أنه قبل البدء بتحليل مضامين وطبيعة هذا النظام العربي ينبغي أن نؤصل المفهوم من الجانب النظري حتى يسهل لنا تطبيقه وإسقاط قواعده وشروطه على الواقع العربي.

### الفرع الأول: مفهوم النظام الإقليمي

نشأ مفهوم النظام الإقليمي في ستينات وسبعينات القرن العشرين بالاستناد إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية التي نشأت في مواجهة فكرة العالمية التي تدعو إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، حيث اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملياً للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، أما المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي فيعود إلى دراسات التكامل وخاصة التكامل الاقتصادي.

ظهر مفهوم النظام الإقليمي في حقل العلاقات الدولية في إطار التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل هي: مستوى النظام الدولي الذي يشمل تفاعلات الدول الكبرى على مستوى العالم، والنظام الإقليمي الذي يدرس نسق التفاعلات في منطقة جغرافية، ومستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي من دول وفواعل أخرى.

وتركز دراسات النظام الإقليمي على التفاعلات القائمة في إطار إقليمي بين الدول والمجتمعات أعضاء النظام بعضها والبعض الآخر وتوزيع مصادر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعنوية بينها، وأنماط التعاون والتنافس والصراع، وشكل العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، وكذلك مع القوى الكبرى ومدى تأثيرها في تفاعلات النظام الإقليمي وتداخلها معه.

ويرى (أوران يونغ - Oran Young) في النموذج الذي قدمه (الانقطاع - Discontinuités)<sup>1</sup> أن ما زاد من أهمية اعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية حدوث مستجدات في العلاقات الدولية ما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير خاصة في إفريقيا وآسيا وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة وأخيراً قيام نزاعات من نوع جديد. إزاء هذه الخلفيات صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان

<sup>1</sup> - ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 55. نقلا عن :

-Oran Young, **Political Discontinuities In The International System**, In World Politics, Vol. 20, N. 3, 1968, pp. 369-392.

( السياسة الدولية في الأقاليم - The International Politics Of Regions )<sup>1</sup> للأستاذين ( لويس كانتوري وستيفن سبيغل ) كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأى الأستاذان أن هناك أسباباً ستّ لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية هي التالية:

1- تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطاً للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات في النظام الدولي.

2- تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام، بحيث تغيب عوامل عديدة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية التي هي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

3- يساعد هذا المفهوم أخصائي المناطق أن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم وكذا توفير المعلومات عن خصوصيات كل منطقة وسماتها العامة.

4- القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

5- يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما، وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

6- دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي كالتفاعل مثلاً بين النظام الدولي ونظام إقليمي معين<sup>2</sup>.

وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء هي: منطقة القلب\* ومنطقة الهامش\* ونظام التغلغل\*\*، واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدّد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدّد طبيعة النظام بشكل عام هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات في النظام، مستوى القوة أو الإمكانيات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها.

وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي:

<sup>1</sup> - Louis Cantori and Steven Spiegel, **The International Politics Of Regions : A Comparative Approach**, N.J, Prentice Hall, 1970.

<sup>2</sup> - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 56 .

\* - منطقة القلب: تضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية لمنطقة النظام الإقليمي.  
\*\* - منطقة الهامش: تضم الدول التي هي بعيدة عن قلب النظام الإقليمي بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي.

\*\*\* - منطقة التغلغل: تضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسياً في العلاقات الدولية.

**1- التكيف:** تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على (الصراعات-Conflits) و(المنافسات-Concurrences) بينهم.

**2- التكامل:** ويقوم النظام الإقليمي بالوظيفة التكاملية عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك في ذلك الإطار أكبر وأكثر ديناميكية من تلك التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام، ويؤدي الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يُدخل إليها الاعتبارات الديناميكية وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف.

**3- الحماية والأمن:** هذه الوظيفة بالنسبة للنظام الإقليمي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية والتي تقتض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي وإلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر<sup>1</sup>.

**4- تحقيق الأهداف:** وهي وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق وبناء التراضي بين كل أطرافه بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس فإن النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الملامح العامة للنظام الإقليمي العربي

من المفيد للوصول إلى إبراز الخصائص واللامح العامة للنظام الإقليمي العربي الإشارة إلى تعريف هذا المفهوم وفقا لإطار منهجي يهدف إلى فهم العلاقات العربية-العربية وتحليلها.

إن وصف النظام الإقليمي بكونه عربيا ينصرف للدلالة على الذات القومية ووحدة الانتماء والتجانس الثقافي وعمق التاريخ الحضاري للأطراف التي يشتمل عليها هذا الإقليم، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم النظام الإقليمي العربي يراد به تحديد خصوصية الوحدات السياسية المكونة له من حيث يستخدم للدلالة على

<sup>1</sup> عبد السلام الغنامي، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999، ص ص 75-77.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 75-77.

ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الاغراض والمضامين.

ظهر مفهوم النظام الإقليمي العربي في مطلع حقبة السبعينات من القرن الماضي لتحليل التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافيا والتي تجمعها علاقات وترايبات وثيقة<sup>1</sup> بالإضافة إلى أن وحداته تتخبط في شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تملك دينامياتها الذاتية وقواعد حركتها النابعة من هذه التفاعلات. كما دخل تعبير النظام الإقليمي العربي قاموس السياسة العربية على مستوى البحوث العلمية أو على مستوى المسؤولين وأدوات الإعلام مع صدور أول كتاب حمل عنوان ( النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية)<sup>2</sup> في كانون الأول 1977 الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

يعد النظام الإقليمي العربي من أكثر النظم احتكاكا بالنظام العالمي وتفاعلا معه نظرا لتموقعه الاستراتيجي على الخارطة العالمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية إضافة إلى أن المنطقة العربية توج بتيارات ثقافية وإيديولوجية.

هذا وقد أدى تفاعل البيئتين العربية والعالمية إلى ظهور مجموعة من المعطيات منها محدودية أمن النظام الإقليمي العربي وبقاء طابع التكامل الاقتصادي العربي في حدود ضعيفة على الرغم من دخول الأنظمة السياسية العربية في اتفاقيات ومواثيق عربية مشتركة حيث أن النظام الإقليمي العربي لم يتمكن من النمو بشكل تدريجي فيما يتعلق بالعمل المؤسساتي رغم الرغبة الشعبية المدعومة بالتيارات الفكرية والمطالبة بالتكامل والاندماج في الإطار العربي الشامل وهذا راجع إلى: ضعف التنظيم المؤسساتي الذي يسمح بتفعيل المؤسسات الإقليمية التابعة للنظام الإقليمي العربي، غياب كبير للإرادة السياسية والاقتصادية العربية، اضطراب السياسات والتحالفات العربية، سهولة التأثر بالمتغيرات العالمية في شقيها التعاوني والتنازعي<sup>3</sup>....

<sup>1</sup> - Louis J.Cantouri and Steven L.Spiegel, Op Cit, p47

<sup>2</sup> - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979.

<sup>3</sup> - معراف، اسماعيل، تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمي العربي منذ 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة ، سبتمبر 2007.

يتسم النظام الإقليمي العربي بثلاث خصائص رئيسية نابعة من سمات الشعوب والدول المكونة لها لوجود علاقات اللغة الواحدة والثقافة الجامعة والتاريخ المشترك بالإضافة إلى التفاعلات والمصالح والاهتمامات المشتركة وذلك على النحو التالي:

**1- الجمع بين الطابع الإقليمي والطابع القومي:** فهو نظام إقليمي يربط بين عدد من الدول المتجاورة جغرافياً تجمعها مصالح اقتصادية واستراتيجية مشتركة، وهو من ناحية أخرى له سمة (القومية) تشير إليها تلك الروابط المعنوية والرمزية، ولهذا فإن العلاقات بين الأنظمة السياسية العربية تمثل نظاماً إقليمياً قومياً، ويصبح إدخال عنصر العروبة في تحليل العلاقات العربية أمراً ضرورياً ودونه لا يمكن فهم الكثير من تفاعلات هذا النظام ومؤسساته<sup>1</sup>.

**2- النفاذية والتواصل السريع بين الدول والمجتمعات العربية:** ونتيجة لوحدة اللغة التي تمثل الوعاء الثقافي للقيم والمعايير التي شارك في صنعها مختلف الجماعات الإثنية والسلالية، أصبح انتقال الأفكار والدعوات والحركات السياسية أمراً يسيراً، لذلك وصفت العلاقات البينية العربية بالنفاذية والمسامية أي أن الحدود بين الدول العربية وشعوبها ليست صماء نتيجة لتأثير الصحف والكتب والإذاعات والفضائيات الناطقة باللغة العربية.

**3- النظام السياسي العربي ساحة للتنافس السياسي:** حيث عمد عدد من رؤساء الأنظمة السياسية العربية بواسطة خطاباتهم إلى اعتبار النظام الإقليمي العربي امتداداً طبيعياً للتنفيذ والتطلعات الزعامية...<sup>2</sup>. إن العالم العربي ليس كياناً سياسياً واحداً كما أن سياسات دوله ليست موحدة وعدم التفاعل الحقيقي من قبل كثير من نظمه يرجع إلى اختلاف المدركات السياسية وسوء تقدير مكامن التهديد وغياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات العربية والافتقار إلى جهاز عربي مشترك لصنع واتخاذ القرار الأمني العربي بسبب غياب إرادة سياسية عربية موحدة.

أثر الاحتلال الأمريكي للعراق في سلوك النظام العربي ورتب عليه تغيير النظام ذاته وترجع قوة هذا التأثير إلى بطء معالجات النظام لتداعيات الاحتلال واتجاهه نحو التكيف القائم على رد الفعل.

<sup>1</sup>- علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 12.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص ص 12-13.



- يقف النظام الإقليمي العربي أمام عدد من التحديات أهمها:
- ضعف النظام الإقليمي العربي واستمرار حالة من "عدم التوافق" داخله.
  - استمرار حالة التباعد بين مشرق النظام الإقليمي العربي ومغربه.
  - تزايد حالات الاحتلال للأراضي وانتشار حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في عدد من الأنظمة السياسية العربية على غرار: فلسطين، لبنان، سوريا، العراق، الصومال، تونس، اليمن، موريتانيا...<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - شذى زكي حسن، النظام الإقليمي العربي بين اشكاليات الواقع والتداخلات الإقليمية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، العراق: جامعة المستنصرية، 2012، ص ص 3، 4.

## خلاصة الفصل الأول:

تتبع أهمية الفصل الأول باعتباره الفصل التمهيدي والبوابة لدراسة موضوع المذكرة والتعمق فيه من خلال ضبط المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية بطريقة منهجية هادفة، فقد تم في هذا الفصل الموسوم بـ: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية التطرق إلى التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وهو ما فرض وجود أطر نظرية وتحليلية وتفسيرية مناسبة في حقل الدراسات الأمنية لاستيعاب مختلف التحولات والتغيرات العالمية على الأنظمة الإقليمية على غرار النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر الوعاء الحاوي للأنظمة السياسية العربية لذلك تم تتبع الموضوع وفقا لثلاث محاور رئيسية:

أولا: الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية: بداية من المنظور التقليدي للأمن وصولا للمقاربات الأمنية الحديثة التي تضم المقاربتين البنائية والنقدية.

ثانيا: المضامين النظرية للأمن الوطني: إذ يعتبر الأمن من الضروريات الجوهرية والأساسية التي تسعى لتحقيقها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، وبعد التطرق إلى مفهوم الأمن الوطني أبعاده ومستوياته ارتأينا ربط هذا المفهوم بالأمن القومي العربي الذي يأتي على رأس أولويات السياسات العليا الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية داخليا وخارجيا.

ثالثا: مفهوم الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي من خلال التعرف على الأنظمة السياسية العربية سماتها المميزة وتصنيفاتها المختلفة، إضافة إلى الخصائص العامة للنظام الإقليمي العربي الذي لا يزال في مرحلة تحوله الكبير ولا يزال يبحث عن شكله السياسي ونظامه الاقتصادي والاجتماعي والتطرق لهذا المفهوم وفق لإطار منهجي يهدف أساسا إلى فهم العلاقات العربية-العربية وتحليل شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

## الفصل الثاني: أثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة

### السياسية العربية

#### المبحث الأول:

أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية

#### المبحث الثاني:

أثر المتغيرات العالمية الاقتصادية على أمن الأنظمة السياسية العربية

#### المبحث الثالث:

أثر المتغيرات العالمية العسكرية والأمنية على أمن الأنظمة السياسية العربية

#### المبحث الرابع:

أثر المتغيرات العالمية الاجتماعية والثقافية على أمن الأنظمة السياسية العربية

## الفصل الثاني: أثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات وتغيرات وتطورات مست المجالات المختلفة للحياة السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية للعالم، إذ من المهم أثناء تتبع انعكاسات المتغيرات العالمية للمرحلة التالية للحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية ألا نهمل التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي التي ألقّت بظلالها على العلاقات الدولية عموماً وعلى الأنظمة السياسية العربية خصوصاً على كافة الأصعدة، ولذلك سيكون هذا الفصل مخصصاً لرصد المتغيرات العالمية التي طرأت على العلاقات الدولية وأثرها على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية بدءاً بالمتغيرات السياسية ومن ثم الإقتصادية وبعدها العسكرية وصولاً إلى المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

### المبحث الأول: أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية

تم تخصيص هذا المبحث لرصد المتغيرات العالمية في المجال السياسي انطلاقاً من التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة التي مست هيكل النظام الدولي وترتيب وتوزيع عناصر القوة في العلاقات الدولية والتحولات في أدوار هيئة الأمم المتحدة، مروراً بالإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية، وصولاً إلى المشاريع شرق الأوسطية من خلال تناول مضامينها وتداعياتها.

### المطلب الأول: التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة

اتجهنا انطلاقاً من الاستعانة بأدبيات الدراسة في هذا الموضوع إلى حصر التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة في ثلاثة تحولات أساسية هي: التحول في هيكل وبنية النظام الدولي، التحول في نمط ترتيب وتوزيع عناصر القوة وكذا التحول في الأدوار المنوطة بهيئة الأمم المتحدة في معالجتها للقضايا الدولية.

### الفرع الأول: التحول على مستوى هيكل النظام الدولي

يعتبر التغير والتحول السمة البارزة للنظام الدولي منذ مرحلة ما بعد وستقاليا وفي مرحلة الحرب الباردة انتقل النظام إلى الثنائية القطبية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وصولاً إلى نظام ما بعد الحرب الباردة، ومع ازدياد حالة الفوضى وتفاقم الأزمات الدولية وتفجر الحروب والصراعات القومية والإثنية والدينية والقبلية في العالم وما رافقه من تفكك في بنية الكيانات السابقة للعديد من دول العالم

كالإتحاد السوفياتي السابق ودول البلقان، يغدو السؤال عن حقيقة النظام الدولي الجديد خصوصا وأن احتدام هذه الصراعات رافقه استفحال الأزمات الاقتصادية والمالية، اتساع الهوة بين الشمال والجنوب إضافة إلى غياب الأسس والمعايير الأخلاقية والإنسانية الموحدة<sup>1</sup>.

صرح بقيام النظام الدولي الجديد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب - George Bush) واصفا إياه بـ (النظام الدولي الجديد - New International Order) بدل مصطلح (نظام عالمي جديد - New World Order) قوامه السلام والعدالة والطمأنينة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

وسقوط الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تغيرات كانت كمرحلة بارزة في تطور النظام الدولي ما أنتج فيما بعد العديد من التحولات التي مست أبعادا مختلفة فيه وغيرت من شبكة التفاعلات وقوى التأثير وموازن القوى على مستواه، ما جعله يمر بمرحلة انتقالية إذ لم تستقر بعد معالم هذا النظام ما يجعل التحولات الدولية فيه أيضا غير مستقرة وغير ثابتة.

بالعودة إلى (نظرية النظم - Systemic Theory) فإن الخصائص البنوية (الهيكلية) للنظام الدولي تؤثر على سلوك الوحدات الدولية المكونة له، ويقصد بهيكل النظام الدولي توزيع القدرات فيه وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض وهنا وجدت ثلاثة اتجاهات حول طبيعة النظام الدولي السائد في المرحلة التالية للحرب الباردة:

### الاتجاه الأول: النظام الدولي الأحادي

ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها منتصرة من مواجهتها الحادة مع الإتحاد السوفياتي طيلة أربعة عشريات تربعت على قمة هيكل النظام الدولي دون منازع<sup>2</sup>، وممن يؤكدون على أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب الباحث الأمريكي والصحفي بمجلة واشنطن بوست (شارلز كروثامر - Charles Krauthammer) بقوله: "إن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه

<sup>1</sup> - مفيد نجم، النظام الدولي الجديد: الإمكانيات وغياب الاستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، العدد 4 و5، سوريا: دمشق، شتاء 1998 و1999، ص 206.

<sup>2</sup> - ناصف يوسف حثي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العددان 3 و4، د.ب.ن، 1995، ص 107.

أي تحدي وهي الولايات المتحدة التي يؤيدها حلفاؤها الغربيون"، ويضيف قائلاً: "إن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية"<sup>1</sup>.

كما يعد (جوزيف ناي - Joseph Nye) من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لكن ليس بامتلاكها للقوة العسكرية فقط لكن بامتلاكها لمصادر أخرى للقوة (القوة اللينة - Soft Power)\*، ويرى جوزيف ناي أن حرب الخليج الثانية 1991 بينت بشكل حاسم تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك جميع هذه المصادر (الصلبة واللينة) ونجاحها في تجنيد تحالف دولي ضد العراق<sup>2</sup>، وبهذا الصدد يقول (سمير أمين) أنه: "لا بد من الإقرار بأن أوروبا تبقى قزماً سياسياً جماعياً بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، وبسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها لم تجرؤ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة، إنها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب"<sup>3</sup>.

### الاتجاه الثاني: أنصار نظام المشاركة

هناك فريق يقر بأن ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً للهيمنة الأمريكية ولا لأي دولة أخرى، إذ أن عالم ما بعد الحرب الباردة يشهد ضعف التحالفات الدولية ويفتقر لمركز قيادي قوي على الرغم من النفوذ الدولي الذي تريد فرضه الإدارة الأمريكية من خلال قوتها العسكرية المتطورة، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني أعباء مادية كبيرة نتيجة تدخلها في إدارة النظام الدولي فقد أدى تدخلها في مناطق مختلفة من العالم ونشر عدد كبير من جنودها إلى أعباء مادية واجتماعية واقتصادية انعكست عليها بالسلب على الصعيد الداخلي وعلى الأداء الخارجي.

<sup>1</sup> - ودودة بدران، مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، مجلة عالم الفكر، العدد 3 و4، د.ب.ن، جانفي، فيفري مارس، أفريل، جوان، 1995، ص ص 26-29.

\* - ولفهم دور الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر المادية والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى أن (القوة الصلبة - Hard Power) هي: "القدرة على التحكم في الآخرين وعادة ما يتم ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية" أما القوة اللينة فهي: "جاذبية أفكار الدولة والقدرة على وضع برنامج سياسي وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى". للمزيد أنظر:

- Nye Joseph , Challenges for American Policy , Dialogue N° 94 , P34.

<sup>2</sup> - عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، ط 2، الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، ص 279.

<sup>3</sup> - سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو الشقرا، ط1، بيروت: دار الفرابي، 1991، ص 41.

يُطلق على هؤلاء أنصار نظام المشاركة الدولية الذين يقرون بـ (النظام الدولي الهرمي - Hiérarchical System)، وينطلقون من فرضية أساسية مفادها وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية<sup>1</sup>.

### الاتجاه الثالث: أنصار تعدد الأقطاب

يشير أنصار فكرة (تعدد الأقطاب - Multipolar) في هيكل النظام الدولي إلى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول الإتحاد الأوروبي والصين لا توجد بينهم دولة وهي منفردة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة وهو الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام<sup>2</sup>.

ويأتي استخدام مفهوم النظام الدولي الجديد تعبيراً عن مجمل تلك التطورات التي حدثت في هيكل وبنية علاقات القوة في النظام السابق له وما ترتب عليها من تطورات مما تتطلب مواجهتها أو التعامل معها أنماط متميزة من التنسيق والتعاون الدوليين<sup>3</sup>.

من منطلقات عالم ما بعد الحرب الباردة: احترام والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي ومبدأ الأمن الجماعي والالتزام المشترك بين الأمم بالتسوية السلمية للمنازعات والتضامن في مواجهة العدوان وخفض التسلح ومراقبته والتأكيد على ضمانات الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان<sup>4</sup>.

هذا وقد صاحب التحول الذي مس النظام الدولي تحول آخر على مستوى الفواعل في العلاقات الدولية، مع تقلص دور الدولة التي كانت الفاعل الرئيسي في المجتمع الدولي منذ معاهدة وستفاليا 1648 لصالح فواعل جديدة في العلاقات الدولية على غرار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المتخصصة وغير المتخصصة والتجمعات الإقليمية والجهوية الاقتصادية والسياسية... التي أصبح لها الأثر الكبير في التوازنات والتفاعلات العالمية، والشركات متعددة الجنسيات أصبحت تسيطر على حوالي 80% من التجارة العالمية وبالتالي تقرر التجارة العالمية والاقتصاد العالمي فميزانية الشركة الاقتصادية

<sup>1</sup> - هاشم كاظم نعمة، عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب، مجلة أفاق عربية، السنة 18، العدد 2، د.ب.ن.د.ب.ن، فيفري 1993، ص 40.

<sup>2</sup> - ناصف يوسف حثي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> - Joseph Nye , The Changing Nature Of World Power , In Political Science Quarterly, Vol 105, No2,1990.

<sup>4</sup> - Martin Indyk, Watershed in the Middle East, Foreign Affairs, Vol61,& America and the world 1991-1992, pp :10-16, & Schoeder « New World Order : President Bush's speech to congress », March 6,1991 : « It is Worth mentioning that this speech has been often cited as the administration's principal policy statement for the post cold war order in the Middle East », 1994 ,pp 25-27.

العالمية (جنرال موتورز - General Motors) تفوق ميزانيات 30 دولة إفريقية مجتمعة ما يبرز أهمية هذه الشركات وكذا ارتباط العديد من الأحداث بمصالح الشركات الكبرى.

في الفترة التالية للحرب الباردة زال التقسيم التقليدي للمجتمع الدولي بين الشرق بزعامة الإتحاد السوفياتي بالإضافة إلى الدول المنضوية تحته بنمط اشتراكي للتسيير وبين الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنضوية تحته بنمط غربي ليبرالي ليحل محله تقسيم جديد شمال-جنوب، وهو التقسيم الذي يعتبر إيجابيا للدول الغربية وسلبيا للدول الجنوبية ففي الوقت الذي تشكل فيه هذه الأخيرة 80% من الدول المكونة للمجتمع الدولي فهي لا تهيمن سوى على 20% من الثروة العالمية أما 20% من الدول المكونة للمجتمع الدولي فهي تسيطر على 80% من الثروة العالمية.

### **الفرع الثاني: التحول على مستوى ترتيب وتوزيع عناصر القوة**

في ظل التغيرات العالمية للفترة التالية للحرب الباردة اتسعت الحاجة إلى ضرورة الاهتمام لتناول العلاقات الدولية بالدراسة والتحليل على ضوء إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة لما لها من تأثير على سلوك الفاعلين في النظام الدولي، ولم تعد العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة تقيم انطلاقا من معيار القوة العسكرية التي كانت مهيمنة آنذاك بل أصبحت تقيم وفق معياري القوتين الإقتصادية والتكنولوجية بعد تحول الصراع الدولي من صراع عسكري-أيديولوجي إلى صراع اقتصادي-حضاري وهو ما يدل على إعادة توزيع أوار القوى حسب درجات تأثيراتها على الواقع الدولي الجديد، نلاحظ تراجعا نسبيا للقوة العسكرية وتعاضم دور القوة الإقتصادية مع تزايد دور العامل التكنولوجي.

وبالنظر إلى طبيعة القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد فمعظم هذه القوى الفاعلة هي قوى إقتصادية وتكنولوجية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي، أما القوى العسكرية فهي حكر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وبدرجة أقل الصين الشعبية وهو ما يعني عدم إقصاء لأي عنصر من عناصر القوة وإن لم تكن مجتمعة كلها في قوة فاعلة واحدة، وفي ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل أصبح احتمال استخدام القوة العسكرية محدودا للغاية وفي نطاق ضيق من القضايا.



لذلك لم تعد القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة عسكرية بالدرجة الأولى إنما قوة فسيقائية تتشكل من العناصر الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية معاً<sup>1</sup>، خاصة مع التطورات التكنولوجية التي تستدعي تدخل كافة عناصر القوة وتشابكها أحياناً وتلازمها أحياناً أخرى.

### الفرع الثالث: التحول على مستوى أدوار الأمم المتحدة

جاءت نشأة هيئة الأمم المتحدة بعد التقاء إرادة 50 دولة بموجب مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس في 1945 بغرض تحقيق الأمن والسلم الدوليين كتنظيم بديل لعصبة الأمم التي فشلت في عدة مهام من بينها منع وقوع حرب عالمية ثانية كانت مدمرة بآثارها السلبية، وقد تم تقنين مبدأ أساسي كانت له أهمية كبيرة في مراحل تالية هو (حق الاعتراض أو النقض أو الفيتو - The Right Of Veto) كما لا يخفى تأثر هذه المنظمة في سياق عملها بالأوضاع العالمية وبالمعالم المتغيرة للمجتمع الدولي. ويمكن رصد المعالم الكبرى للتحول على مستوى هيئة الأمم المتحدة في المرحلة التالية للحرب الباردة على النحو التالي:

**أولاً:** اتساع مفهوم الأمن والسلم الدوليين: وهو مرهون بمبدأ السيادة أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تم تأكيده في مؤتمر وستفاليا 1648 وفي عدة مؤتمرات لاحقة، فانتساع المفهوم قلص بشكل كبير هذا المبدأ من خلال السلطات الواسعة لمجلس الأمن والتوسع في بيان العوامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين لتشمل: قمع الأقليات، الأعمال التي توصف أنها إرهابية، المآسي الإنسانية الناتجة عن الاقتتال الداخلي وحتى الاستتكار للمبادئ الديمقراطية وهنا أوجب على الأمم المتحدة التعامل مع مواضيع جديدة، وفي سياق التدليل على هذا التحول هذه مجموعة القرارات:

القرار الأممي 688: الصادر في 05 أبريل 1991 ضد النظام العراقي بشأن تعامله مع الأقلية الكردية، القرار الأممي 748: الصادر في 31 مارس 1992 ضد النظام الليبي في قضية لوكربي، القرار الأممي 794: الصادر في 03 فيفري 1993 وهو الخاص بالأزمات الداخلية والحرب الأهلية في الصومال، القرار الأممي 841: الصادر في 17 جانفي 1993 الذي عبر فيه مجلس الأمن عن عدم رضاه لتردي الأوضاع في هايتي؛ ومن هنا نلاحظ كيف دور الأمم المتحدة مع التحولات العالمية بما يتماشى مع الأحداث لتتراوح بين: حماية الأقليات، الحرب على الإرهاب، الحد من الأزمات والإقتتال الداخليين وكذا المسائل الديمقراطية ...

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار قاعة للنشر والتجليد، 2010، ص 124.

**ثانياً:** سهولة اتخاذ القرارات على مستوى مجلس الأمن: وقد تزامنت هذه الفترة مع قضية غزو العراق للكوييت بصدور 12 قرار بشكلٍ متتالٍ وهو ما شكل سابقة في تاريخ عمل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

**ثالثاً:** التوسع في استخدام تدابير الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة: وهو الفصل الذي يحتوي تدابير ردعية تتراوح بين فرض العقوبات وتصل إلى حد التدخل العسكري المباشر، وخلال الأربع أشهر الأولى التالية لتراجع الاتحاد السوفياتي صدر 12 قرار ضد النظام العراقي كانت كلها بموجب الفصل السابع.

**رابعاً:** رغم قوة الأمم المتحدة في قراراتها وأدوارها إلا أن دورها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ظل ضعيفا في مقابل زيادة نسبة الفقر والبطالة وتراجع التنمية والصحة في العالم.

**خامساً:** التركيز على القضايا البيئية واعتبارها محورا أساسيا من محاور النهوض بالمجتمع الدولي لذلك قامت الأمم المتحدة بعقد العديد من المؤتمرات: فبعد كل من مؤتمر ستوكهولم حول بيئة الإنسان في عام 1972 ومؤتمر نيروبي عام 1982، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرات عدة على غرار مؤتمر الأرض للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992، مؤتمر كيوتو عام 1997، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ 2002، مؤتمر كوبنهاغن من 07 إلى 16 ديسمبر 2009 حول التغيرات المناخية... كما قد ظهرت عدة برامج من بينها: أجندة القرن العشرين التي تحوي نقاط هامة للحد من التدهور البيئي<sup>1</sup>.

**سادساً:** هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سلطة القرار وتبريرها للتدخل في العديد من المناطق، بالإضافة إلى هيمنتها على كافة أجهزة الأمم المتحدة وهذا راجع أساسا لتمويلاتها المالية وارتفاع عدد موظفيها فيها، وهو ما يؤدي إلى ضعف واضح لمنظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها وعلى رأسها مجلس الأمن، ويقر الخبير الألماني (برينر - Brenner) بذلك في قوله: "تعرف قرارات الأمم المتحدة نجاحا حيثما تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتفشل عندما تهدد مصالحها"<sup>2</sup>.

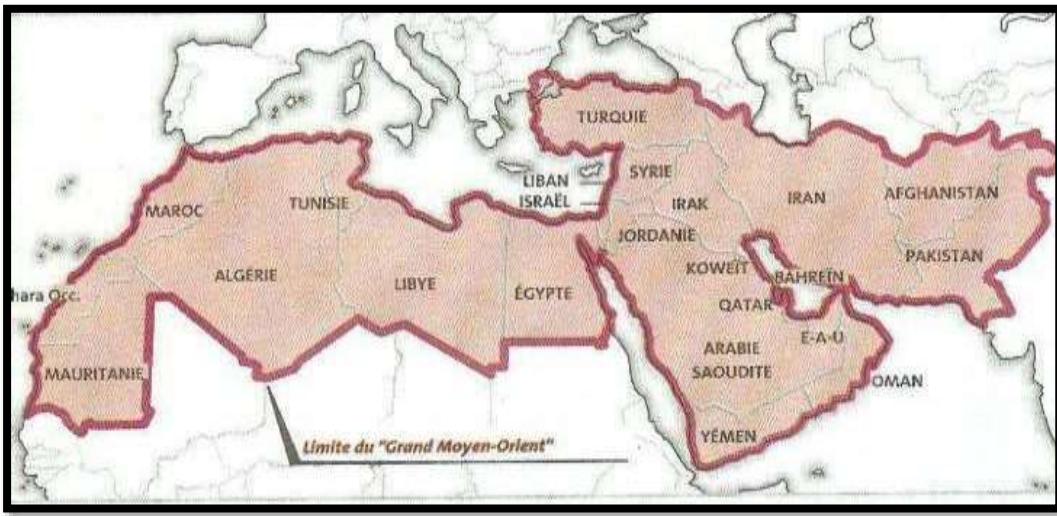
لذلك أصبح بإمكان الدول الغربية الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية أن تعتمد إلى استخدام الأمم المتحدة كمرجع قانوني في تعاملاتها، فبالرغم من رفع كل من ألمانيا وفرنسا لحق الفيتو معارضين الحرب في العراق إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية شنت حربها دون شرعية دولية.

<sup>1</sup> - برايان وايت، ريتشارد لينل، مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 275-252.

<sup>2</sup> - نعيمة خلفون، منظمة الأمم المتحدة والحق في التدخل، ترجمة ك سامية، مجلة الجيش، العدد 406، د.ب.ن، ماي 1996، ص 28.

**المطلب الثاني: المشاريع شرق الأوسطية**

وُلد الشرق الأوسط المعاصر من بقايا وتناقضات الاتفاقات التي انطوت عليها فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى كما تميز خلال المرحلة التي تلت انهيار الإمبراطورية العثمانية بقضايا وظروف خاصة، وبعد عجز فرنسا وبريطانيا عن فرض نفوذهما الاستعماري في الشرق الأوسط أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ومع اكتشاف النفط وإثبات أهميته الاستراتيجية الحاسمة أبدت قوى الغرب اهتماما متزايدا بالمناطق النفطية<sup>1</sup>.

**\* الشكل رقم (02): خارطة توضح الحدود الجغرافية للشرق الأوسط**

La Source : [www.Steinbergrecherche.com](http://www.Steinbergrecherche.com)

**الفرع الأول: مضامين المشاريع شرق الأوسطية**

يمكن اعتبار نهاية حرب الخليج الثانية وفتح باب المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل منذ 1991 الخطوة الأكثر تقدما لبلورة النظام شرق الأوسطي، حيث أدت تلك الأحداث إلى بداية مسار السلام في المنطقة بتطبيع سياسي واقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل، ذلك ما كرسته عدة اتفاقيات وخطوات سياسية أهمها: اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 سبتمبر 1993 اتفاق واشنطن بين الأردن وإسرائيل في 25 جويلية 1994، تبادل مكاتب الاتصال بين المغرب وإسرائيل وإقامة مكاتب لرعاية المصالح بين تونس وإسرائيل عن طريق بلجيكا وذلك خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1994

<sup>1</sup> - سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**، سلسلة ترجمات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2008، ص 07.

بالإضافة إلى احتضان خمسة عواصم عربية (الرباط، تونس، القاهرة، الدوحة، مسقط) لاجتماعات اللجان متعددة الأطراف والتي تفرعت عن مؤتمر مدريد<sup>1</sup>.

إذا كان طرح (النظام شرق الأوسطي) قد جاء في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 فإن التحضير له كان قد بدأ قبل ذلك بعدة سنوات وبالضبط بعد إبرام معاهدة 1979 بين مصر والكيان الصهيوني ممثلاً في إسرائيل برعاية أمريكية، وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في هذا التحضير أهمها (معهد الشرق الأوسط) التابع لجامعة هارفارد الذي كان له الدور الأكبر في وضع إطار لهذا المشروع ورسم خطوطه.

### أولاً: مشروع الشرق الأوسط الجديد

لقد تم طرح نظام الشرق الأوسط الجديد في إطار عملية التسوية التي حملت اسم (سلام الشرق الأوسط - Peace of The Middle East) وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم 20 أكتوبر 1991 بين العرب والإسرائيليين، ويعتبر أحد المفردات الجديدة للنظام الدولي الجديد بغية دمج إسرائيل في المنطقة العربية والقضاء على صيغ العمل القومي العربي وأشكاله المختلفة تقوم فيها إسرائيل عبر بناء محاور جديدة بإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة بما يعزز دور الهيمنة والسيطرة عليها، ولعل التحالف العسكري (التركي الإسرائيلي) يمثل التعبير الواقعي عن هذه الرؤية التي تهدف إلى الضغط على المنطقة من الطرف الإسرائيلي والقوة العسكرية والنووية والطرف التركي الذي يمتلك سلاح الماء بوقوع منابع نهري الدجلة والفرات في أراضيه وتحكمه بمصادرها خاصة وأن القرن القادم سيكون قرن الحروب والصراعات الدولية لأجل المياه في ظل تزايد الطلب عليها ومحدودية مصادرها<sup>2</sup>.

وكان منطلق الفكر السياسي الإسرائيلي في تحديد مفهوم الشرق الأوسط الجديد من فكرة أساسية حاول ترسيخها وهي أن " المنطقة ليست عربية أو إسلامية بصورة خالصة بل متعددة الأديان والثقافات والأعراق والقوميات"<sup>3</sup>، وتبين الدراسات الإسرائيلية الحديثة أن المعنى العام للشرق أوسطية يوحي بقيام (سوق شرق أوسطية) تلعب فيها إسرائيل الدور الريادي بالنظر إلى موازين القوى بينها وبين العرب<sup>4</sup>، ويحاول الوزير الأول السابق (شيمون بيريز) أن يحلل في كتابه (الشرق الأوسط الجديد - The New Middle East)<sup>5</sup> دور العقل والتكنولوجيا الإسرائيلية في تغيير وجه المنطقة بإقامة مشاريع جديدة وإحياء أخرى قديمة وبتجديد ثالثة، كما عبر (بيريز) عن حالة الشرق الأوسط لمجلة (إكسيانسن) في أكتوبر 1991: "إن المعادلة التي سوف

1 - منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1995، ص 20.

2 - مفيد نجم، مرجع سابق، ص 208.

3 - حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000، ص 28.

4 - أحمد ثابت، المخطط الأمريكي-الصهيوني عن النظام الشرق أوسطي، جامعة ناصر، عن: الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مصراة: منشورات دار الازدهار للطباعة، 1995، ص 134.

5 - شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص 61-173.

تحكم الشرق الأوسط تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي+ الأيدي العاملة المصرية+ المياه التركية+ العقول الإسرائيلية."

\* الشكل رقم (03): خارطتان توضحان منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد

### مشروع الشرق الأوسط الجديد



La Source : [www.Armedforcesjournal.com](http://www.Armedforcesjournal.com)

ينطلق تصور (شيمون بيريز) للشرق الأوسط الجديد من كونه يتألف من جانبين:

الجانب الأمني: الذي يعتمد أساساً على سياسة الحد من التسلح وخلق مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل والدول العربية المجاورة من أجل التوصل إلى معاهدات سلام معها، وتكوين تحالف دولي لمحاربة ما يسميه بيريز (إرهاب الأصولية الإسلامية)<sup>1</sup>، وتهدف إسرائيل من وراء تركيزها على الجانب الأمني إلى ضمان معادلة الصراع العسكري لصالحها.

الجانب الاقتصادي: الذي تنطوي عملية تطبيقه على مرحلتين تتميز الأولى بإقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة واستثمار المياه وفي الميدان السياحي بين بعض الأقطار العربية في المشرق بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل وبسنتنى من هذا المجال كل من العراق وإيران، وفي مجال الطاقة يتضمن المشروع استثمارات في حقل الغاز والنفط وحفر قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت، وفي مجال المياه فإن المشروع يدعو إلى تحقيق شراكة عادلة في توزيعها أو ما يسمى بـ (أنابيب السلام) التي يمكن استعمالها كوسيلة تزود عبرها تركيا بفائض مياهها دول الخليج العربي وكذلك كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن، أما المرحلة الثانية فتتميز بإقامة مجمع إقليمي بين دول المنطقة مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية، ويؤدي ذلك إلى أن يصبح الاقتصاد أهم من السياسة والسوق أهم من الدول والمنافسة أهم من الحدود القديمة، مما يؤدي بدوره إلى بلورة هوية شرق أوسطية متميزة<sup>2</sup>.

### ثانياً: مضمون المبادرة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير (G.M.O):

ومن جهة أخرى طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشرق الأوسط الكبير\* على الدول الصناعية الثماني خلال قمة المجموعة في جوان 2004 على صياغة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، حيث تنطلق المبادرة من حقيقتين مهمتين:

- 1- وجود تدهور كبير في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى ضرورة البدء بالإصلاح قبل أن يتفاقم أكثر مما عليه.
- 2- هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعا قويا لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لاسترشاد هذه الظواهر المقلقة.

<sup>1</sup> - محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1996، ص 5.

<sup>2</sup> - منصف السليمي، مرجع سابق، ص 20.

\* - يستعمل الشرق الأوسط الكبير (G.M.O) للإشارة إلى مجموعة واسعة من الدول العربية غير العربية الإسلامية، ويمتد من المغرب غرباً إلى باكستان في الجنوب الشرقي لآسيا، ومع ذلك لا يوجد لحد الآن تحديد دقيق للبلدان المعنية بالشرق الأوسط الكبير.

ولهذا تتنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين مع ضرورة تكاثف الجهود الدولية، لهذا حددت المبادرة ثلاثة أهداف أساسية تشكل المدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط معتمدة على بيانات ومعلومات مستقاة من تقرير التنمية البشرية الصادرين عن الأمم المتحدة عامي 2003 و 2004 وهي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي، توسيع الفرص الاقتصادية.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيلها فضلاً عن فرص التعاون التي قد تبديها دول مجموعة الثمانية للمساهمة في إنجاز هذه الأهداف إضافة إلى التركيز على دور النساء العربيات في الحياة العامة من خلال فرص التمكين لهن، هذا ويعتبر إصلاح الأوضاع العربية خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الثمانية والدول الأوربية وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجل خطوات الإصلاح.

### الفرع الثاني: تداعيات المشاريع شرق الأوسطية

جاءت المشاريع شرق الأوسطية دون أية إشارة لدور الأنظمة السياسية العربية الرسمية في صياغته أو على الأقل التشاور حول بنودها وأهدافها، وهذا الأسلوب في العرض قد وفر ذرائع رفض المشاريع في مختلف دوائر الحكم العربية مما يوحي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعامل بمنطق فرض الأمر الواقع من جهة ومن جهة أخرى تجاهلها التام لقضايا الشرق الأوسط وملفاته الساخنة كالقضية الفلسطينية ومستقبل العراق<sup>1</sup>.

توجد دوافع عديدة تقف وراء إطلاق مبادرات الشرق الأوسط لعل أولها: محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على البنية الثقافية للأنظمة السياسية العربية التي ترى فيها خطراً على الغرب بصفة عامة خاصة وأن المبادرة ركزت جهودها بشكل جلي لإعادة هيكلة البنية المعرفية والفكرية في المجتمعات العربية بغرس مبادئ وقيم الليبرالية، من جهة أخرى رفع راية التغيير لضمان الاتجاه أكثر إلى الديمقراطية لصد أي توجهات أخرى مخالفة خاصة تلك المرتبطة بتيار الإسلام السياسي، من جهة ثالثة فإن من دوافع المبادرات كذلك دمج إسرائيل بشكل قسري خاصة وأنها اعتبرت محورا لا غنى عنه في هذا الخصوص<sup>2</sup>.

1 - مايكل مبلستان، شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل، سلسلة ترجمات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2011.

2 - خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، المجلد 39، القاهرة: مركز الأهرام، ص ص 98-101.

## - ردود الأفعال حول المشاريع شرق الأوسطية:

منذ أن تسرب نص مسودة (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) الأمريكية وقبله (مبادرة الشرق الأوسط الجديد) إلى وسائل الإعلام لم يتوقف الجدل السياسي والفكري حولها في المنطقة العربية حيث تثير المبادرات انتقادات وشكوكا في الأنظمة السياسية العربية بل وداخل الولايات المتحدة أيضا، ففي الوقت الذي استقبلها عدد من كبار المسؤولين العرب بانتقاد استند أساسا إلى فكرة أن الولايات المتحدة لا تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة إلى الدول العربية واجهها البعض الآخر بالصمت، وأمام سيل الانتقادات الذي وصل إلى حد اتهام المبادرات بأنها ترقى إلى مستوى اتفاقية (سايكس بيكو) التي قسمت الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا عام 1916.

تكررت التأكيدات الأمريكية بأن المبادرات ليست تصورا مفروضا وإنما هي مجموعة من الاقتراحات للإصلاح ومساعدة أنظمة وحكومات الشرق الأوسط على اللحاق ببقية الدول والشعوب التي تمكنت من تحقيق التقدم والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>، في الوقت الذي انفقت الأنظمة السياسية العربية على رفضها للمشاريع وبادرت هي الأخرى بإطلاق مبادرات للإصلاح والتغيير لم تتعد في متنها وأفكارها عن النسق الفكري العربي فهي لا تعدو عن كونها مجرد ردود أفعال وتعبيرات صريحة عن حال الارتباك الذي يسود أوساط الحكم العربية من جديّة الطرح الأمريكي.

أما فيما يتعلق بالأنظمة العربية فهناك اختلاف بينها فيما يتعلق بمفهوم الشرق أوسطية؛ فهناك من يتحرك نحو مساندة المعنى العام لفكرة الشرق أوسطية وضرورة فتح المجال لإسرائيل كي تندمج اقتصاديا في المنطقة العربية منها قطر وعمان ومصر والأردن والمغرب والدوافع تختلف من دولة لأخرى، وهناك تيار آخر ضعيف حاليا يحاول رفض المشروع من دوله الجزائر واليمن وسوريا والسودان، وهناك تيار ثالث متردد لم يفصل بعد في الموضوع حيث يتعامل دبلوماسيا مع الشرق أوسطية ويشمل أساسا السعودية والإمارات العربية والبحرين هذا بالرغم من أن الاتجاهات العامة لهته الدول تسير دائما في الاتجاه الأمريكي في الشرق الأوسط.

غير أن بعض الجامعيين والمتقنين العرب رأوا أن غاية الشرق أوسطية هو إلغاء الوجود العربي بانتهاء النظام الإقليمي العربي والقضاء على فكرة القومية تحت دعوى أن العرب شأنهم شأن باقي القوميات والأعراق هم أحد جوانب الفسيفساء التي تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن مشروع الشرق

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 138-154.



أوسطية ما هو إلا وجه جديد لـ (السيطرة الاستعمارية على العالم العربي) وهي السيطرة التي بدأت بـ (الاستعمار المباشر) انتهاء بما يسمى بـ (النظام الشرق أوسطي الجديد والسوق الشرق أوسطية<sup>1</sup>). هذا ويغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع المبادرة لا يمكن الإنكار بأن مبادرة الشرق الأوسط قد أخرجت قضية الإصلاح إلى النور بل وسلطت الضوء على موضوعات وقضايا بالغة الحساسية في البيئة العربية<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: أثر المتغيرات العالمية الاقتصادية على أمن الأنظمة السياسية العربية

تم تخصيص هذا المبحث لرصد المتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة بعد الدور الذي أصبح يضطلع به العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وقياس مدى تأثيره على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية، لذلك ارتأينا بدءا الإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية لعالم ما بعد الحرب الباردة وأهمية العامل الاقتصادي، ومن ثم التطرق إلى مؤسسات العولمة الاقتصادية: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، التطرق إلى المشاريع المتوسطة وصولا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ومختلف تداعياتها.

### المطلب الأول: تزايد أهمية العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة

يبدو جليا أن الدور الذي أضحي يضطلع به العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية في الفترة التالية للحرب الباردة هو نتيجة لتراجع دور العامل العسكري؛ ولا يمكن أن نجزم بالمكانة التي أصبح يتبوأها العامل الاقتصادي إلا من خلال التطرق لمؤشرات تنامي القوة الاقتصادية وبروز ظاهرة العولمة إضافة ظهور مفهوم الإقليمية والحاجة إلى التكتلات الاقتصادية:

<sup>1</sup> - محمد عبد الله الحوتي، السوق الشرق أوسطية: دلالاتها واحتمال قيامها، جامعة ناصر، نقلا عن: الشرق أوسطية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، مصراتة: منشورات دار الأزهار للطباعة، 1995، ص 55.

<sup>2</sup> - خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص ص 98-101.

### الفرع الأول: مؤشرات تنامي القوة الاقتصادية وبروز ظاهرة العولمة

باستطاعتنا تلخيص البعض من مؤشرات تنامي القوة الاقتصادية في ما يلي:

- تزايد أهمية العامل الاقتصادي بشكل مطرد ومستمر منذ التحول الذي طرأ على ترتيب وتوزيع عناصر القوة في العلاقات الدولية بتزايد هيمنة العامل الاقتصادي وتراجع العامل العسكري دون انقائه ليعتبر هذا الأخير إحدى آليات تحقيق المصالح الاقتصادية محليا وإقليميا وعالميا<sup>1</sup>.
- مجيء (العولمة - Globalization) في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين لتكريس هيمنة القوة الاقتصادية ووضعها في قمة هرم النظام الدولي.
- التوجه العالمي نحو تكريس التكتلات الاقتصادية الإقليمية كالتجمعات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم: في أوروبا وآسيا وأمريكا، هذا فضلا عن سياسات التعاون الاقتصادية الأخرى على غرار تلك التي تدور في إطار ما يسمى بالشراكة الأوروبية ومتوسطة وهذا بهدف الاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- انتقال اقتصاديات البلدان المصنعة من مرحلة الاحتكارات إلى مرحلة (عالمية الاقتصاد) وهو التطور الذي نجم عنه انكماش لدور قوة العمل ووسائل الإنتاج لصالح رأس المال.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاضم نفوذها في التجارة الدولية<sup>2</sup>.
- تزايد دور المؤسسات المالية العالمية بشكل مباشر خاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (التحول لاقتصاد السوق في الدول النامية).
- تراجع القدرة التنافسية الأمريكية في مجالي التجارة والتصدير في مقابل التفوق الياباني والألماني في اكتساح أسواقها الداخلية والأسواق العالمية.
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية: الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، التوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجتها والتعاون في حلها.
- تعاضم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 142.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 142.

<sup>3</sup> - مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد 4 و5، شتاء 1998 و1999، دمشق، ص 309.

وبالعودة إلى أدبيات الدراسة المتخصصة في موضوع العولمة نجد أنها تصنفها إلى خمسة أشكال أساسية هي: (العولمة الاقتصادية - Economical Globalization)، (العولمة السياسية - Political Globalization)، (العولمة الثقافية - Cultural Globalization)، (العولمة الاجتماعية - Social Globalization)، (العولمة التكنولوجية - Tehnological Globalization)، لكننا في هذا المقام سنركز على الجانب الاقتصادي للعولمة:

إذ أن تجليات العولمة الاقتصادية تظهر من خلال حرية حركة رؤوس الأموال، حرية حركة وانتقال السلع والخدمات عن طريق تحرير التجارة وبالتالي جعل السوق عالمياً بدل السوق الإقليمية أو الوطنية، تحويل النشاطات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عمليات الخصخصة، نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية وفي وحدة الأسواق المالية وفي زيادة تعمق التبادل التجاري الذي طغت فيه النزعات الحمائية حسب ما جاء في دورة الأوروغواي للغات التي نتجت عنها المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup>.

ويمكن ملاحظة معالم العولمة الاقتصادية من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات العابرة للقارات والمؤسسات الاقتصادية العالمية، بل وإن العولمة أصبحت تطرح أزمة بالنسبة للدولة القومية وفكرة السيادة الوطنية نظراً لتراجع دور هذه الأخيرة لصالح فواعل أخرى في العلاقات الدولية.

### الفرع الثاني: ظهور الإقليمية والحاجة إلى التكتلات الاقتصادية

برزت فكرة الإقليمية مع أخصائيي (الدراسات الإقليمية - Area Studies) حيث تتجه المقاربات التقليدية للإقليمية إلى إبراز دور التنظيم الإقليمي في حفظ الاستقرار ومنع الحروب بالتركيز على التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل كمعيارين أساسيين للإقليمية وضرورة التطرق إلى مسائل (المكان - Place) و(الحدود - Boundries) و(التخومات - Borders) و(الفضاء - Space)<sup>2</sup>؛ وتطورت الإقليمية بارتفاع حالة الاعتماد المتبادل إلى الإقليمية الجديدة أو (الإقليمية المفتوحة - Open Régionalism) في ظل ما أطلق عليه (جيمس روزنو - J.Rousneau) عالم (متعدد المراكز - Multi Center) يتميز بنمو العلاقات الاقتصادية وتطور المؤسسات العالمية القائمة عليها، وبهذا تصبح للمنظمة قابلية تشكيل هيكل مؤسساتية ومن ثم الارتقاء إلى مستوى بناء السلوك المشترك للأعضاء المبني على أسس جغرافية وحضارية وقانونية وسياسية.

<sup>1</sup> - مصطفى منصور ممدوح محمود، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 81.

<sup>2</sup> - Michelle Pace, The Politics Of Régional Identity : Medding With Mediterranean, London And New York: Routledge, 2006, P 04.

وعلى هذا الأساس النظري تميزت المرحلة التالية للحرب الباردة بالانتشار الواسع للتكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي وهي ليست بظاهرة جديدة بل إن الجديد يكمن في الاتجاه العام صوب إضفاء طابع تكاملي شامل، كما أصبحت تأخذ الطابع الجغرافي بدلا من الطابع الجيوبوليتيكي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة إذ أن عملية التكامل الدولي عرفت مرحلة متقدمة جدا بسبب تكريس سياسة (الاعتماد المتبادل - Interdépendance) بين الأعضاء في التكتل: (النافتا - Nafta) و(الآسيان - Asean) و(الاتحاد الأوروبي - UE) وتحاول الآن الدول الإفريقية هيكلة نفسها في إطار الاتحاد الإفريقي الذي حقق الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد - Nepad) عمل على تحويل جزء كبير من ديون القارة إلى استثمارات في اجتماعاته مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية

برزت العديد من المؤسسات العالمية ذات الطابع الاقتصادي التي أسهمت في فرض اتجاهات العولمة الاقتصادية من أبرزها: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى عمل الشركات متعددة الجنسيات وجميعها انبثقت عن البيئة العالمية للعلاقات الدولية وألقت بظلالها على السياسة والاقتصاد العالميين وكذا على أمن الأنظمة السياسية العربية:

### الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

اختتمت دورة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة: الغات - GATT: General Agreement For Tax & Trade) في ديسمبر 1993، ومعظم الدراسات الاقتصادية اتفقت على أن النتائج المتوقعة من تنفيذ الاتفاقية المنشئة لـ (منظمة التجارة العالمية - World Trade Organization) سوف تفضي إلى زيادة الناتج المحلي على المستوى العالمي بحوالي 216 مليار دولار موزعة كما يلي: 126 مليار دولار نصيب الدول المتقدمة أي ما يعادل 58.3%، 37 مليار دولار نصيب الصين و37 مليار دولار نصيب أوروبا الشرقية أي ما يعادل 34.4% لكليهما، 16 مليار دولار نصيب الدول النامية أي ما يقارب 7.4%<sup>2</sup>.

قامت الأنظمة السياسية المشاركة بالتوقيع على نصوص الاتفاقية التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية في مراكش يوم 15 أبريل 1994 وشاركت بعض الأنظمة العربية في هذه الدورة منذ بدايتها في

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 143.  
<sup>2</sup> - عبيرات مقدم، قدي عبد المجيد، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002، ص 40.

سبتمبر 1986، حيث وقعت عدّة دول عربية على الوثيقة الختامية للجولة منها: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، كما قدمت دول عربية أخرى طلباتها للانضمام إلى المنظمة مثل: المملكة العربية السعودية، السودان، لبنان، سلطنة عمان بينما تجري إلى اليوم المفاوضات حول انضمام الجزائر إليها.

**\* جدول رقم (07): الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة**

الترتيب	الدولة	تاريخ الانضمام
01	المملكة المغربية	01 يناير 1995
02	مملكة البحرين	01 يناير 1995
03	دولة الكويت	01 يناير 1995
04	الجمهورية التونسية	29 مارس 1995
05	الجمهورية الموريتانية	31 ماي 1995
06	جمهورية جيبوتي	31 ماي 1995
07	جمهورية مصر	30 جوان 1995
08	دولة قطر	13 يناير 1996
09	الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
10	المملكة الأردنية	11 أبريل 2000
11	سلطنة عمان	09 نوفمبر 2000
12	المملكة العربية السعودية	11 ديسمبر 2005

**المرجع:** الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية: <http://www.wto.org/french>

بناء على ذلك قدمت بعض هذه الدول مثل دول المغرب العربي الموقعة على اتفاقيات الأوروغواي (تونس، المغرب، موريتانيا) قوائم محددة بالالتزام بفتح أسواقها المحلية، والتي شملت تثبيت التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية والسلع المصنعة، وكذلك الالتزامات المتعلقة بقطاع الخدمات<sup>1</sup>. وبما أن الدول العربية شاركت في مفاوضات الغات وانضمت إليها في إطار أحادي وليس في إطار جماعي على عكس التجمعات الإقليمية ك: (الاتحاد الأوروبي-EU) ومجموعة (النافتا-Nafta) وتجمع (جنوب شرق آسيا-Asean)، فإن لذلك آثارا سلبية على مصالح وأمن هذه الأنظمة العربية لأن التفاوض أثناء الانضمام كان من موقع ضعف ولم يسمح لها بالاستفادة من مزايا التنظيم التجاري الدولي، كما أن

<sup>1</sup> - جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة: الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1998-1999، ص 219.

انضمامها تم دون دراسة واقعها الاقتصادي والاجتماعي الداخلي مما يؤثر سلبا عليها وعلى المنطقة العربية ككل.

ويرجع الحديث عن الآثار السلبية لانضمام الأنظمة العربية كونها دولا مستوردة من الدرجة الأولى للمحاصيل الزراعية وستررتفع تكاليف الاستيراد عندما ترفع الدول المنتجة دعمها، وحتى المنسوجات فقد أعلن وزراء التجارة الأعضاء في المنظمة في 09 ديسمبر 1996 بضرورة إزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات مما قد يسبب ضررا على الدول العربية نتيجة الحرية المطلقة في دخول الأسواق فيتأثر نصيب الدول العربية من الأسواق مقابل دول أخرى على غرار كل من الهند والصين مثلا، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية تجاريا وما يتعلق تحديدا بتحرير التجارة، إلا أن الغات وحسب نظامها الأساسي تستثني من حق الدولة الأولى بالرعاية التكتلات والتجمعات فقط مما يقلل فرص الدول العربية منفردة من تلك الاستثناءات وتجعلها ملزمة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

هذا وسيكون لمنظمة التجارة العالمية انعكاساتها على الأمن الاقتصادي للأنظمة السياسية العربية من حيث جرّها إلى التبعية والارتباط بالشمال والخسارة، وربما اضمحلال تلك الاقتصاديات أمام عمالة العولمة لا سيما وأن البنك الدولي تحديدا يقر بأن الدول النامية ستكون لا محالة هي الخاسر عند تطبيق اتفاقية الأوروغواي نظرا لاعتماد الدول العربية مثلا في الصادرات وبالأخص الدول الخليجية على النفط، وكما هو معلوم فإن صادرات النفط مستثناة من الاتفاقية في حين أن أهم سلعة يستوردها العرب هي القمح ويعدّ القمح كذلك أهم نقطة في تحرير تجارة السلع الزراعية في اتفاقية الأوروغواي، مما يعني ارتفاع أسعار القمح وتوجهها نحو الزيادة والضغط على النفط في الـ (أوبك - OPEC) لخفض أسعاره قدر الإمكان وهذه فجوة يجب التركيز عليها<sup>2</sup>.

أما انعكاسات تحرير تجارة الملابس والمنسوجات فتستكون واضحة من خلال تأثر دول العالم العربي بشدة المنافسة لا سيما وأن كلا من المغرب ومصر وتونس تعتمد بشكل كبير عليها، مما يعني خفض أسعار الصادرات خصوصا وأن المنافسة الدولية ستزداد مع دخول منتجين جدد من دول جنوب شرق آسيا نظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج بها<sup>3</sup>، وكذلك الحال في تحرير تجارة السلع المصنعة فنشير إلى أن كلا من موريتانيا ومصر والبحرين تعتمد بشكل كبير على تصدير السلع المصنعة الحديدية، وستتخفف الرسوم

<sup>1</sup> - أحمد زكريا صيام، صندوق النقد الدولي وأفاق العلاقات المالية مع مجموعة الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1999-2000، ص 57.

<sup>2</sup> - سمير عياد، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 147، 148.

<sup>3</sup> - جهاد حجبر، مرجع سابق، ص 220.

الجمركية بنسبة 35% في سوق الاتحاد الأوروبي في حين أن السلع المصنعة غير الحديدية والتي تعتبر سلعا تصديرية لكل من الجزائر والكويت وقطر وتونس ستخفض الرسوم الجمركية بنسبة 22% في نفس السوق وستتأثر كل الصناعات الكيماوية والتي تهتم بها السعودية وقطر حيث ستخفض الرسوم الجمركية بنسبة 35% في نفس السوق.

### الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)

بدأ (صندوق النقد الدولي - International Monetary Fund) ممارسة أعماله في 01 مارس 1947 على إثر اتفاقية (بريتون وودز - Bretton Woods) سنة 1944 وتم أول سحب من الصندوق بتاريخ 08 ماي 1947 من طرف فرنسا، كما جاء البنك الدولي حتى يكون مكملا لعمل الصندوق<sup>1</sup> وقد بدأت الدول تنضم لعضوية هذا الأخير حتى بلغ عدد الدول الأعضاء 181 عضوا، وباب العضوية مفتوح لكل دولة تلتزم بالنظام الأساسي للصندوق، وتلجأ الدول الأعضاء التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها إلى الصندوق للحصول على العملة الأجنبية المطلوبة لتسوية ذلك الخلل.

يعمل (البنك الدولي - World Bank)\* على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم المالي لحكومات الأنظمة السياسية العربية ولتحقيق أهداف حكم القانون وضمان الحريات الأساسية وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتحسين الأداء الحكومي، تبنى البنك الدولي مجموعة استراتيجيات تتمحور أساسا حول إعادة بناء وإصلاح الدولة على أسس من الفعالية وتحقيق حكم القانون ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية وتمكين كافة فئات المجتمع وفقا لقاعدة الإنصاف وتكافؤ الفرص<sup>2</sup>.

تربط صندوق النقد الدولي علاقات مالية ضخمة بالأنظمة السياسية العربية وبرامج تكييف وإعادة هيكلة وتصحيح اقتصادي لسنوات إضافة إلى عمليات خصخصة لها إيجابياتها وسلبياتها، وهذا كله لا يكون

1 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، ط1، الأردن: جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديث، 2010، ص ص 248-255.  
\* - البنك الدولي: يشير إلى المؤسستين المسؤولتين عن منح القرض للقطاع العام وهما (البنك الدولي للإنشاء والتعمير-IBRD) و(مؤسسة التنمية الدولية- IDB) وفيما يخص مؤسستي التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمارات فهما فرعان للبنك الدولي يختصان بالعمل مع القطاع الخاص، ويمنح البنك وفروعه القروض لأغراض الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي المتمثلة في برامج التكييف الهيكلي والتنمية مقابل التزام الحكومات المقترضة بمجموعة من الإجراءات يصطلح عليها بسياسات المشروطة. عن (خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية الديمقراطية والرشادة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 122).

2 - خلاف وليد، المرجع نفسه، ص 122.

إلا بقائمة طويلة من الشروط التي تكون في معظمها شروطا قاسية مما يزيد إشكالية المديونية تقاعدا، على غرار ما وقعت فيه الجزائر فترة التسعينات.

هذا ويصعب تحديد حجم المديونية العربية الآخذة بالتطور والنمو، وعموما مهما اختلفت الجهات والمصادر المقدره لحجم هذه المديونية فإنه مما لا شك فيه أن عبء المديونية وخدمتها لا تزال في تزايد مستمر مما يؤثر على مجرى الحياة الاقتصادية والمالية من خلال الشروط والقيود المفروضة على الدول المدينة (العربية) من الدول الدائنة (الغربية).

### الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسية (MNC'S)

يتزايد عدد الشركات متعددة الجنسية بشكل مطرد وهي متمركزة في أقوى الدول عالميا وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا كما تملك مجتمعة ما يفوق 172 ألف شركة تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين، ولها دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة والتأثير على كافة عناصر التنمية الاقتصادية مهمتها الاحتكار وعولمة التصنيع<sup>1</sup>.

### \* جدول رقم (08): تطور عدد الشركات متعددة الجنسيات في الدول العربية (2002-2004)

2004		2003		2002		
أم	فرع	أم	فرع	أم	فرع	
690000	69000	927000	62000	850000	65000	العالم
4620	222	6022	352	4965	251	إجمالي الدول العربية
% 0.67	% 0.32	% 0.65	% 0.56	% 0.58	% 0.38	نسبة الدول العربية إلى العالم
2659	142	2616	142	2503	142	تونس
865	13	839	22	185	-	الإمارات
295	3	288	3	194	-	المغرب
271	10	-	-	-	-	مصر
167	-	1461	-	1461	-	السعودية
-	-	351	92	351	92	سلطنة عمان

المرجع: جميلة الجوزي، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 246.

لم تكتف الشركات متعددة الجنسية بقدرتها على الالتفاف على الأنظمة السياسية العربية والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود بل وسعت إلى احتوائها وتسخيرها لخدمتها، فالأنظمة العربية لا تعتبر

<sup>1</sup> - عمار جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة 12، العدد 107، صيف 2002، ص ص 32، 36.



شريكا في الاستفادة من الشركات متعددة الجنسية لأن الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز تلك الشركات<sup>1</sup>.

هناك اتجاه يرى بأن مؤسسات العولمة تسعى لتعزيز تطور النظام العالمي الليبرالي الجديد أين يتم تخفيض دور الدولة إلى الحد الأدنى وزيادة دور السوق إلى الحد الأقصى ولهذا فبدل مساعدة البلدان على تحقيق مستويات معيشة أعلى للفقراء، فإن الدور الرئيسي لصندوق النقد والبنك الدوليين هو بناء وتنظيم ودعم نظام دولي تقوم فيه الشركات متعددة الجنسية بالمتاجرة ونقل رؤوس الأموال من دون قيود من الدول الأمم.

إن الأشكال السائدة لعمل الشركات في العالم العربي تستجيب للتحويلات في موازين قوى الأنظمة السياسية العربية والشركات متعددة الجنسية كما لا ينفي علاقتها بالنظام العالمي، إذ ارتبطت الشركات متعددة الجنسية بقطاع البترول العربي باعتبارها شركات احتكارية طبقا لعقود امتياز وذات نفوذ هائل على اقتصاديات البلدان العربية الأساسية المنتجة والمصدرة للبترول<sup>2</sup>.

يشكل الاحتياطي النفطي في المنطقة أضخم احتياطي عالمي ويقدر بنسبة 65% من حجم الاحتياطي العالمي<sup>3</sup>، وانطلاقاً من ذلك فإن أرباح الشركات الأمريكية من نفط الخليج ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة حيث أصبحت الشركات الأمريكية تسيطر على 59.9% من إنتاج النفط الخليجي وتسيطر على إنتاج ما يقرب من 70% من الطاقة الكلية للتكرير من نفط الخليج وعلى 80% من حمولة ناقلات نفطه<sup>4</sup>.

تلعب المحروقات على مستوى الأنظمة السياسية العربية دوراً أساسياً في استقطاب استثمارات الشركات العالمية الكبرى وهذا نظراً لافتقارها للتكنولوجيا والإمكانيات التي تمكنها من استغلال هذه المادة على المستوى الوطني؛ في الجزائر وفي مجال المحروقات منذ صدور قانون المحروقات في 1991 سجل في قطاع المحروقات دخول الكثير من الشركات الأجنبية للاستثمار أهمها: (أناداركو - Anadarko)، (لاسمو - Lasmo)، (ب.رسورس - Burlington Resources)، (هالبيرتون - Halliburton)، (أركو - Arco)، (إكسون -

<sup>1</sup> - محمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص 85.

<sup>2</sup> - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 107، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص ص 189، 192.

<sup>3</sup> - حسان محمد عثمان، التدفقات النفطية المرتدة إلى الخارج وأثرها على الاقتصاد السعودي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1986، ص 97.

<sup>4</sup> - إبراهيم محمد، المصري، السياسة الأمريكية في الخليج، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مصر: جامعة القاهرة، 1993، ص 137.

(Exxon)، (أ. هاس - Amerada Hess) هذه الأخيرة قدرت قيمة استثماراتها بحوالي 5 مليار دولار. أما في مجال الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فقد عرف الاستثمارات الأجنبية تطورا نسبيا منذ سنة 2000 مع إنشاء شركة الجزائر للاتصالات<sup>1</sup>.

أما في السعودية فقد بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من المشروعات الاستثمارية 43% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية فيها، وفي الكويت مثلت فروع الشركات الأمريكية نحو نصف العدد الإجمالي للشركات متعددة الجنسيات وانفردت بإعادة تعمير الكويت من خلال مشاريع قدرت قيمتها بحوالي 100 مليار دولار ولم يختلف الحال في بقية دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية فيها منتصف التسعينات حوالي 300 شركة<sup>2</sup>.

ترحب الأنظمة العربية عموما بالشركات متعددة الجنسية بسبب ما تقدمه للاقتصاد من رأسمال وتكنولوجيا ومهارات إدارية وفرص مهنية للتنمية، فهذه الأخيرة مهتمة بزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى وإن لم يتم تقييدها بدواع أخلاقية يمكن أن تحدث في البلدان العربية نتائج اجتماعية وبيئية بالغة الضرر وتتضمن الأمثلة على ذلك: استخراج الموارد الطبيعية بطريقة تلحق تدهورا في معيشة المجتمعات المحلية وتؤدي إلى تدمير بيئي محليا وتضعف حقوق الإنسان إذ توجد أمثلة عن تصدير سلع غير مأمونة مثل المبيدات السامة والسجائر والمنتجات الصيدلانية التي تخطر في الشمال، كما قد شجعت أنشطة هذه الشركات على بروز طبقة غنية استهلاكية توجه على النطاقين العربي والعالمي<sup>3</sup>.

نظراً للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية فلها العديد من الآثار السياسية والأمنية على الأنظمة السياسية العربية:

- ممارستها لأدوار مختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدول العربية المضيفة.
- تمثل هذه الشركات جزء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.
- تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول العربية المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول العربية المضيفة.

<sup>1</sup> - Aomar Baghzouz , La Rivalité Américano-Européenne au Maghreb , dans : Abdennour -Banantar , Les Etats - Unis et le Maghreb : Regain D'Intérêt, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (C.R.E.A.D) , Alger , Algérie , 2007,p 107.

<sup>2</sup> - Bdhar Gawdat , Privatization And Democratization In Arab World : Is There A Connection ?, The Journal Of Social And Economic Studies Vol 18, N° 04, Winter 1993,P 427.

<sup>3</sup> - برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، مرجع سابق، ص ص 112-113.

- استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة<sup>1</sup>.
- إضافة إلى تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل بطرق غير مباشرة في إطار هذه الشركات فتجد الأنظمة السياسية العربية نفسها مضطرة للتعامل معها لكن في إطار الشركات العالمية الكبرى بدل التعامل المباشر.
- على العموم فإن الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على الأمن الاقتصادي العربي هي كالتالي:
- تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية لصالح زيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وشروطه.
- تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها بسبب التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة.
- فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.
- تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المركز إلى الأنظمة العربية والعالم الثالثية وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال.
- ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد للأنظمة العربية بسبب تحرير التجارة في الموارد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات.
- تراجع الصناعات التحويلية في العالم العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة.
- تراجع أهمية النفط العربي خاصة مع اكتشاف بدائل جديدة للطاقة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: المشاريع المتوسطية

بدأت أفكار المشاريع المتوسطية منذ السبعينيات لكي تغدو اليوم واقعا يرمي إلى بناء هياكل إقليمية، ولعل نظرية المؤرخ الفرنسي (فرناند بروديل - B.Fernand) صاحب مدرسة الحوليات التاريخية<sup>3</sup> إلى اعتبار هذا العالم المتوسطي إطار جيوحضاري تفاعلت وتتفاعل داخله علاقات تبادل وتصادم حضارات وثقافات وأديان وتدافع استراتيجيات وسياسات اقتصادية وحركات سكانية وإطارا جغرافيا-تاريخيا هو (المتوسط الكبير)<sup>4</sup>. وشكلت نظرية (بروديل) البداية الحقيقية لفكرة مشروع المتوسطية الجديدة ومن بعده كتب عدة

<sup>1</sup> - محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد 13 و14، سوريا: دمشق، ربيع وصيف 2001، ص 110.

<sup>2</sup> - مصطفى محمد العبد الله الكفري، مرجع سابق، ص 315.

<sup>3</sup> - Fernand Braudel, The Méditerranéen and the Méditerranéen World in the Age of Philip II, 2N°Vol. New York: Harper and Row, 1972, pp.5-12.

<sup>4</sup> - سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997، ص 213.

مؤرخين ومستشرقين فرنسيون وإسبان في هذه الفكرة علما بأن عددا من المفكرين والساسة العرب كانوا قد قدموا ومضات فكرية ومشروعات سياسية في إطار المنظومة المتوسطية سواء كانت إقليمية أو قومية<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: مشاريع الشراكة الأوروبيةمتوسطية

أقر البيان النهائي لندوة برشلونة التي عقدت في 27 و28 نوفمبر 1995 في محوره الأول المعنون بـ (شراكة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار) فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة حيث اجتمع قادة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد، هولندا) والدول الإثني عشر الواقعة جنوب وشرق المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، قبرص، مالطا، إسرائيل، تركيا)، هذا بالإضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب وكذلك حضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتها ضيف جلسة الافتتاح. وأقر هذا المشروع بالإجماع إثر عرضه في برشلونة حيث تم رسم خطة متماسكة للعلاقات مع بلدان حوض البحر المتوسط الأخرى<sup>2</sup>، إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيتها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك إمكانية وضع عقد متوسطي لهذا الغرض<sup>3</sup>.

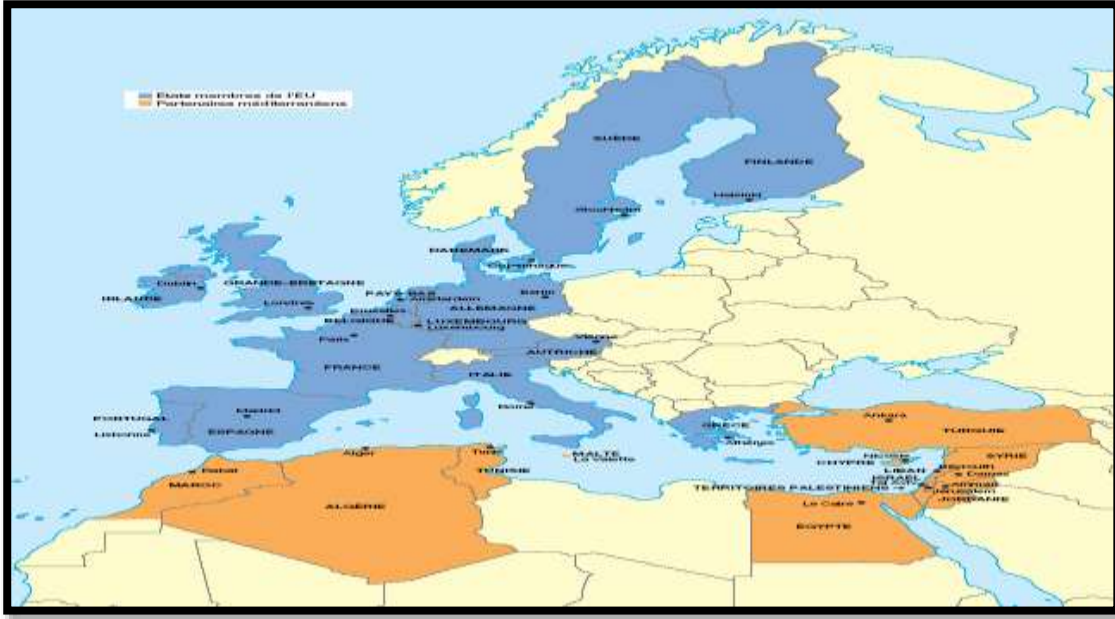
<sup>1</sup> - من أشهر هذه الكتابات: أفكار نوري السعيد في تشكيل إقليم الهلال الخصيب وأفكار أنطوان سعادة في تشكيل سوريا الكبرى ومن بعده أفكار جماعته في تشكيل عالم سوري (سوريا+العراق) وأفكار جمعية البحر الأبيض المتوسط اللبنانية من أبرز رجالاتها: رينيه حبشي، شارل الحلو، شارل مالك، سعيد عقل، وغيرهم.

<sup>2</sup> - للمزيد من التفاصيل انظر:

- Bishara Khader, **Le Partenariat Euro-méditerranéen après la Conférence de Barcelone**, Paris : éd, Harmattan , 1997, pp.27-29.

<sup>3</sup> - البيان الختامي لندوة برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية 27-28 نوفمبر 1995.

## \* شكل رقم (04): خارطة توضح الدول الأوروبية والعربية المتوسطية المشاركة في قمة برشلونة



**La Source :** Commission européenne, **Le Processus de Barcelone Cinq Ans après**, Luxembourg : Office des publications officielles des Communautés européennes, 2000.

## أولاً: الأهداف من الشراكة الأورومتوسطية

جاءت الشراكة الأورومتوسطية نتيجة اقتراح المجموعة الأوروبية وبالتالي فمن الطبيعي أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وتتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة ثانية إذ أن الدول الأوروبية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي والرغبة الأوروبية في لعب دور مؤثر في السياسة العالمية.
- تدعيم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط<sup>1</sup>.
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.
- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي.
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب المتوسط من خلال إحداث نمو متواصل ودعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، ذلك ما يؤدي إلى التقليل من الهجرة إلى شمال المتوسط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2003-2004، ص 95.

<sup>2</sup> - محمد الصالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه الأوروبية في العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997، ص 226.

- يثدد الفكر الأوروبي على أن الدول المتوسطية في مجملها تشكل مصدرا للخطر والتهديد على الأمن العالمي والأوروبي في تقييمها لما يدور في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المغرب والمشرق العربيين وفي تركيا ومنطقة البلقان وقد أفرزت هذه البؤر عدة متغيرات إقليمية تتعلق بتحديات الأمن الأوروبي، وتحدث هذه المخاوف بالرغم من اقتناع دول الاتحاد الأوروبي بالأهمية القصوى التي تحظى بها المنطقة<sup>1</sup>.

- إن الخوف من ظهور نزعة ألمانية للهيمنة داخل الجماعة الأوروبية والتناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد القوميات بين الشعوب في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وداخل كل دولة على حدى والمشاكل الناجمة عن الهجرة من شرق أوروبا إلى غربها كلها أصبحت تشكل هاجسا لقادة المجموعة الأوروبية، وللتكفل بهذه القضايا أقرت سياسات جماعة معاهدة ماستريخت بإعطاء دفع للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وربطها بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة لحل معضلة تجاذب المصالح بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة ومنطقتي شرق أوروبا وجنوب المتوسط من جهة أخرى<sup>2</sup>.

وبصفة عامة فإن دوافع الأنظمة الأوروبية تطغى عليها الاعتبارات الذاتية أما مواقف الأنظمة السياسية العربية فكانت عبارة عن ردود أفعال محدودة القوة والأثر لما يجري عند الطرف الأوروبي، فالأزمات المتعددة في دول جنوب الحوض لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعبت دورا كبيرا في توفير المناخ الملائم لدفع العلاقات العربية الأوروبية ودعوة الجامعة العربية لمساندة مشروع (المتوسطية) والتخفيف من حدة هذه الأزمات التي تعصف بالعديد من الدول في المنطقة المتوسطية، كما ترى دول جنوب المتوسط أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة ويمكنها أن تحقق الأهداف التالية:

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على مستوى الأنظمة العربية.

<sup>1</sup> - العياري الشاذلي، أفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي، في محمد محمود الإمام وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ماي 1997، ص 576.

<sup>2</sup> - علي محمد ناصر، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة الشؤون العربية، العدد 88، ديسمبر 1996، ص 185، 186.

- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقة السياسية.

### ثانياً: مضامين وانعكاسات مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية

عبر إعلان برشلونة عن رغبة أطراف المتوسط في إقامة علاقات على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط، وهو ما يتحقق من خلال الشراكة التي تراعي خصائص وقيم كل منها مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في الوقت نفسه ودعم الجهود الأخرى الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وتهدف خطة الشراكة إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي يقوم على آليات أربع هي:

- إنشاء منطقة تبادل حرّ بنهاية سنة 2010: باعتماد نظام حرية التبادل الكاملة المنصوص عليه في اتفاقيات مراكش أبريل 1994 بما في ذلك تحرير تجارة الغزل والنسيج والملابس تحريراً كلياً في مدة زمنية لا تتعدى سنة 2005.

- الدعم المالي: بالتزام الدول الأوروبية بتقديم دعم مالي إلى الدول المتوسطية النامية بقيمة 4.7 مليار دولار كمنح خلال 1999، إضافة إلى مبالغ من القروض من بنك الاستثمار الأوروبي حتى تتمكن هذه الأخيرة من تأهيل منشآتها القاعدية وتأهيل صناعاتها<sup>1</sup>.

- تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي: برنامج (MEDA): ليشمل برنامج التعاون عدة ميادين كالصناعة حماية البيئة التجارة والاستثمارات ميدان الإعلام والاتصال الشؤون الاجتماعية وميدان التقدم العلمي وعلى غرار ما يسمى ببرنامج (PHARE) الذي يوطر التعاون بين جماعة بروكسل ودول أوروبا الوسطى والشرقية سيوضع برنامج مماثل يسمى (M.E.D.A) ضمن مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية<sup>2</sup>.

- تعميق الحوار السياسي: اتفق المشاركون في قمة برشلونة على إقامة حوار سياسي يستند إلى مراعاة مبادئ القانون الدولي ومن بينها صيانة حقوق الإنسان، اعتماد الديمقراطية ودولة القانون، الحدّ من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، حل الصراعات داخل الفضاء الأوروبي المتوسطي<sup>3</sup>، وعلى صعيد آخر فقد اهتم الاتحاد الأوروبي بالنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، ومنها على وجه الخصوص الصراع العربي الصهيوني، وقضية الإرهاب، حيث عقدت ندوة وزارية في تونس في يناير 1995 جمعت وزراء داخلية

<sup>1</sup> - العياري الشادلي، مرجع سابق، ص 591.

<sup>2</sup> - نشير إلى أنه ما قدمته الجماعة الأوروبية إلى البرتغال مثلاً قبل أن تلتحق بالجماعة كعضو سنة 1986، حيث حظي البرتغال بمفرده بمساعدات مالية أوروبية في حدود 550 مليون وحدة حسابية أوروبية خلال الفترة 1981-1985 .

<sup>3</sup> - محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 14 .

فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا لمساندة الأنظمة السياسية العربية المهتدة بمختلف الأشكال<sup>1</sup>. حيث تم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على تشكيل (قوة الانتشار والتدخل السريع - Eurofor) و(القوة الأوروبية - Euromafor) تتولى هته القوات مهام الحفاظ على استقرار الظروف الإقليمية والدولية<sup>2</sup>.

أما عن الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الصهيوني فهي ليست من القضايا المحسوبة في الشرق الأوسط كما هو الحال بالنسبة للدور الأمريكي، فبالرغم من أن هناك اتجاه عام يؤكد على أهمية الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية وأنه أحد الأدوار المطلوبة في الشرق الأوسط إلا أن هناك قيودا خاصة أوروبية ودولية تحيط بإمكانية تحول هذه الرغبة الأوروبية إلى واقع عملي فعال<sup>3</sup>.

### ثالثا: سياسة الجوار الأوربي - (PEV) La Politique Européenne De Voisinage

منذ إطلاق مسار التوسيع وسياسة الجوار في مارس 2003 من خلال إعلان اللجنة الأوروبية تقترح السياسة الأوروبية للجوار معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوربي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها، حيث أن سياسة الجوار هي الفضاء المفضل حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة لإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي<sup>4</sup>.

قدم رئيس المفوضية الأوروبية السابق (رومانو برودي - R.Braudi) عرضا لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 ووصف الجوار الأوربي بـ (حلقة الأصدقاء - Ring Of Friends) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل وتغلقتها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا، بلدان جنوب المتوسط وبلدان غرب البلقان الأوروبية، وكان إعلان هذه السياسة من طرف المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004 لتضم 10 دول متوسطة: الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، ليبيا وإسرائيل وثلاث دول أوربية هي بيلاروسيا مولدافيا وأوكرانيا وثلاث دول من القوقاز هي أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، وتهدف هذه السياسة إلى إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية وتقوية التعاون العابر للحدود

<sup>1</sup> - عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 398.

<sup>2</sup> - Antonio Marquina, The Spanish Foreign and Security Policy in the Méditerranéan, in : Perception .Mutuelles dans la Méditerranée: Unité et Diversité, Paris: Published, 1998, p.131.

<sup>3</sup> - مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي-الأوربي، عن: العلاقات العربية-الأوربية: حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997، ص 103.

<sup>4</sup> - زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي، مجلة المفكر، العدد الخامس، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2010، ص 242.



- والعمل المشترك لتجنب النزاعات، ويتمثل الهدف بعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه وبين دول الجوار<sup>1</sup>.
- تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ثلاثة مبادئ:
- الملاءمة أي عدم فرض هذه السياسة على الغير بل مناقشتها مع كل بلد.
  - التمايز بأخذ الإتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد.
  - التدرج عن طريق ربط المساعدة بالعمل المنجز.
- يقوم مبدأ عمل هذه المبادرة وفقا لطبيعة 1+27 بمعنى كل دول الاتحاد مع دولة جارة واحدة ولهذا يبرز مصدر قوة الطرف الأوربي مقابل ضعف الأطراف الأخرى.

#### رابعا: الإتحاد من أجل المتوسط - L'Union De La Méditerranée

تعود فكرة الإتحاد إلى الرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي - Nicolas Sarkozy) الذي كان يسعى إلى إحياء الدور والمكانة الفرنسية واعتبر هذا المشروع سمة للإتحاد بين أوروبا وإفريقيا. وهو مبادرة فرنسية مع البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان وقبرص ويدعم هذا الإتحاد الجديد دور تركيا وفقا لثلاثة دعائم: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة، مواجهة التحديات البيئية، التنافسية المشتركة والتبادل الحر، وبعد وصول (ساركوزي) إلى سدة الحكم في فرنسا وافق الإتحاد من أجل المتوسط في قمة بروكسل 14/13 مارس 2008 وتم إعلانه من طرف المفوضية في ماي 2008 كبرنامج إنعاش لمسار برشلونة<sup>2</sup>.

#### - تداعيات مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

- مع توسع الاتحاد الأوربي إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية وتهميش الدول المغاربية بالتركيز على الجانب الأمني في العلاقات البينية لا سيما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية والإرهاب قدمت الدول المتوسطية عموما مجموعة اعتراضات:
- سياسة الكيل بمكيالين: بمقارنة الشراكة الأورومغاربية مع اتفاق الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ من خلال إزالة الحواجز أمام تبادل السلع ووضعها أمام تبادل السلع ووضعها أمام انتقال الأشخاص وربطها بمسائل الإرهاب والهجرة وغير الشرعية.

<sup>1</sup> - Otmane Bekeniche, **Le Partenariat Euro-méditerranéen: Les Enjeux**, Alger : Office des Publications Universitaires, 2011, P 172.

<sup>2</sup> - سهام حروري، **سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية**، مجلة المفكر، العدد الثامن، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، نوفمبر 2012، ص ص 352، 356.

- المشروع المتوسطي شأنه شأن المشروع شرق الأوسطي يكرس هوية متوسطة بعض العرب وشرق أوسطية للبعض الآخر وهذا على حساب القومية العربية الإسلامية.
- الإصرار على المشروع سيكون عقبة أمام الصناعة التحويلية العربية مستقبلا وكذا استفحال البطالة، كما يستبعد المشروع المتوسطي على غرار نظيره الأوسطي العراق وليبيا وإيران ودمج إسرائيل في المنطقة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: العلاقات الأمريكية المتوسطة

بعد نهاية الحرب الباردة أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدوها التالي هو العدو الأخضر (الإسلام) ولهذا سعت لفرض هيمنتها على العالم الإسلامي بما فيه شقه المتوسطي، ولطالما كانت في مركز الأحداث في هذه المنطقة خصوصا في القضية الفلسطينية إذ لا زالت تلعب دورا مهما ومنحازا لإسرائيل في القضية والمنطقة المطلة عليها من سوريا ولبنان والأردن لإدراكها بأهميتها الإستراتيجية<sup>2</sup>.

أما في المنطقة المغاربية فالاهتمام الأمني والسياسي يبقى حديث العهد ويرتبط أساسا بظهور الإرهاب ودور العسكريين بشأن تمركز وتموقع الجيش الأمريكي وسعيها للحصول على قواعد عسكرية إقليمية تحت اسم (القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا - Africom) وهي اختصار لكلمة (Commandement Afrique)<sup>3</sup>.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي فللولايات المتحدة الأمريكية مصالح جيوسراتيجية هامة متعلقة ب (أمنها الطاقوي - Stratégie De Sécurité Energétique) حيث تبلورت هذه الاستراتيجية في المنطقة لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وتوفير الوسائل المالية.

وفي إطار السياسة الأمريكية المتجددة في إفريقيا فتحت لجنة الكونغرس للمالية في 26 جانفي 1999 مناقشة حول الاستثمارات الأمريكية في المغرب العربي وسبل وآفاق إقامة شراكة بدل الاكتفاء بالتبادلات التجارية التقليدية، وتعود هذه المبادرة إلى نائب كاتب الدولة الأمريكي (ستيوارت إيزنستات - S. Eisenstate) في جوان 1998 لإحلال شراكة بعدما عزلت الولايات المتحدة عن المشاركة في مسار برشلونة كطرف أساسي للاندماج الأورومتوسطي بالإضافة إلى فشل المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

<sup>1</sup> - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000-2001، ص ص 116، 117.

<sup>2</sup> - مريم مولا، السياسة المتوسطية الفرنسية: التطور الأبعاد والاستراتيجيات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009-2010، ص 193.

<sup>3</sup> - Djibril Diop, L'Afrique Dans Le Nouveau Disposition Sécuritaire Des Etats Unis : De La Lutte Contre Le Terrorisme à L'Exploitation Des Opportunités Commerciales :Les Nouveaux Paradigmes De L'Interventionnisme Américaine, CERUM, Université De Montréal, Québec ; Canada, 2007.

وقد صرح إيزنستات أن "الأمر لا يجب أن يتعلق باتفاق يفضي إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في اتفاقيات اقتصادية ثنائية ومنفصلة مهما تكن أهميتها، على النقيض سيتعلق الأمر بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على التقوية المستديمة للروابط الاقتصادية في المغرب العربي"<sup>1</sup>، إذ يضع إيزنستات برنامجا لتحقيق هذا المشروع يقوم أساسا على تنظيم لقاءات بين ممثلي بلدان المنطقة، فتم تنظيم اجتماع لوزراء مالية الجزائر وتونس والمغرب من جهة ومساعد كاتب الدولة إيزنستات من جهة ثانية في نهاية 1998 بواشنطن للشرع في تنفيذ أهم مقررات المبادرة الأمريكية التي تسعى إلى إرساء منطقة تبادل حر واستقطاب الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة وتهيئة الأرضية الملائمة للشراكة سياسيا.

كما عملت الإدارة الأمريكية على التقارب العسكري مع دول المنطقة من خلال تحكّمها في القيادة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي ويمكن استعراض مظاهر ذلك في:

- سلسلة الزيارات الرسمية التي قام بها مسؤولون عسكريون أمريكيون للمنطقة والمناورات المشتركة لتدعيم التعاون العسكري وهنا نسجل زيارة الأميرال (جوزيف لوبز) قائد القوات الأمريكية في المتوسط للجزائر في أوت 1999<sup>2</sup>، ثم زيارة قائد الأسطول السادس الأمريكي الأميرال (دانيال مورفي) في 28 سبتمبر 1999 بالجزائر، وزيارة الأميرال (تشارلز ستيفنسون آيوت) نائب القائد الأعلى للقيادة الأمريكية بأوروبا للجزائر في 24 أبريل 2000، كما نذكر زيارة الجنرال (جورج ست مارتان) قائد القوات الجوية الأمريكية في أوروبا للجزائر يوم 22 جانفي 2001.

ويشمل التعاون الأمريكي مع دول المنطقة برنامج (إيمات - IMAT) الدولية والتي يستفيد منها ضباط جيوش هذه الأخيرة، إذ تخصص الولايات المتحدة ما قيمته 900 ألف دولار للجيش المغربي والتونسي لتوسيع مجال التعاون الجوي والبري؛ فتحصلت تونس على ما قيمته 1.669 مليون دولار للتكوين العسكري كما استفاد الضباط الجزائريون من دورات تكوينية في معاهد (إلكتريك سانسور أند سيستام) بالموازاة مع إعلان كتابة الدولة للدفاع عن استفادة ضباط جزائريين من التكوين بدءا من جانفي 2001 في تخصصات تضم مسائل الأمن بمقر مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن. وقد بلغت المبيعات الأمريكية العسكرية للمغرب في 1995 حوالي 36.2 مليون دولار وقدرت المبيعات العسكرية التجارية بقيمة 5.899 مليون دولار بالإضافة إلى دورات التكوين التي استفاد منها الضباط المغاربة وكمية معتبرة من المعدات الدفاعية في شكل هبات أو بقيم رمزية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Samir Sobh, Vers Un Maghreb Américain, Arabies, N° 153, Septembre 1999, P 32.

<sup>2</sup> - هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، العدد 19، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 151-152.

<sup>3</sup> - فوز نايف عمر ربحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص ص 139-149.

إذا كان شمال إفريقيا بتعبير الولايات المتحدة الأمريكية قد أُدخل في سياسة الشرق الأوسط فإنه على صعيد آخر قد اقتنعت الولايات المتحدة بضرورة توحيد المنطقة سياسيا واقتصاديا خدمة لمصالحها في إطار سياستها الكونية الشاملة، وكانت عقيدة السياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على أساس أن فرنسا فشلت في دفع القارة نحو التقدم والرفاه، في حين أعلنت (مادلين أولبرايت - Madeline Olbrite: كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية سابقا) أنه قد حان الوقت لإزالة المفهوم الفرنسي الأبوي للعلاقات مع إفريقيا في إطار إنشاء شراكة حقيقية قائمة على البراغماتية والمصالح المشتركة<sup>1</sup>.

وقد عمد التدخل الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا إلى استثمار ثلاثة أبواب رئيسية لتحقيق الاختراق: الأزمة الجزائرية وتداعياتها<sup>2</sup> والأزمة الصحراوية وكذا الأوضاع الاقتصادية الصعبة لدول المغرب العربي وهي أوضاع تركز الاختراق الأمريكي أكثر فأكثر.

فالجزائر احتلت المرتبة الأولى في المنطقة مقارنة مع تونس والمغرب فيما يخص الاستثمارات الأمريكية\*، ويبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تنشط في الجزائر ثماني شركات من بين 20 شركة أجنبية تقارب مشاركتها حوالي 50% من المجموع وتستحوذ على عقود التنقيب واستغلال النفط<sup>3</sup>. أما فيما يخص المغرب فقد شمل التعاون الأمريكي-المغربي قطاع المناجم حيث أبرمت مؤسسات لاستغلال الفوسفات عقودا بـ 28.7 مليون دولار لتزويد قطاع المناجم الفوسفات بالتجهيزات الضرورية. كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار مع تونس من بينها العقد المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الأمريكية العامة للكهرباء في منتصف 1995، كما نجد العديد من الشركات العالمية الأمريكية التي تنشط بشكل مكثف في المنطقة ككل نذكر على سبيل المثال: (كوكاكولا-Coca Cola)، (بيبسي كولا-Pepsi Cola)، (موتورولا-Motorola)، (مايكروسوفت-Microsoft)، (أي.بي.أم-I.B.M) في قطاع المعلوماتية.

<sup>1</sup> - Rachid Tlemsani, Etat, Bazar et Globalisation : L'Aventure de l'Infatih en Algérie, Alger : Edition El Hikma, 1999, P 72.

<sup>2</sup> - Maria Do Pinto, European and American Responses To the Algerian Crises, Mediterranean Politics, Vol 3, N° 03, Winter 1998, P 74 – Robert Mortimer, Les Etats Unis Face à la Situation Algérienne, Monde Arabe : Machrek-Maghreb, N° 149, Juin-Sept 1995, P03.

\* - ويعود هذا بالأساس إلى الاستثمارات النفطية واعتبار الجزائر فاعلا اقتصاديا ومنتجا فعالا للبترول والغاز ذو النوعية العالية خاصة وأن أهم وأكبر الاكتشافات النفطية في العالم لسنة 1996 تمت في الجزائر حسب تصريح مدير مكتب شؤون مصر وشمال إفريقيا في كتابة الدولة للخارجية الأمريكية السيد (ريتشارد جاكسون-R.Jackson) في ماي 1997:

- Bernard Ravanal, L'Algérie entre la France et les Etats Unis, NAQD, Alger: La société d' Edition et d'Administration Scientifique et Culturelle, N° 12, Printemps/Eté 1999, P 164

<sup>3</sup> - Amor Khelil, La Reforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie, NAQD, Alger: La société d' Edition et d'Administration Scientifique et Culturelle, N° 12, Printemps/Eté 1999, P175-176.

**المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية**

تعددت التحليلات والتكهنات حول أسباب وجذور الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت وانفجرت عام 2008<sup>1</sup> فهناك من يعتبرها نتاج لتوسع المصارف وأسواق المال في الأنظمة الغربية بصورة مستقلة عن الاقتصاد الحقيقي مع غياب الرقابة الضرورية لأداء هذه المؤسسات المالية، وعلى غرار العديد من أنظمة العالم فإن الأنظمة العربية تمثل جزء من منظومة الاقتصاد العالمي ولهذا تأثرت بالأزمة وهذا ما سنرصده في ما يلي:

**الفرع الأول: أسباب تأثير الأزمة المالية في الإقتصادات العربية**

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات العالم ولذلك سميت بالأزمة المالية العالمية، وبما أن الأنظمة العربية جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها أيضاً تأثرت سلباً بهذه الأزمة نظراً لعدم التجانس بين اقتصاداتها بالإضافة إلى اعتماد الإقتصادات العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملاتها مما يجعلها رهن التقلبات والتغيرات في الاقتصاد الأمريكي كما اعتمد على درجة الانفتاح الاقتصادي ونوعية القطاع.

**\* الجدول رقم (09): درجة انفتاح الإقتصادات العربية على الإقتصاد العالمي**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التجارة الخارجية للنتاج المحلي الإجمالي	61.2	62.3	66.9	74.9	84.7	80.9	86.7

**المرجع:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي.

يرى صندوق النقد الدولي أن القنوات الرئيسية التي تم عن طريقها تحول الأزمة إلى الأنظمة العربية هي التحويلات والاستثمارات والصادرات في قطاعات النفط والقطاع المالي والبورصات والمعونات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة والقطاع العقاري على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> - أسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على العرب، عن: ملف **العرب والمتغيرات الدولية**، سلسلة ملفات عربية، مارس 2009، د.ب.ن، ص 138.

## \* الجدول رقم (10): الدول العربية المتأثرة بالأزمة المالية حسب القطاع والنشاط الاقتصادي

أسواق العمل	انخفاض الصادرات	التأثير على الصناديق السيادية	انخفاض أسواق المال	انخفاض الاستثمارات	انخفاض التحويلات وعائدات السياحة	انخفاض أسعار النفط على الموازنات والصادرات	
زيادة معدلات بطالة الشباب:	- تونس - ليبيا - المغرب - مصر - السودان	- الكويت - قطر - الإمارات - السعودية	- البحرين - السعودية - قطر - الكويت - الإمارات	- الإمارات - الكويت - المغرب - الجزائر	- مصر - المغرب - تونس - الأردن - اليمن - السودان	- الجزائر - السعودية - اليمن - الإمارات - عمان - السودان - العراق وليبيا	الدول الأكثر تأثر

La Source : IMF, 2009, **Régional Economic Outlook: Middle East and Central Asia**, p. 1, IMF, Washington DC.

إن انخفاض أسعار النفط من أعلى مستوى وهو 147 دولار للبرميل وصولاً إلى أدنى مستوياته منذ عامين 50 دولارًا للبرميل أثر بالفعل على ميزانيات الأنظمة الخليجية التي تعتمد كلياً على تصدير النفط وكذلك الأنظمة العربية النفطية الأخرى التي بنت ميزانياتها على أسعار مرتفعة للنفط، وأثر على الإيرادات في موازنات الحكومات وخطط التنمية إضافة إلى تراجع معدلات النمو وانخفاض حجم الاستثمارات بالخارج وتراجع أداء أسواق المال العربية التي خسرت نحو 600 مليار دولار منذ بداية 2008 حتى 2009 وارتفاع معدلات البطالة ليقفز عداد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية من 17 مليون إلى 20 مليون عاطل<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

لم يكن لتأثير الأزمة المالية العالمية نفس الحدة على كافة الأنظمة السياسية العربية لكن عمدنا إلى تلخيص أهمها على النحو التالي:

<sup>1</sup> - محمد شريف عبد المنعم، آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العمالة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 38، القاهرة: منظمة العمل العربية، 15-22 ماي 2011، ص ص 4-17.

- تراجع أسواق المال والتأثير على عائدات الصناديق السيادية وأسواق السلع والخدمات.
- تراجع تحويلات العاملين في الخارج.
- انخفاض التدفقات الاستثمارية.
- انخفاض عائدات السياحة.
- انخفاض عائدات الصادرات.
- تزايد البطالة وحالات الفقر وضعف خلق فرص عمل جديدة.
- انخفاض أسعار النفط حيث انهار سعر البرميل الواحد من 150 دولار للبرميل في 2008 إلى نحو 40 دولار في العام 2009.
- التعرض للخسارة المالية جراء استثمار الأموال في المؤسسات المالية الأمريكية<sup>1</sup>.
- ارتفاع معدلات التضخم عن المستويات القياسية وقد شملت على وجه الخصوص أسعار العقارات والمساكن بسبب التضخم المستورد من الخارج مما انعكس على الزيادة في أسعار المواد الغذائية ومواد البناء.
- خسارة بعض الأنظمة العربية صناديقها السيادية المتواضعة مثل ليبيا والجزائر وموريتانيا.
- تراجع تحويلات العمالة العربية من الدول العربية الغنية (من مواطني مصر، اليمن، فلسطين، الأردن، السودان) والدول الأوروبية (من مواطني تونس، الجزائر، المغرب) والتي تقدر بأكثر من 30 مليار دولار أمريكي (باستثناء التحويلات العينية) حسب تقديرات العام 2007.
- ضعف المعونات الخارجية والمساعدات الإنمائية من الدول الغربية وصندوق النقد والبنك الدوليين للدول العربية الفقيرة<sup>2</sup>.

وفي مجال السياسات والإجراءات الإصلاحية اتخذت الأنظمة العربية خطوات ومواقف متباينة ومتعددة للتخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، وإن رأى المحللون أن الاستجابة العربية كانت غير كافية مقارنة بحجم المشكلة حيث أنها كانت استجابة جزئية وافتقدت إلى النظرة طويلة الأجل كما ركزت على

<sup>1</sup> - يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 365، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2009، ص ص 51-52.

<sup>2</sup> - 129. UNDP, Arab Human Développement Report, 2009, p-

الفوائد في المدى القصير على حساب الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل كما عملت على قطاعات بعينها ولم تكن شفافة وتبنتها الحكومات في غياب مشاركة القطاع الخاص كما أنها لم تلق القبول العام<sup>1</sup>. بالإضافة إلى هذه الإجراءات برز اتجاه قوي من خلال أعمال الدورة الـ 88 الوزارية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نوفمبر من العام 2008 لاتخاذ إجراءات محددة لامتناس تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي، من بينها إنشاء هيئة تمويل عربية برأس مال قدره مليار دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص يتبعها صندوقان لتمويل المشروعات الصغيرة ومحاربة الفقر وأيضاً إنشاء صندوق طوارئ عربي برأس مال يضاها 70 مليار دولار لتثبيت الدعائم المالية لأي دولة عربية يتعرض نظامها المالي للخطر واتخاذ إجراءات لمساعدة الإقتصادات العربية من الانزلاق والانكماش وذلك بزيادة حجم الطلب على السلع العربية التي يتوقع انخفاض الطلب الخارجي عليها<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: أثر المتغيرات العسكرية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

تطرقنا في بداية الفصل إلى عنصر هام من عناصر التحول الذي مس العلاقات الدولية في الفترة التالية للحرب الباردة والذي تمثل أساساً في إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال دور العامل العسكري في العلاقات الدولية فالتسليم بتراجع دور العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي لا يعني انتفائه من حيث أهميته وتأثيراته على مجريات الأحداث في الساحة الدولية؛ لهذا يختص هذا المبحث في دراسة تأثير المتغيرات العسكرية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية نستلها بواقع العامل العسكري ومن ثم التطرق إلى أدور حلف شمال الأطلسي تجاه القضايا العالمية عموماً وأخيراً دراسة تنامي ظاهرة التهديدات اللاتماثلية في العالم.

### المطلب الأول: العامل العسكري في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغير في المعطى العسكري على مستوى إستراتيجية الدول نظراً للتحول في السياق الأمني على المستويين الإقليمي والعالمي.

<sup>1</sup> -Ibrahim Saif and Farah Choucair , Arab Countries Stumble in the Face of a Growing Economic Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, Middle Eastern Programme, 2009.

<sup>2</sup> - محمد شريف عبد المنعم، مرجع سابق، ص 16.



### الفرع الأول: واقع العامل العسكري بعد الحرب الباردة

مع ظهور أسلحة الدمار الشامل وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل التي أدت إلى تراجع ملحوظ في مستويات ونسبة النزاعات بين الدول ترسخت فكرة تراجع الوسيلة العسكرية كخيار أساسي لضمان المعطى الأمني وكذا ظهور تهديدات أمنية جديدة من طبيعة غير عسكرية وهو ما جعل الدول تتراجع كثيرا في مستويات التسلح والتحالف العسكريين<sup>1</sup> بعد الحرب الباردة حسب العديد من الدراسات.

بات لجوء القوى العالمية إلى استعمال القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أو اللجوء إلى التهديد النووي محدودا للغاية في عالم ما بعد الحرب الباردة وبالتالي تلجأ إلى توظيف قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية تماشيا وطبيعة التحولات العالمية، ووفقا لما سبق تتجه العديد من الدراسات إلى القول بتقلص دور القوة العسكرية وهذا راجع إلى مسألة (نزع السلاح- Désarmement) وتخفيضات الأسلحة في شكلها العمودي والأفقي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الإنفاق العسكري في العالم

على الرغم من تراجع مستويات الإنفاق العسكري بعد الحرب الباردة فقد عرفت منذ 2004 ارتفاعا كبيرا حيث تؤكد إحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) أن مستويات الإنفاق العسكرية العالمية تزايدت بمتوسط 6% كل سنة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004؛ وتؤكد نفس الإحصائيات أنه خلال سنة 2004 وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى ما قيمته 1035 مليار دولار حسب التصريحات الرسمية لحكومات 159 دولية أي ما يعادل 2.6% من الدخل الوطني العام<sup>3</sup> خاصة مع تزايد النزاعات الداخلية التي تعرفها الدول ففي سنة 2003 سجل ما يقارب 29 نزاع على المستوى الدولي.

وبالعودة إلى نسبة الإنفاق العسكري في العالم تعتبر كل من اليابان، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، الهند البرازيل أكثر الدول إنفاقا في العالم على المستوى العسكري في الفترة (1999- 2003) حيث تزايدت الإنفاقات العسكرية لكل من الهند والصين في نفس الفترة بـ 11%.

أما بالنسبة للإنفاقات العسكرية في الأقاليم فقد تزايدت بعد الحرب الباردة في جنوب آسيا بـ 65% وفي الشرق الأوسط بـ 50% وفي شمال إفريقيا بـ 40% وهذه النسب هي انعكاس لتزايد الإنفاق العسكري للدول في هذه الأقاليم، أما فيما يخص أوروبا ونظرا للاستقرار الأمني فيها وانعدام النزاعات الداخلية بقيت الميزانية العامة لتسلح ثابتة من 1995 على غاية 2004<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Margareta Sallenbery, **Armed Conflict 1989-1998**, Journal Of Peace Research, Vol36, September 1999, P05.

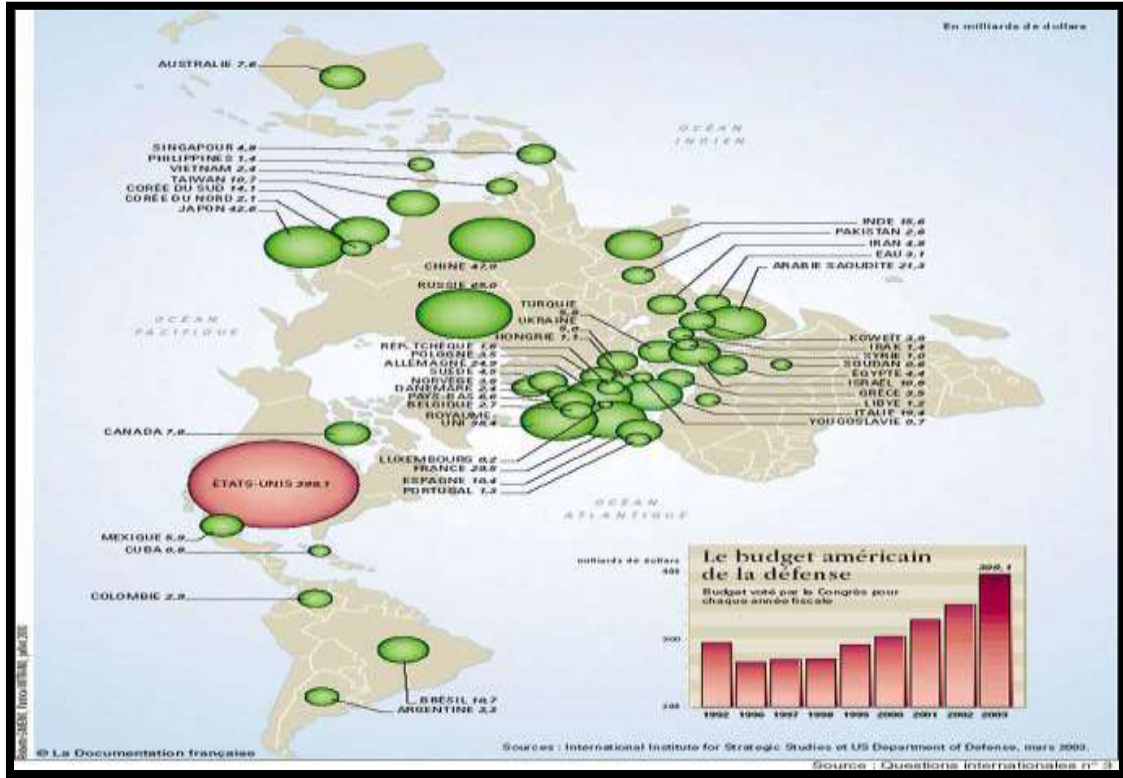
<sup>2</sup> - عماد جاد، **أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 1998، ص 09.

<sup>3</sup> - Elisabeth Skon, **Les Dépenses Militaires**, Forum Du Désarmement, Janvier 2005, P 03.

<sup>4</sup> - J.Kasil, **Managing Globalization**, Available Online At : [www.globalpublic.org](http://www.globalpublic.org) : 12/02/2008.

وبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر من أكثر الدول في العالم من ناحية الإنفاق العسكري حيث وصل المبلغ الإجمالي الذي خصصته الحكومة الأمريكية لهذه العملية في الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2005 ما يقارب 346 مليار دولار، كما خصصت معظم هذه الإنفاقات للحملة الأمريكية ضد الإرهاب حيث أنفقت ما يقارب 268 مليار دولار في غزوها لكل من العراق وأفغانستان<sup>1</sup>.

\* شكل رقم (05): خارطة توضح حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مقارنة مع دول أخرى في العالم



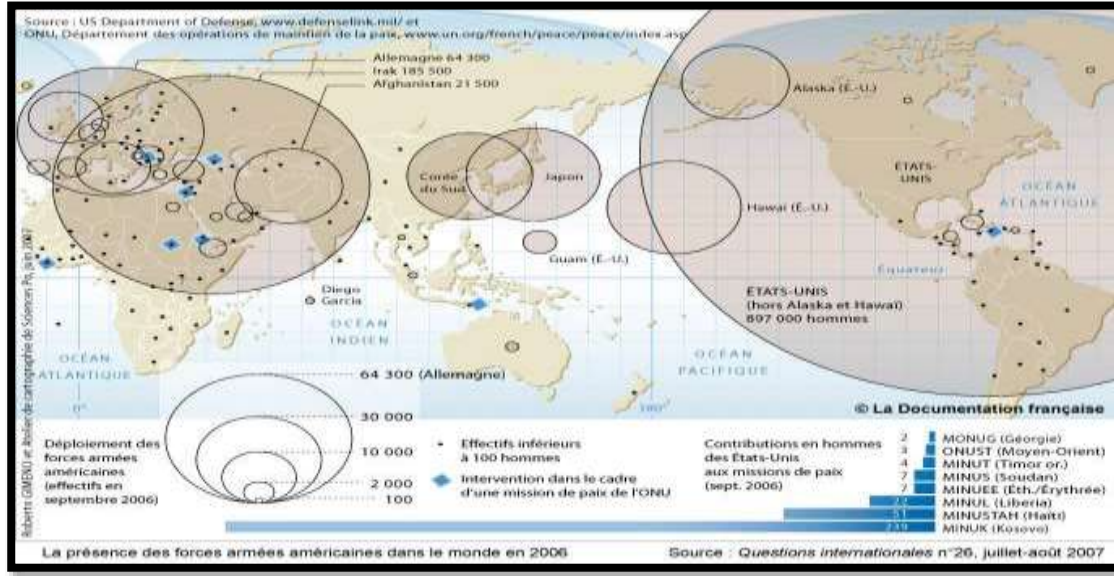
La Source : [www.ladocumentationfrancaise.com](http://www.ladocumentationfrancaise.com)

كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع قدرتها الإنتاجية في مجال التصنيع العسكري (المركب الصناعي العسكري-ABM) أين تحتل موقع الصدارة كما وكيفا في هذا الميدان، وهو الوضع الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على افتعال حروب بالنيابة (بالوكالة) لتفعيل وتنشيط الماكينة الصناعية العسكرية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - M. Ericsson, Armed Conflicts 1989-2003, Journal Of Peace Research, Vol 41, N° 05, September 2004, PP 625-636.

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟، بيروت: دار الطليعة، 1993، ص 104.

## \* شكل رقم (06): خارطة توضح التواجد العسكري الأمريكي في العالم سنة 2006



**La Source :** US Department Of Defense, [www.defenselink.mil](http://www.defenselink.mil)

دون أن ننسى استفادة العديد من الدول من الثورة في (الشؤون العسكرية- Révolution In Military Affairs) ؛ والتي تشمل إنتاج الأسلحة غير القاتلة وتكنولوجيا التصغير (النانو- البيكو) وأنظمة التسليح عالية الذكاء والحرب الآلية (استخدام معدات متحركة برا وبحرا وجوا دون بشر) وزيادة تأثير البعد النفسي والتكنولوجي على العدو بالإضافة إلى التوسع في أنظمة التسليح (Biothechnical)، كل هذا أدى إلى تراجع مكانة العامل النووي وتغير محتوى نظريات الردع<sup>1</sup> بل وعلى السياسة الأمنية للدول.

### المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن الأنظمة العربية

مع مضي أزيد من ستين عاما على تأسيس (حلف شمال الأطلسي- North Atlantic Treaty Organisation) عام 1949 يتجدد السؤال عن المغزى من بقائه بعد غياب حلف وارسو الذي تأسس لمواجهة وكذا مستقبل الحلف وعن المهام التي يرد له القيام بها، وكذا العلاقة بين توسعه جغرافيا وتطويره عسكريا إضافة إلى ازدياد التركيز على مستقبل العلاقات الغربية مع المنطقة العربية.

<sup>1</sup> - محمد خوجة، الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، ديسمبر 2006، ص 227.

## الفرع الأول: تغير البيئة الاستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة وأثرها في توسع الحلف

منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين تبلور نظام عالمي جديد كانت من أبرز مؤشرات: انتهاء الكتلة السوفياتية المتمثلة في حلف وارسو، انتهاء الشيوعية نتيجة سقوط أنظمة الحكم في شرق ووسط أوروبا، تبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازنها، انتهاء الصراع الأيديولوجي وسباق التسلح بين القطبين، التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، تغير الخريطة السياسية لبعض الدول حيث تفكك الإتحاد السوفياتي إلى 15 دولة ويوغسلافيا إلى خمسة دول وتشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وتوحدت ألمانيا... لتؤثر هذه المتغيرات على العقيدة الاستراتيجية للحلف لمواجهة التحديات الجديدة<sup>1</sup> على غرار تأثيرها على العلاقات الدولية ككل.

### أولاً: نشأة حلف شمال الأطلسي

تعد معاهدة شمال الأطلسي بمثابة امتداد لإطار معاهدة بروكسل التي وقعتها في 17 مارس 1948 كل من: بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، بريطانيا وفرنسا نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة وتهديد أوروبا الغربية، قبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة الأمريكية عضواً فيها وتم إبرازه إلى حيز الوجود في واشنطن في 04 أبريل 1949 ومنذئذ عرف بـ (حلف شمال الأطلسي - North Atlantic Treaty Organisation)<sup>2</sup>، وقد عبرت هذه الخطوة عن التأكيد الأمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوروبي في إطار مهمة (الأمن الجماعي - Global Security) لأعضائه.

### ثانياً: توسع مهام حلف شمال الأطلسي

يرى الطرف الأمريكي إلى جانب الطرف الأوروبي\* أن نهاية الحرب الباردة لم تضع نهاية للأخطار الأمنية التي يمكن أن تهدد أمن أوروبا، فعلى الرغم من تراجع احتمالات التعرض لحروب تقليدية واسعة النطاق إلا أن هناك أخطار جديدة تفرض مواجهتها صياغة منظور أمني جديد فنهاية الحرب الباردة لا تنهي

<sup>1</sup> - عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام، 1998، ص 145.

<sup>2</sup> - إسماعيل صبري مقلد، منظمة شمال الأطلسي، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990، ص 45.

\* - باستثناء كل من فرنسا وألمانيا التي كانت ترى بضرورة إنهاء مهام الحلف لأنه حان الوقت لاستقلال أوروبا عن المظلة العسكرية الأمريكية وخاصة المظلة النووية.

أدوار الحلف كمنظمة أمنية بالأساس بل تفرض مراجعة لأدواره بما يستجيب للتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية<sup>1</sup>.

وبناء على هذا الأساس ارتأى زعماء الدول الأعضاء في الناتو لإعادة النظر في إستراتيجية الحلف ودوره المستقبلي وفق السياسات التالية:

- السعي إلى توسيع الحلف والضغط على روسيا لقبول التوسعة من جهة الشرق وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقات أمنية قائمة على التعاون بين الجانبين، وكذا توسيع عضوية الحلف لضم دول أوروبا الشرقية بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بأدوار الحلف في الأزمات على غرار تدخله في أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو...

- إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوروبا والشرق الأوسط.

- اعتبار إسرائيل بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الأوسط وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن<sup>2</sup>.

قام أعضاء الحلف في قمة بروكسل 1994 بتطوير إستراتيجية جديدة للحلف ارتكزت على ما يلي:

- الإقرار ببرنامج (الشراكة من أجل السلام - Partnership For Peace) الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لفتح المجال أمام دول أوروبا الشرقية بما فيها روسيا لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف دون منحها حق العضوية.

- الإقرار بتطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام التي تمكن الناتو من التحرك بمرونة أكثر لإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام وتقديم الدعم العسكري للدول الأوروبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مسلم بابا عربي، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008.

<sup>2</sup> - Paul Cornishi, NATO at Millenniuns : New Members, New Strategy, Web Edition, Vol 45, October 1997, P 22.

<sup>3</sup> - Janusz Bugajskin and Ilona Teleki, Washington's New European Allies : Durable or Conditional Partners?, Washington Quarterly, Vol 28, N°2, Spring 2005, PP 97-101.

ألقي بيان قمة واشنطن 1999 الضوء على المهام المستقبلية للحلف إذ حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على بقاءه وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهامه وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوربي وإبقائه ركيزة أساسية للإستراتيجية الغربية<sup>1</sup>.

ولهذا فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأورو-أطلسي الذي يمر عبر الناتو دون أن يستثني الديمقراطيات الشرقية الناشئة<sup>2</sup>، بالإضافة إلى بناء تصور أمني ودور سياسي واسع للحلف في فرض النظام والأمن على النطاق العالمي.

### الفرع الثاني: توجهات أدوار الحلف نحو المنطقة العربية

أصبح حلف شمال الأطلسي يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي على اعتبار أن التحديات والتهديدات الأمنية التي تفاقمت في الحوض المتوسطي منذ بداية التسعينات يمكن أن تمتد تداعياتها الأمنية إلى الدول الأوربية، حيث يقول الأمين العام للحلف الأطلسي: "تحمل مبادرة الحلف تجاه دول جنوب المتوسط وظيفة سياسية وأمنية تكمل مسعى الولايات المتحدة الرامي إلى إحلال السلم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبادرة مدريد للسلام التي وقعت عليها أطراف النزاع في مدريد 1991"<sup>3</sup>.

بدأ اهتمام حلف الناتو بمنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط منذ 1991 عقب قمة قادة دول الحلف في روما التي جاء في سياقها أن السياسة الأمنية للناتو تولي اهتماما بالدول المتوسطية غير الأوربية وأكد أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوربا مهم لأمن التحالف، وهو كذلك ما أقره المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في بيان قمة واشنطن 1999 على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط من أولويات التدخل المنتظر للحلف وهذا تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الإرهاب وعلى هذا الأساس تقع المنطقة العربية تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية للحلف وتصبح ضمن مجاله الحيوي<sup>4</sup>. إن أهم ما يرصد في توجهات الحلف وأدواره المتوقعة أنه وجد أسسه الجديدة بعد التغيير السياسي في العراق في قمة اسطنبول جوان 2004 وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في نيس في منتصف فيفري 2005 ثم

1 - محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، سوريا: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010، ص 340.

2 - David Calleo, NATO Enlargement : as Problem For Security in Europe, Aussen Political, Vol 73, N°4, October 1998, P 26.

3 - رشيد سلامة، المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 82، لندن، أفريل 1999، ص 35.

4 - خضر عباس عطوان، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، العدد 16، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2007، ص ص 187-188.

في مؤتمر روما في منتصف مارس 2005 حول الدور الواجب اعتماده في منطقة (الشرق الأوسط الكبير - GMO):

### أولاً: التدخل في العراق

حصل نقاش معمق بين أعضاء حلف شمال الأطلسي في قمة براغ عام 2002 حول تعاطي حلف شمال الأطلسي مع المشكلة العراقية وأكدوا دعمهم لجهود مجلس الأمن في تطبيق القرار 1441 وضرورة تعاون العراق مع اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة المحرمة. اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2002 أن خيارات التعامل مع الملف العراقي محددة والخيار العسكري مطروح بقوة إلا أن الموقف الأمريكي لم ينته إلى موقف موحد بل قوبل بالرفض خاصة من قبل فرنسا وألمانيا بل وعجزت في الحصول على تفويض من مجلس الأمن والمشاركة الفاعلة لأعضاء الحلف، غير أنها اتخذت القرار بشأن حربها على العراق في 20 مارس 2003، وقد عجل الهجوم على العراق والخلافات خلال الإعداد له في بروز انشقاق عميق بين أعضاء الناتو.

هذا وقد قام الحلف بمهام إرسال فريق في سبتمبر 2004 للتخطيط لتدريب قوات الأمن العراقية، وإرسال فريق تدريب آخر في ديسمبر 2004 إلى المنطقة الخضراء للقيام بمهام التدريب داخل العراق كما أعلن نهاية فيفري 2005 تعهد بإنشاء كلية التدريب العسكري في بغداد<sup>1</sup>.

### ثانياً: علاقة الحلف بدول حوض المتوسط

أثير موضوع دور حلف الناتو في حوض المتوسط في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في أثينا جوان 1993، وكذلك في بروكسل 1994 وأعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في الأمن الأوروبي ككل.

قرر مجلس الحلف في 08 فيفري 1995 إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة، أجرت قيادة الحلف لقاءات مع ممثلين عن خمسة دول متوسطية: مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، إسرائيل في بروكسل

<sup>1</sup> - Mansour Bahmani, NATO's Involvement In Iraq And Euro-American Relations, Iranian Journal Of International Affairs, N° 4, Winter 2005, PP 505-522.

ثم انضمت الأردن للحوار نهاية 1995 وهذا حول بعض المسائل مثل: تبادل المعلومات، زيارات الضباط المتبادلة، تقديم مساعدات فنية للإدارات المدنية من قبل الحلف عند حدوث طوارئ<sup>1</sup>.

في لقاء آخر عقد في روما 1996 أقر أنه سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن مثل تبادل المعلومات والحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة، غير أن الحلف يواجه جملة من التحديات التي تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر للئاتو في مسألة أمن المتوسط منها:

- عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الئاتو في أمن المتوسط وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد للأمن وما يهدده من أخطار وتحديات الئاتو الإقليمية.

- عدم شمول الأطراف المتوسطة جميعها بالحوارات على غرار سوريا ولبنان.

- ترى معظم الأطراف في جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور للئاتو يكون موجها لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد إسرائيل في الوقت الذي يتغاضى فيه الحلف عما لدى إسرائيل من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة<sup>2</sup>.

لدى استقراء العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف التي تركز على إدارة الأزمات خارج نطاقه الإقليمي ونظرا لوجود إسرائيل كشريك مع الدول العربية الخمس فذلك يؤدي إلى تدخل الحلف في المنطقة عموما بغطاء قانوني رسمي سواء بوجود أزمة أو في حالات السلم<sup>3</sup>.

وبالنظر إلى المهام العسكرية للحلف فهذا لا يغني عن استخدامه الوسائل السياسية في إطار محاولة تغيير النظام السياسي لدولة عربية معينة مثلما حدث الأمر في العراق، التدخل لمنح حق تقرير المصير لفئة قومية أو دينية معينة على غرار جنوب السودان وشمال العراق، التدخل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الفصل بين إسرائيل وفلسطين، منح الحلف لنفسه القيام بما أسماها (المهام الأمنية) الذي يعتبر مفهوم فضفاض يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على غرار: محاولة إعادة ترتيب الأوضاع في بعض دول المنطقة العربية، التدخل في دول منطقة الخليج وما يجاورها لضمان أمن الممر المائي التجاري المهم وضمان تدفق النفط من هذه المنطقة إلى دول أوروبا واليابان، التدخل للتفتيش على أسلحة

<sup>1</sup> - محمد الحسون، مرجع سابق، ص 352.

<sup>2</sup> - موسى أحمد القلاب، أدوار الحلف الئاتو الإقليمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص ص 26-27.

<sup>3</sup> - عماد جاد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، القاهرة: مركز الأهرام، 1997، ص 210.



كيماوية أو بيولوجية لمنع تدفق الأسلحة على بعض الدول أو لحرمان بعضها الآخر لتحقيق توازن في المجال النووي مع إسرائيل، التدخل بذريعة منع حركات العنف وحركات التطرف، التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

### ثالثاً: التدخل في منطقة الخليج العربي

تتبع تصورات حلف الناتو بخصوص تحقيق الأمن في الخليج العربي من الإدراك بأن التهديدات التي تواجه الدول في هذه المنطقة متأتية من دول مجاورة (في إشارة للعراق وإيران)، ولهذا يسعى الحلف إلى تحقيق أهداف ترتبط بالحصول على النفط بأسعار معقولة وتسهيل الوصول على الأسواق الخليجية بوصفها أسواق استهلاكية للمنتجات والصناعات الغربية؛ وعلى هذا الأساس فالحلف الأطلسي حريص على منع ظهور قوة إقليمية مسيطرة في الخليج بل وإجراء ترتيبات أمنية في المنطقة لجعل إسرائيل محورية في المنظومة الأمنية الخليجية<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: أثر الأدوار الجديدة للحلف على أمن الأنظمة العربية

بالإمكان إجمال الآثار التي ترتبت على أمن الأنظمة السياسية العربية جراء الترتيبات الأمنية والتسهيلات العسكرية التي حصل عليها الحلف في المنطقة العربية فيما يلي:

#### أولاً: تزايد الاعتماد العربي على الولايات المتحدة في المجالات الأمنية

خاص وأن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على السياسة العالمية في حقل العلاقات الدولية نظراً لامتلاكها تكنولوجيا الأسلحة المتطورة وتنامي ترسانتها العسكرية وسيطرتها على توجهات حلف شمال الأطلسي العسكرية؛ مما أدى إلى اعتماد معظم الأنظمة السياسية العربية خاصة الخليجية على الحماية الأمريكية، وقد أفضت التبعية العسكرية والأمنية في الخليج العربي للولايات المتحدة الأمريكية إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة تركت آثارها على النظام الإقليمي العربي من خلال استنزاف طاقته بزيادة نفقات التسليح غير

<sup>1</sup> - عبد الرحمن الهواري، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، القاهرة: مركز الأهرام، 1999، ص ص 282-283.

<sup>2</sup> - محمد الحسون، مرجع سابق، ص 355.

أن هذه الأسلحة لا تعزز البنى الأمنية ولا القدرات الدفاعية ما دفع الأنظمة العربية بالانضواء تحت المظلة الأمنية الأمريكية والأطلسية<sup>1</sup>.

### ثانياً: تغير الإدراك لمصادر تهديد الأمن القومي العربي

يرتبط أمن الأنظمة السياسية العربية بالنظام الإقليمي العربي ويعتبر انعكاساً لهذا الأخير من حيث تماسكه أو تفككه، وكان لتوسيع حلف الأطلسي وتعزيز نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة التفاعلات الدولية أثر في تصاعد وتيرة الاختراق الخارجي للأمن العربي وكل هذا أدى إلى تراجع في إدراك النخب العربية الحاكمة\*؛ على غرار تغير النظرة إلى إسرائيل التي لم تعد مصدر تهديد رئيسي لأمن الخليج العربي. إضافة إلى أن أولويات القوى الكبرى انعكست على البيئة العربية فلم يعد الحديث حول الأمن العربي بل حول أمن الخليج أو أمن الشرق الأوسط أو أمن المتوسط ما أدى إلى نظرة اختزالية في مفهوم الأمن في العالم العربي.

### المطلب الثالث: انعكاس تنامي التهديدات الأمنية اللاتمائية

صاحب التغير الذي طرأ على مفهوم الأمن التقليدي بانتقاله إلى مفهوم الأمن المتعدد التغير كذلك في طبيعة التهديدات الأمنية في الفترة التالية للحرب الباردة لتتصاعد أهمية مصادر التهديدات غير التقليدية أو اللاتمائية؛ ومن سماتها الرئيسية أن مصدرها ليس الدول وأنها ليست عسكرية وأنها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتطلب في معظم الأحيان تعاوناً متعدد الأطراف مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية والتحركات السكانية والإجرام المنظم وأمن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها...

حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان (عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة) التهديدات الجديدة اللاتمائية في أنها: "عمليات تؤدي لوقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات بين

<sup>1</sup> - عبد الرحمن رشدي الهواري، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة: مركز الأهرام، جانفي 2001، ص ص 239-240.

\* - كان لدى القيادات العربية حد أدنى من التوافق حول عدد من القضايا الرئيسية على غرار: مقاومة الاستعمار وانتهاج سياسات مناهضة للأحلاف والوقوف ضد إسرائيل في المنطقة العربية.

الدول والصراعات داخل الدول كالحروب الأهلية والإبادة الجماعية وتهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: أشكال وأنماط التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تتعدد أشكال وأنماط التهديدات اللاتماثلية وتتعدد مصادرها لدرجة يصعب التحكم فيها ومعالجتها بفعالية، ولأنها تمس كافة الدول والشعوب فقد نتج ما يسمى بـ (عولمة المخاطر والتهديدات) حيث أصبحت التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات والمخاطر البيئية عالمية نظرا لديناميكيته العابرة للحدود الوطنية، وعموما بالإمكان تصنيف التهديدات الأمنية اللاتماثلية على النحو التالي:

#### أولاً: التهديدات السياسية

تشمل هذه التهديدات كل ما يرتبط بأمن الدولة وأمن المجتمع حيث أن وجود الدولة وتنظيمها السياسي والأيديولوجي والمؤسسات السياسية تعد أهداف طبيعية لمختلف التهديدات والمخاطر والتحديات، وتضم التهديدات السياسية انتشار النزاعات المسلحة سواء بين الدول أو داخل الدول وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة<sup>2</sup>.

ويعد التهديد الإرهابي من أخطر هذه التهديدات لأنه غير متوقع وغير عقلائي ويهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدول، كما يعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل من أهم التهديدات والتحديات مع خطر قيام حرب نووية أو وصول هذا السلاح إلى الجماعات الإرهابية استخدامه بقرارات غير عقلانية، وتتخذ الجريمة المنظمة عدة صور خاصة تجارة المخدرات والسلاح وتبييض الأموال تجارة الرقيق والتهريب وهي ظاهرة مركبة ومعقدة.

كما تشكل التناقضات السياسية الداخلية مصدر تهديد أمني خاصة في حالة وجود اختراق أمني من قبل قوى خارجية معادية وفي هذه الحالة يصبح مكون الأمن الوطني على المحك ويواجه تهديدات جدية وخطيرة<sup>3</sup>.

#### ثانياً: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية

تعد من أهم التهديدات خاصة في ظل عالم قائم على أسس الاقتصاد والتكنولوجيا وتتمثل أهم هذه التهديدات في: ضعف التنمية والنمو، انتشار الفقر والبطالة، تفشي الأمراض والأوبئة، الجوع والأمية والتدهور الصحي للإنسان وكذا النمو الديموغرافي السريع خاصة في الدول المتخلفة، كما أضحت الهجرة

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة، بيروت: دار الكرسي للنشر، 2004، ص 17.

2- عامر مصباح، مرجع سابق، ص36.

3- عامر مصباح، نفس المرجع، ص36.

غير الشرعية تشكل تحدياً أمنياً للمجتمعات وهاجساً لدى الكثير من الدول وتؤثر على العلاقات بين الدول الدافعة والدول الجاذبة.

### **ثالثاً: التهديدات البيئية**

تعتبر مشاكل التصحر والجفاف وندرة المياه والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة من أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم، حيث أصبحت المشكلات البيئية إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط بيئي سليم للحياة البشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن فالضغط البشري على البيئة يشكل أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدولة<sup>1</sup>. كما يضاف إلى ما سبق مشاكل بيئية أخرى مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة الأمطار الحمضية وتلوث التربة والهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط وغير الرشيد لمصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي؛ وتكمن خطورة التهديدات البيئية بارتباطها باستمرار الحياة البشرية ككل وهي تهديدات عالمية مشتركة.

### **الفرع الثاني: تداعيات التهديدات على أمن الأنظمة السياسية العربية**

يعتبر العالم العربي من أكثر المناطق في العالم التي تأثرت بويلات التهديدات اللاتماتلية، ونظراً لتعدد أشكال وأنماط التهديدات اللاتماتلية فسوف نركز في هذا المقام على ثلاثة أشكال أساسية نظراً لاستفحالها وانتشارها الواسع في العالم العربي من جهة واعتبارها من أخطر التهديدات على أمن الأنظمة السياسية العربية من جهة ثانية وهي: ظاهرة الإرهاب، ظاهرة الجريمة المنظمة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع تركيزنا على واقع الجزائر وجهودها القطرية والإقليمية والعالمية في مواجهة هذه التهديدات.

### **أولاً: الإرهاب - Terrorism**

على الرغم من غياب اتفاق حول إعطاء تعريف موحد لظاهرة الإرهاب غير أن وجود العمليات الإرهابية أصبح واقعا، والتهديدات الإرهابية لم تنته رغم مساعي دحض وحسر عمليات العنف المسلح المنتهج من طرف الجماعات الإرهابية ومن تداعيات الظاهرة على أمن الأنظمة السياسية العربية أن راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وملايين الدولارات من الخسائر في البنى التحتية حسب تقدير العديد من الإحصائيات.

<sup>1</sup> - وهيبه صالح، قضايا عالمية معاصرة، ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص97.

وهنا لا يمكن إغفال التجربة الجزائرية ومعاناتها مع الظاهرة الإرهابية لأكثر من عقد من الزمن، فبعدما تم إلغاء الانتخابات وتوقيف المسار الانتخابي دخلت الجزائر منذ 1992 في دوامة من العنف المسلح والعمليات الإرهابية بعد حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفييس - FIS) لتظهر عدة تنظيمات مسلحة شاركت في رسم معالم الحركة الإرهابية في الجزائر وأهم هذه الجماعات: (الحركة الإسلامية المسلحة - MIA)، (الجماعة الإسلامية المسلحة - GIA)، (الجيش الإسلامي للإنقاذ - AIS)، (الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تأسست في 1998 - GSPC)، و(القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تأسست في 2006)<sup>1</sup>.

هذا وتوجه الأعمال الإرهابية ضد قوات الأمن وقتل المفكرين والمنقذين ورجال المعرفة، تحطيم المدارس والجامعات وتدمير المنشآت الاقتصادية الحيوية وحتى الإبادة الجماعية بقتل النساء والشيوخ والأطفال والمواطنين العزل، واستهداف رموز الدولة والنظم السياسية الحاكمة خاصة عناصر الشرطة والأمن والجيش، واستهداف الهياكل القاعدية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني وتخريب المؤسسات العمومية والهجوم على الثكنات العسكرية ومراكز الأمن<sup>2</sup>.

كما عملت هذه الجماعات من خلال تكثيف أنشطتها الإجرامية على عزل الأنظمة السياسية العربية على الصعيد الدولي والدبلوماسي والتأثير على علاقاتها الخارجية بالقيام بعمليات اختطاف الأجانب للحصول على فديات لشراء الأسلحة وتمويل الجماعات الإرهابية.

### ثانياً: الجريمة المنظمة - Organized Crime

تحقق أهداف الجريمة المنظمة باستخدام وسائل العنف والتهديد والابتزاز والرشوة لإخضاع وإفساد المسؤولين في أجهزة إدارة الحكم أو أجهزة إدارة العدالة<sup>3</sup>، وتعتبر الجريمة المنظمة من أكثر الجرائم اللاتمائية التي تهدد أمن الأنظمة السياسية العربية لأنها تمس الإقتصادات الوطنية والموارد المادية للدولة مباشرة وتستعمل جماعاتها مختلف الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها كالتخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع جماعات أخرى كالإرهاب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سامية حميدي، أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنمية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص ص 92-98.

<sup>2</sup> - Hugh Robert, The Battlefield Algeria : 1998-2002, Studies In Broken Policy, London And New York Verso, 2003, P155.

<sup>3</sup> - محمد شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة: دار الشروق، 2004، ص 11.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص ص 17-18.

هذا ويعاني العالم العربي من التهديدات التي تترتب عن نشاط جماعات الجريمة المنظمة باعتبار أن نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل الإفريقي ودول الجوار، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية: تهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ففي الجزائر على سبيل المثال فإن مصادر السلاح الذي كان يهرب إلى السودان والتشاد وبعد اندلاع الأزمة في ليبيا مطلع سنة 2011 تغيرت الأوضاع وأصبحت ليبيا المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر وغالبا ما يتم نقلها عبر النيجر ومالي قبل دخولها الأراضي الجزائرية.

كما يعد المغرب الأقصى من أكبر مصادر المخدرات في العالم إذ أنتج سنة 2008 أكثر من 877 ألف من القنب الهندي، وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2009 فإن كميات المخدرات التي ينتجها المغرب الأقصى توجه للاستهلاك الإقليمي خاصة دول شمال إفريقيا وأوروبا<sup>1</sup>.

وإلى جانب تهديد المخدرات للاقتصادات العربية الوطنية فلها تأثيرات اجتماعية وأمنية خطيرة لمساهمتها في الكسب غير المشروع الذي يمس الجوانب الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي للمجتمع والعمل على زيادة حدة الفقر والبطالة وانتشار الأمراض كالإيدز ونشر الجريمة والتطرف والعنف داخل المجتمعات العربية.

### **ثالثا: الهجرة غير الشرعية – L'immigration Clandestine**

إذا ما تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية فإن العالم العربي يعد بمثابة مناطق عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية مرورا بالدول العربية في شمال إفريقيا وصولا إلى الجنوب الأوربي، أو من آسيا مرورا بدول الخليج العربي وصولا إلى روسيا وشرق أوروبا، ويصل عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي 55 ألف مهاجر غير شرعي يجني منه المهربون حوالي 100 مليون دولار أمريكي<sup>2</sup>.

تعمل الظاهرة على زعزعة الاستقرار الوطني للأنظمة السياسية العربية خاصة وأنه تنتج عنها مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي ناهيك عن الأمراض الخطيرة، واقتران شبكات التهريب بالجرائم المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتزوير العملات التي تروج في السوق الموازية تهريب الآثار والتحف الفنية والتاريخية

<sup>1</sup> - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التقرير السنوي للرقابة على المخدرات، نيويورك، منظمة الأمم المتحدة، 2009، ص 74.

<sup>2</sup> - المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة، نيويورك، منظمة الأمم المتحدة، 2007.

والمساس بالتراث الثقافي وهو ما يؤثر على الأمن الاجتماعي والاقتصادي ناهيك عن التأثير على علاقاتها الخارجية بين الدول العربية الطاردة والدول الأخرى الجاذبة<sup>1</sup>، حتى أنها انتشرت ظاهرة الخوف من الإسلام أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا بل ويربطون المهاجرين غير الشرعيين بالأعمال الإرهابية والجرائم المختلفة ناهيك عن اعتبارهم مصدرا لأزمات البطالة والسكن في الدول المستقبلية.

وبالنسبة للهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا فقد تفاقمت إذ تذكر البيانات المقدمة من قوات خفر السواحل الجزائرية عن 336 حالة اعتقال عام 2005 و1016 حالة عام 2006 و1335 حالة عام 2008 وتذكر هذه البيانات وفاة 232 مهاجرا في البحر وفقد 599 آخر بين عامي 2006 و2008<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: آليات واستراتيجيات مكافحة التهديدات الأمنية اللاتمائية

عملت أغلب الأنظمة السياسية العربية على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها واستقرارها على المستوى القطري والإقليمي وحتى العالمي.

#### أولاً: الجهود القطرية

تساهم الأنظمة السياسية العربية بكثير من المجهودات لمواجهة التهديدات اللاتمائية؛ وفيما يتعلق بالإرهاب فقد كانت الجزائر من البلدان الأولى التي أدانت هجمات الحادي من سبتمبر 2001 إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود السياسية ولا يحترم القيم الدينية أو الثقافية، وموقف الجزائر هذا نابع من معاناتها لأكثر من عقد من نقمة الإرهاب الذي تسبب في مقتل أكثر من 200 ألف شخص وأحدث أضرارا تجاوزت قيمتها 30 مليون دولار أمريكي<sup>3</sup>، إذ اعتمدت الجزائر قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية التي تعد من أهم السياسات الناجحة لحل الأزمة بدءا من سنة 1999 مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجع عودته والاستقرار والأمن للمجتمع<sup>4</sup>. وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذها إلى جانب العديد من التعديلات الدستورية والقانونية التي

<sup>1</sup> - ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008، ص 119.

<sup>2</sup> - سمير بودينار، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوروبا: الواقع وإمكانات الارتقاء، في أعمال الندوة الدولية: المغتربون العرب من شمال إفريقيا إلى المهجر الأوربي، القاهرة: جامعة الدول العربية، أبريل 2007، ص 07.

<sup>3</sup> - محند برفوق، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب، كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 06 جوان 2009، ص 01.

<sup>4</sup> - دستور 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 42.

تجرم الأفعال الإرهابية وتعاقب عليها بقسوة، إلى جانب منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب إذ تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر وإنشاء مجموعات الدفاع الذاتي والمدنيين 1994.

وفيما يخص الجريمة المنظمة فقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات في 09 ماي 1995، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 07 أكتوبر 2002، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003 لمكافحة الفساد في 25 أوت 2004<sup>1</sup>، وفي مجال تهريب السلاح والمتاجرة به قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي في 2011 بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لرصد ومنع تحركات الأسلحة من ليبيا ووصولها إلى الجماعات الإرهابية.

أما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية فالجزائر تتبع مجموعة إجراءات تنظيمية وأمنية تفرض تعزيز المراقبة على الحدود عن طريق: مجموعات حراس الحدود-GGF، حراس السواحل، مصالح شرطة الحدود بالإضافة إلى إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية-OCLCIC والفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية-BRIC.

### ثانيا: الجهود الإقليمية (العربية، الإفريقية)

حاولت جامعة الدول العربية وضع العديد من الآليات لمواجهة هذه ظاهرة الارهاب حيث اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورة انعقاده في 1996 مدونة سلوك للدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب في الأنظمة السياسية العربية والتأكيد على ضرورة مكافحتها في إطار من التعاون العربي والدولي<sup>2</sup>. كما أقر سنة 1997 إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب تهدف للحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة السياسية العربية بالتركيز على التدابير الوقائية وتحديث التشريعات لتجريم الأنشطة الإرهابية وتحديث جهاز الأمن وتطوير أساليب عمله<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد اللاوي جواد، الإرهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008، ص 217.

<sup>2</sup> - علي بن فايز الجحني، الجهود العربية في مكافحة الإرهاب في: الإرهاب والعولمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص 196.

<sup>3</sup> - علي بن فايز الجحني، نفس المرجع السابق، ص 198.



وأقر مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في أبريل 1998 التي نصت على تعريف الإرهاب وعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها إضافة إلى التعاون الأمني والقضائي. وفي دورة مجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في الجزائر في جانفي 2000، أكد المجلس على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل أشكاله من خلال التنفيذ الفعلي لمدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب<sup>1</sup> مع ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة والكفاح المسلح ضد الاحتلال والعدوان الخارجي.

كما عمل الإتحاد الإفريقي مند تأسيسه إلى تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية واعتمد الكثير من الآليات التشريعية والمؤسسية لمواجهة الظاهرة الإرهابية لأجل توفير الأمن والاستقرار في القارة<sup>2</sup>، لهذا اتجهت معظم الدول الإفريقية لتبني مقاربة تعاونية لهذا الغرض في إطار أجهزة الإتحاد الإفريقي كمجلس السلم والأمن الإفريقي، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول الإفريقية:

- مجلس السلم والأمن الإفريقي\*: وبموجب البرتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا عام 2004، تم تحديد التزامات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب واعتبار مجلس السلم والأمن الميكانيزم العملي عن تنسيق الجهود الإفريقية في المجال<sup>3</sup>.

- المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT\*: يقوم المركز بإجراء العديد من الدراسات والبحوث والندوات وتطوير البرامج التدريبية بمساعدة الشركاء الدوليين في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية ومساعدة الدول الإفريقية في تطوير الخبرات والإستراتيجيات الخاصة بمواجهة الإرهاب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع. ص 202.

<sup>2</sup>- حسين بلخيرات، المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي تحليل عوامل الاختلال، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://houcinbelkhirat.maktoublog.com> في: 2010/08/07.

\*- تأسس مجلس السلم والأمن الإفريقي عام 2004 بموجب برتوكول القانون التأسيسي الذي اعتمده الجمعية العامة للإتحاد الإفريقي في سنة 2002 ويسعى المجلس إلى تحقيق الأمن لشعوب القارة الإفريقية، يعقد المجلس دورات واجتماعات وندوات تتعلق بتسوية الأزمات في إفريقيا سواء داخل الدول أو بين الدول الإفريقية. انظر: أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 42، العدد: 169، القاهرة: جويلية 2007، ص 68.

<sup>3</sup>- إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 194.

\*\* - أنشئ هذا المركز عام 2004 ويوجد مقره في الجزائر العاصمة يعتبر من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي وله 42 فرع وطني وسبعة 07 فروع جهوية ويقوم بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب بين الدول الإفريقية كما يقوم بإجراء البحوث لمساعدة الدول الإفريقية على إدراك أسباب وخصائص الإرهاب في القارة وسبل مواجهته. للمزيد انظر: عمورة أعمار. نفس المرجع السابق، ص ص 108 و 109.

<sup>4</sup>- ج إسماعيل، إفريقيا تسعى لحل مشاكلها، مجلة الجيش، العدد: 155، الجزائر: أكتوبر 2009، ص ص 42 ، 48.

وعمل الإتحاد الإفريقي على إيجاد العديد من الآليات التشريعية والاتفاقيات لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا منها:

الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب 1999، خطة العمل الإفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب، القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا الذي وضع في 2002، مبادرة (بان ساحل- PAN SAHEL) في 2004<sup>1</sup>، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCT) التي أنشأت سنة 2005 وتقدر ميزانيتها بـ 500 مليون دولار وتركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>، القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم - Africom): ومقرها في شتوتغارت بألمانيا وتعمل على التخطيط الأمني والحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي<sup>3</sup>.

كما كان للأنظمة السياسية العربية جهود واضحة في مكافحة غسل الأموال فقد وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في تونس 1994، وأنشأت مجموعة من الدول العربية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 2004<sup>4</sup>.

كما انعقد في الرباط في 10 جويلية 2006 المؤتمر الأوروبي الإفريقي حول قضايا الهجرة بمشاركة 57 دولة أوروبية وإفريقية، كما دعت القمة المتوسطية بتونس عام 2003 الدول المغاربية لإيجاد مقاربة شاملة لمعالجة مشاكل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ومعالجة أسبابها في إطار احترام حقوق الإنسان<sup>5</sup>.

### ثالثاً: الجهود الأممية

كان تدخل المجتمع الدولي في مكافحة التهديدات اللاتماثلية ضروريا بسبب اتساع حدودها وتجاوز الحدود الوطنية فقد شددت الدول الأعضاء في إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في سبتمبر 2006 على أهمية الصكوك الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب، ومن بين الاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسية التي تتناول الإرهاب:

<sup>1</sup> -Elli Stephan, **Briefing: The Pan-Sahel initiative** , African affairs, vol 103, N°412, july 2004, p59.

<sup>2</sup> - Mary Jo Choete, **Trans-Sahara Contre terrorism initiative: Balance of power** , USAWC strategy research project, P4, Available Online At : <http://www.pdf.usaid.gov>

<sup>3</sup> - عبد الرزاق جاسم، **قيادة عسكرية أمريكية جديدة فرصة أمريكية ومحنة إفريقية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009.

<sup>4</sup> - عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني**، القاهرة: مكتبة دار الآداب، 2006، ص 101-103.

<sup>5</sup> - عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوروبية المتوسطية : استراتيجيات شراكة أم توظيف**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 05، الجزائر، جوان 2008، ص 67.

اتفاقية سنة 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية بشأن الأعمال الإرهابية على متن السفن، بروتوكول سنة 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، بروتوكول سنة 1988 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، اتفاقية سنة 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية، الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لسنة 1997، الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005<sup>1</sup>.

هذا وقد اعتُمدت في سنة 2006 إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز تنسيق واتساق الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمساعدة الدول الأعضاء<sup>2</sup>، بالإضافة إلى لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، وتسعى بمقتضى قرار مجلس الأمن 1373 الصادر في 2001 والقرار 1624 الصادر في 2005 إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء، دون أن يغفل الاجتماعات الخاصة التي تهدف لإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وعلى نفس النحو تضافرت الجهود الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة على غرار التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية عار الحدود الوطنية عام 2000 ودون إهمال دور الأنتربول في مكافحتها<sup>3</sup>، كما قدمت منظمة الأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الموقع بموجب قرار الجمعية العامة في نوفمبر 2000 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، كما أنشأت اللجنة العالمية للهجرة الدولية عام 2003 بدأت أعمالها في 2004 لأجل تقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - لجنة مكافحة الإرهاب، الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/terrorism>

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، اعتماد إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.un.org/arabic/terrorism>

<sup>3</sup> - عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، مصر: دار الكتب القانونية، 2006، ص ص 43-44.

<sup>4</sup> - أمانة محمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في أعمال الملتقى الوطني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية: آثارها الدولية حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الشلف، 05 ماي 2011، ص 05.

**المبحث الرابع: أثر المتغيرات العالمية الاجتماعية والثقافية على أمن الأنظمة السياسية العربية**

تم تخصيص هذا المبحث لرصد المتغيرات العالمية في المجال الاجتماعي والثقافي بدءاً بتنامي البعد الحضاري في العلاقات الدولية من خلال دراستي فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنغتون ومبادرة تحالف الحضارات ومن ثم التطرق إلى انعكاسات المتغيرات الثقافية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية.

**المطلب الأول: تنامي البعد الحضاري في العلاقات الدولية**

برز الحديث عن القضايا الثقافية ومسائل العلاقة بين الحضارات مع نهاية الحرب الباردة في أجندة النظام العالمي خاصة على إثر ظهور دراسة فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ ودراسة صامويل هنتنغتون حول صراعات الحضارات.

**الفرع الأول: فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ – The End Of History**

سادت إبان الحرب الباردة فكرة مفادها أن انهيار الاتحاد السوفياتي يعني نهاية التاريخ وانتصار الديمقراطية الليبرالية عبر العالم، وهو التوجه الذي عبرت عنه أطروحة المفكر الأمريكي ذو الأصل الياباني (فرانسيس فوكوياما-Francis Fukuyama) في كتابه (نهاية التاريخ وخاتم البشر – The The End Of History And The Last Man)<sup>1</sup>.

وعن مفهوم التاريخ الذي اتخذه فوكوياما فهو لم يقصد المعنى التقليدي أي باعتبار التاريخ سلسلة من الأحداث واستدل الكثيرون هنا بالعديد من الأحداث على الساحة الدولية على غرار حرب الخليج الثانية على استمرارية التاريخ وبالتالي خطأ فوكوياما، غير أن ما عبر عنه هو غير ذلك لأن التاريخ عنده هو عملية تتمثل في وجود تطور متلاحم للمجتمعات البشرية وليس معنى أن للتاريخ نهاية أن تنتهي الدورة الطبيعية من الولادة والحياة والموت إنما يعني أنه لن يكون ثمة مجال لمزيد من التقدم في تطور المبادئ والأنظمة السياسية وذلك لأن كافة المسائل الكبيرة حقا ستكون قد حلت<sup>2</sup>.

ذهب فوكوياما في دراسته إلى أن إجماعاً ملحوظاً قد ظهر في السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم واعتبر فوكوياما أنها قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ.

<sup>1</sup> - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص ص 08-07.

<sup>2</sup> - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 08.

إن الزعم بأن فترة الحرب الباردة ستعرف انهيار الأيديولوجيات وكل ما يمثلها من القوميات والديانات قد أثبت واقع فشله، حيث قد عرفت هذه الفترة عودة قوية للديانات العريقة على غرار الكونفوشيوسية والبوذية عامة والديانتين المسيحية والإسلامية خاصة إضافة إلى اليهودية التي لم يغيب دورها في خضم صراع الأيديولوجيات مما دفع بالعديد من الباحثين للحديث عن صراع أو صدام بين الحضارات ذو الخلفية الدينية.

### الفرع الثاني: صامويل هنتنغتون وصدام الحضارات - The Clash Of Civilization

نشرت أطروحة (صدام الحضارات-The Clash Of Civilization) لصاحبها (صامويل هنتنغتون- Samuel Huntington) في المجلة الأمريكية (شؤون خارجية-Foreign Affairs) الأمريكية سنة 1993 ثم نشرت في شكل كتاب في العام الموالي بعنوان (صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي- The Clash Of Civilization And The Remaking Of World Order)؛ وقد تمحور التصور النظري لهنتنغتون حول فكرة أساسية مفادها أن الهوية الثقافية التي تعني في أوسع معانيها الهوية الحضارية هي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة والخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط المعارك في المستقبل، وبناء على هذا فإن هنتنغتون يصرح بأن أهم النزاعات في المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التماس الثقافية التي تفصل حضارة عن أخرى<sup>1</sup>.

يحاول هنتنغتون في أطروحته تفسير السياسة العالمية بعد الحرب الباردة اعتمادا على المدخل الحضاري، فهذا المدخل حسبه يفسر الكثير من التطورات المهمة في الشؤون العالمية على غرار تفكك الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا والحروب الدائرة في إقليمها وصعود الأصوليات الدينية عبر العالم ومقاومة الأنظمة السياسية الإسلامية والضغط على العراق وليبيا وجهود الأنظمة السياسية الإسلامية والكونفوشيوسية للحصول على الأسلحة النووية<sup>2</sup>، بل وكذا تصاعد ظاهرة (الإسلاموفوبيا- Islamophobie) بإظهار الإسلام كعدو يهدد الحضارة الغربية المسيحية حسب توصيف هنتنغتون وقد صادفت هذه الأطروحة رأيا عاما غربيا هيئاته وسائل الإعلام وشحنته بفكرة الخوف من الإسلام وكرهيته على اعتبار أنه الرديف للبربرية والانغلاق. ومن أسباب الصدام بين الحضارات كثافة التفاعلات والاحتكاكات بينها بسبب تطور وسائل النقل والإعلام والاتصال مما يؤدي إلى تنامي الوعي الحضاري المشترك داخل الحضارة الواحدة.

<sup>1</sup> - محمد علي صالح، صامويل هنتنغتون: الصدام بين الحضارات والغرب الثقافي أولا، المجلة، العدد 1101، 01 إلى 2001/03/24، ص 50.

<sup>2</sup> - صامويل هنتنغتون، إذا لم تكن حضارات فماذا تكون إذا؟، مجلة شؤون الأوساط، العدد 26، جانفي- فيفري 1994، ص 201.

أثارت دراسة هنتنغتون الكثير من الجدل وأدت إلى تزايد الدعوات إلى حوار الحضارات فقد قامت العديد من المبادرات لإجراء هذه الحوارات من أهمها: إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في 04 نوفمبر 1998 بإعلان عام 2001 عاما للحوار بين الحضارات، وكذا إعلان طهران الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في ماي 1999، إضافة إلى نموذج الحوار الرباعي المصري-الإيراني-الإيطالي-اليوناني بناء على مبادرة إيرانية سنة 1999<sup>1</sup>.

يعتبر موضوع حوار الحضارات من أكثر المواضيع إثارة للجدل في حقبة ما بعد الحرب الباردة فبينما يذهب بعض الدارسين إلى أن صراع الحضارات سيكون هو الطابع المميز لتلك الحقبة يذهب آخرون إلى القول أن حوار الحضارات<sup>2</sup> لا بد وأن يكون هو ذلك الطابع، هذا في الوقت الذي يشكك فيه البعض في المقولتين معا باعتبارهما واجهة للسيطرة الغربية، خاصة وقد ظهرت العديد من الدراسات التي انتقدت طرح هنتنغتون\*.

حيث يرى الدكتور (محمد سعدي) في كتابه (مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة السلام) أن خطاب هنتنغتون يسعى إلى الترهيب والتخويف من الإسلام والمسلمين الذين اعتبرتهم دمويين ينشرون العنف والرعب والحروب<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: مبادرة تحالف الحضارات - The Alliance Of Civilizations

في مقابل فكرة صدام الحضارات ظهرت أفكار عديدة مناقضة لها على غرار التعارف والتفاهم والتعايش بين الحضارات والثقافات وبين الأمم والمجتمعات، حيث خصصت الأمم المتحدة سنة دولية لحوار الحضارات هي سنة 2001 وعقدت من أجلها العديد من الندوات والمؤتمرات خصوصا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي وضعت العلاقات بين الثقافات والحضارات على المحك، كما جاء الحديث عن فكرة أخرى عرفت بفكرة (تحالف الحضارات-The Alliance Of Civilizations) التي دعا إليها رئيس الوزراء الإسباني

<sup>1</sup> - عاطف السعداوي، مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 17-18 ديسمبر 2002،

<sup>2</sup> - محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 88.

\* - على غرار ما جاء في انتقادات تودورف صاحب كتاب (الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات)، وهارولد مولر صاحب كتاب (تعايش الثقافات)، وكذا انتقادات ادوارد سعيد والكثيرون.

<sup>3</sup> - عتيقة بن يحيى، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان: دراسة حالة دارفور- السودان 2003: واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: استراتيجيات ومستقبلات، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2008، ص ص 25.

(جوزيه لويس رودريغيز ثاباثيرو - José Louis Rodriguez Thabathéro) في أعقاب تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004.

عبرت فكرة تحالف الحضارات عن موقف اتصف بالحكمة وبعُد النظر وقطعت الطريق على من كان يريد توظيف مثل تلك الأحداث باتجاه تعزيز مقولة صدام الحضارات أي الكراهية تجاه الإسلام وربطه بالإرهاب ودعت الفكرة في المقابل إلى تحريك الموقف الدولي باتجاه تحالف الحضارات في مواجهة الإرهاب الذي بات عابرا للدول والمجتمعات حيث شرح ثاباثيرو فكرته عن تحالف الحضارات بقوله: "بدلا من حوار الحضارات ندعو إلى فكرة شديدة الفعالية هي تعارف الحضارات".\*

شارك (ثاباثيرو) في اجتماع القمة العربية الذي عقد بالجزائر في مارس 2005 ودعا القادة العرب إلى دعم وتأييد مبادرته حول تحالف الحضارات للقضاء على الإرهاب وتجاوز الفجوة بين الشرق والغرب، وقد نجح في حشد تأييد دولي لمبادرته فكسب دعم الإتحاد الأوروبي والجامعة العربية والمؤتمر الإسباني اللاتيني، كما حظيت الفكرة بتأييد (كوفي عنان - Kofi Anane) الذي أطلقها رسميا في 14 جوان 2005 بإقرار تشكيل فريق عمل رفيع المستوى لإعداد برنامج عمل التحالف بين الحضارات أطلق عليها (لجنة الحكماء) وتشكلت من 17 عضوا.

عقد الاجتماع التأسيسي لما عرف بمجموعة الأمم المتحدة حول تحالف الحضارات في 27 نوفمبر 2005 في جزيرة مايوركا الإسبانية وعقد اجتماعها الثاني في العاصمة القطرية الدوحة في 26 فيفري 2006؛ وتأتي هذه الاجتماعات قصد بلورة وصياغة فكرة تحالف الحضارات ومحاورها وفلسفتها وتقديم برنامج عمل متكامل إلى الأمين العام للأمم المتحدة أواخر 2006، وتجاوبا مع هذه الفكرة في النطاق العربي والإسلامي عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ندوة دولية في تونس حملت عنوان (الحضارات والثقافات الإنسانية من الحوار إلى التحالف) في 30 جانفي 2006<sup>1</sup>.

يتبنى تحالف الحضارات مقاربة قائمة على الاحترام المتبادل فيما بين الثقافات والتركيز على موضوع الترابط بين كافة المجتمعات فيما يخص مواضيع التنمية والأمن والبيئة والازدهار كما تهدف المبادرة إلى تكوين إرادة سياسية مشتركة لأجل مواجهة الأحكام المسبقة والفهم الخاطئ لمختلف الثقافات والأديان.

\* - وهذا في خطاب بعث به إلى الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (كوفي عنان - Kofi Anane) بعد أحداث مدريد وكان أول المساندين لهذه الفكرة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) ودعا إلى التضامن العالمي مع الفكرة.  
1 - زكي الميلاد، من حوار الحضارات إلى تحالف الحضارات، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 15 جويلية 2005، ص 02.

تم إنشاء (مجموعة الأصدقاء لغرس ثقافة الملكية الدولية للتحالف) وقد توسعت بشكل ملحوظ فهي تضم أكثر من 130 عضو من 23 منظمة و16 بلدا<sup>1</sup>، بالإضافة إلى العديد من المنتديات السنوية فقد عقد المنتدى الأول في 15 و16 كانون الثاني 2008 في مدريد ويكتسب أهمية خاصة من حيث كونه المنتدى الأول الذي تنتقل فيه مبادرة تحالف الحضارات إلى المستوى العالمي كما عرض مراجعة هامة لتوجهات التحالف، عقد المنتدى الثاني في اسطنبول 6 و7 نيسان 2009 وانتهى بنجاح المرحلة التأسيسية للتحالف والانتقال إلى مرحلة التنفيذ، ثم عقد منتدى ريو دي جانيرو في 28 و29 أيار 2010 الذي أكد على الطابع العالمي لأهداف وقيم التحالف، وعقد منتدى الدوحة في 11 و13 كانون الأول 2011 الذي يهدف إلى إقامة صلة بين أهداف التحالف والأهداف الألفية الإنمائية، عقد منتدى اسطنبول في 31 حزيران 2012 كما عقد المنتدى الخامس لمبادرة تحالف الحضارات في فيينا يومي 27 و28 شباط 2013.

إضافة إلى الاستراتيجيات الإقليمية التي تضع إطارا لتعاون ملائم بين البلدان التي تنتمي إلى نفس المنطقة بهدف تعزيز حوار الثقافات على غرار الاستراتيجية الإقليمية لجنوب شرق أوروبا في سراييفو 14 كانون الأول 2009 أعقب ذلك اعتماد الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الإسكندرية 15 و16 تموز 2010 وكذا الاستراتيجية الإقليمية لأمريكا اللاتينية في ريو دي جانيرو ثم في بيرو في آذار 2011.

هذا دون إغفال الخطط الوطنية التي دعا التحالف إليها على الصعيد الوطني وتحوي هذه الخطط العديد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز التبنّي الوطني للتحالف وخلق بيئة من الانسجام بين الثقافات داخل بلد معين على غرار: تركيا، إسبانيا، الأرجنتين، ألبانيا، البرازيل، بلغاريا، الجزائر، جمهورية التشيك، الدانمارك، المملكة المتحدة، مونتني نيغرو، قطر، الكويت، مالطا، البرتغال، رومانيا، الإتحاد الأوروبي، سلوفينيا، ونيوزيلندا.

#### الفرع الرابع: الأطروحات الغربية والأنظمة السياسية العربية

ظهر حوار الحضارات لأول مرة بعد الحرب الباردة في أدبيات المؤتمر البرلماني الأول للأمن في البحر المتوسط الذي عقد في اسبانيا 1992، وقد حدد المؤتمر ثلاث مجالات للتعاون في البحر المتوسط هي: التعاون السياسي الأمني، التعاون الاقتصادي والحوار بين الحضارات الذي يندرج تحته التعاون الثقافي في إشارة إلى المبادئ العالمية والقيم المشتركة ومبادئ الفهم المتبادل والتسامح والتعاون في ميادين الثقافة والرياضة وحقوق الإنسان.

<sup>1</sup> - [www.unaoc.org](http://www.unaoc.org)



وقد تعطل البعد الثقافي الحضاري للمشاركة الأوروبية المتوسطة بسبب إصرار الإتحاد الأوربي على اعتماد قيمه كأساس لتلك المشاركة كما جاء في الوثيقة التي أصدرها الإتحاد بعنوان: الاستراتيجية المشتركة تجاه الإقليم المتوسطي في 16 جوان 2000، وقد تحدثت الوثيقة عن سعي الإتحاد الأوربي إلى دفع شركائه في البحر المتوسط إلى تغيير القيم المتعلقة بعقوبة الإعدام والمواريث والأحوال الشخصية وهي كلها قيم كامنة في الشريعة الإسلامية مما يعني أن تعديلها هو تعديل الشريعة<sup>1</sup>.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية لترفع من أهمية حوار الحضارات بعد أن بدا أن نبوءة هنتنغتون تتحقق تدريجيا في شكل صدام استراتيجي بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية حيث اتهمت هذه الأخيرة دول الأولى بالمسؤولية عن الهجمات التي وقعت، وشنت حربا شاملة ضد الإرهاب الذي صادف أنه يتركز تقريبا في دول العالم الإسلامي من اندونيسيا إلى الجزائر مرورا بأفغانستان وهكذا أدت هذه الأحداث إلى تسريع وتيرة المبادرات الفكرية والنماذج التطبيقية لحوار الحضارات منها:

مبادرة جامعة الدول العربية في نوفمبر 2001، مشروع المنظمة الفرنكوفونية الدولية في أكتوبر 2001، مبادرة الفاتيكان في نوفمبر 2001، الحوار الحضاري بين منظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الأوربي 12-13 فيفري 2002، نموذج الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي في البحرين 13-14 مارس 2002. وقد اعتبر هنتنغتون أن أحداث 11 سبتمبر أهم تطبيق لنظريته، فلم تكن حربا بين دول كما في القرن التاسع عشر ولا بين أيديولوجيات كما في القرن العشرين، بل كان هجوما لمجموعة إسلامية منظمة ضد صورة الحضارة الغربية وكان المنفذون للهجوم ينتمون للحضارة الإسلامية.

### **المطلب الثاني: منظومة حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة**

أصبح التفاعل مباشرا بين الفرد والعالم بفعل تخطي الحدود بعد أن فقدت هذه الأخيرة خاصيتها في ربط الإنسان القومي بالعالم<sup>2</sup>، حيث تتداخل سياسات الدول مع القانون الدولي الذي ترسم أطره قرارات مجلس الأمن والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الدرجة التي زالت معها الحدود الفاصلة بين (حق

<sup>1</sup> - السيد ياسين، المتغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية، 14 مارس 1994، ص 27.

<sup>2</sup> - عبد الله عثمان التوم، عبد الرؤوف محمد آدم، العولمة دراسة تحليلية نقدية، لندن: دار الوراق، 1999، ص 27.

التدخل الإنساني) وحق (ممارسة الدول لسيادتها الوطنية)؛ فانتهت مرحلة سيادة القانون الدولي المنظم للدول بدخول فاعلين دوليين جدد من منظمات إرهابية وأحزاب تحرر وطنية وأفراد وحتى منظمات حقوق الإنسان. دخل المجتمع الدولي في هذه المرحلة حقبة جديدة من التطور والتغير وغدت مفاهيم مثل المصلحة الوطنية والسيادة فاقدة لقدسيتهما لمصلحة العدالة الإنسانية أو العدالة الدولية، وبما يوحي بالتعارض الصارخ بين قواعد النظام الدولي القديم التي أرسيت في القرن الماضي بفعل ميثاق الأمم المتحدة ونظام دولي يتشكل يستمد أسسه من الحقوق التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تعد ركيزة من ركائز النظام الدولي السابق تأسست عليه الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والتي تضمنت في عالم اليوم حقوق الفرد ضد استبداد الدول، إلا أنه مازالت الدول الكبرى تتعاطى مع هذه المفاهيم وفق ميزان المصلحة وهو ما يمكن أن نتلمسه من خلال إمعان النظر والتفكير في آلية التعامل الدولي فيما يخص القضايا الدولية<sup>1</sup>.

أما الإشكالية التي يطرحها البحث في مسائل حقوق الإنسان تتمحور حول اعتبارها عالمية أم معولمة، عالمية بمعنى قابلية مبادئها للتطبيق في كافة المجتمعات الإنسانية أيًا كانت الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر مع مراعاة أما معولمة فيقصد بها أن مفاهيمها وأسسها حول حقوق الإنسان هي التي تسود خاصة بعد الحرب الباردة.

### الفرع الأول: عالمية حقوق الإنسان

لا تعني العالمية تراجع أو تهميش وإلغاء الهوية الوطنية، كما أن الانتماء الإنساني لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للأسرة والجماعة أو الأمة كما أن التواصل مع القضايا العالمية كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والفقر والانفجار السكاني لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية أو المحلية التي سنظل ملحة كما كانت حيث سنبقى الهوية الوطنية قائمة بل وستعزز لكن ستنمو بجانبها الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية<sup>2</sup>. نعيش اليوم عصر العالمية في ظل استحالة انغلاق الدول في إطارها القومي، وكل الأنظمة بما فيها الأنظمة السياسية العربية لا يمكن أن تكون بمعزل عن التأثير بالآخرين<sup>3</sup>.

دخل الصراع في مرحلة الحرب الباردة في مجال حقوق الإنسان ضمن الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك، التي حاول كل منها أن يثبت أحقية الحقوق التي يؤمن بها، فضلاً عن المحاولات المتكررة لانتهاك كل منها لحقوق الآخر<sup>4</sup>، وفي هذه المرحلة ظهرت العديد من المواثيق الدولية

1- عماد مؤيد، انتهاك السيادة بين كوسوفو وكردستان العراق، الصباح، العدد 1345، 2008/3/17.

2- عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، السنة 24، العدد 278، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان، أبريل 2002، ص33.

3- عبد الله عثمان التوم، عبد الرؤوف محمد آدم، مرجع سابق، ص 28.

4- سناء كاظم كاطع، الفكر الإسلامي المعاصر، دار الغدير: منشورات لسان الصادق، 2005، ص65.

التي حاولت تأكيد حقوق الإنسان في العالم كان أهمها هو الميثاق العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول 1948 بمواده الثلاثين<sup>1</sup>.

يحمل الميثاق العالمي لحقوق الإنسان حسب تعبير الدكتور (رياض عزيز هادي): "صفة العالمية أي الشمولية كونه يحقق أو يدعو إلى تحقيق حقوق الإنسان لكافة شعوب العالم وأمه، فضلاً عن أنه يعني قابلية مبادئه على التطبيق في المجتمعات الإنسانية كافة بغض النظر عن أية تمايزات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية قد تميز مجتمعاً عن الآخر"<sup>2</sup>، والعالمية في مجال حقوق الإنسان تعني تقديم مفاهيم يشارك جميع أعضاء المجتمع الدولي في تنسيقها وصياغتها بشكل يؤدي إلى وجود اتفاق بين الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات، لكن ما يلاحظ أن هذا الميثاق قد عبر عن وجهة نظر الدول الغربية فلا يوجد سوى محاولة لتثبيت المذهب الفردي حيث جاء في مقدمة الإعلان إشارات لأساس فردي، حيث تذكر عبارات (كل شخص، كل فرد، كل إنسان)<sup>3</sup>.

وبانتهاء الحرب الباردة وبروز متغيرات دولية جديدة حولت بعض المفاهيم العالمية باتجاه جديد مؤطرة بإطار غربي- أمريكي بما فيها حقوق الإنسان لذلك سعت الولايات المتحدة إلى تعميم مفاهيم حقوق الإنسان من الخصوصية إلى العالمية ومحاولة فرضها خصوصاً وقد تراجعت مع بروز هذه المتغيرات مفاهيم "السيادة الوطنية" ولم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت إلى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة وأصبح من حق المجتمع الدولي التدخل في حماية حقوق الإنسان وليس ثمة تقنين دولي لهذا الحق. وبذلك انتقلت حقوق الإنسان إلى مرحلة جديدة بشكل لا تعرف الحدود ولا الدول فأصبح الإنسان مواطناً في هذا العالم في أية منطقة منه وأينما وجد انتهاك حقوق الإنسان فإن المجتمعات تثور ضده وتقف موقف الاستنكار على مستوى الدول وضد السلطات الدكتاتورية بحيث لا يمكن انتهاك حقوق الإنسان وحرمان المواطنين من الحقوق واضطهادهم<sup>4</sup>.

وعلى هذا الأساس حظيت حقوق الإنسان في هذه المرحلة باهتمام كبير بل هي اليوم واحدة من الاهتمامات الدولية بقدر ما هي عبء وطني في بعض دول العالم وهذا تأتي تجاوباً مع تيار عالمي عارم<sup>5</sup> والتي من أهم إفرازاته ديمقراطية العالم التي تشير إلى التزايد الملحوظ في عدد الدول الديمقراطية خلال السنوات العشرة الأخيرة وتراجع عدد الدول والحكومات السلطوية الفردية والتي تكثر من انتهاكاتها لحقوق

1 - نص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على كرامة وحقوق الأفراد وضرورة التمتع بها وهذا واضح في مختلف مواد انظر مواد الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

2 - رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية، العدد 19، 2000، ص 23.

3 - سناء كاظم كاطع، مرجع سابق، ص 95.

4 - عزيز جبر شيال، التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، مجلة أوراق عراقية، العراق: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد 2، نيسان 2005، ص 22.

5 - رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم: قضايا وتحديات، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية، العدد 16، 1997، ص 44.

الإنسان وحرياته لذا فإن أبرز معالم القرن الواحد والعشرين هو بروز نظام عالمي جديد يبدو من الوهلة الأولى أكثر ديمقراطية وأكثر ليبرالية من النظام العالمي القديم.

إن أهم ما يستخلص من ميثاق الأمم المتحدة أن حقوق الإنسان في الدولة ليست من الاختصاصات المطلقة للحكومات التي يمكنها أن تضع ما تشاء من القوانين على أن لا تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وأن تراعي هذه الحقوق<sup>1</sup>. وأن المواطنين في أي دولة لهم الحق في الشكوى إلى جهات دولية حين تتعرض حقوقهم للانتهاك من قبل حكوماتهم وقد لا تستطيع الحكومات تنفيذ مستويات الحقوق الإنسانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بسبب قلة الموارد المالية ولكن لا يجوز أن تقدم خدماتها على أساس التمييز العنصري أو الديني أو اللغوي بين المواطنين.

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة احترام حقوق الإنسان من الأهداف الرئيسية للمنظمة إذ يعتبرها الفصل الثاني من الشروط الرئيسية لقبول واستمرار عضوية الدولة بالأمم المتحدة بحيث يمكن فصلها إذا ما انتهكت هذا الهدف الرئيسي ويمكن أن تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي ومؤسساته وفي مقدمتها الأمم المتحدة. من هنا يجب أن يكون هذا التفسير لنطاق سيادة الدولة مفهوماً لحكومات الدول النامية ومفهوماً لدى المدافعين عن حقوق الإنسان لإدراك مدى حقهم في الدفاع داخلياً ودولياً<sup>2</sup>.

إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مترابطة وشاملة وذات طبيعة عالمية ملزمة بما يلزم الأطراف الدولية بتعزيزها وحمايتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية<sup>3</sup>. وهذا ما أشار إليه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 والذي تمخض عنه الإعلان في الدورة 49 للجمعية العامة عام 1994: "ينبغي الاعتراف بأن جميع حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وأنه مع وجوب مراعاة أهم الخصائص المميزة الوطنية والإقليمية ولمختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية فإن واجب الدول بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية أن تعمل على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها".

إن عالمية حقوق الإنسان تعني قابلية مبادئها للتطبيق أو بالأصح وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الإنسانية أياً كانت التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر، كما أن عالمية حقوق الإنسان تنبع من حقيقة أن كل الحضارات قد أسهمت في تقديم قيم حقوق الإنسان ودعم مسيرتها رغم أن الغرب يحاول أن يؤكد على أن مفاهيمه ودوره في حقوق الإنسان أخذ طابعاً عالمياً خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق<sup>4</sup>.

1 - عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مرجع سابق، ص32.

2 - جمال عبد اللطيف الرفاعي، منظومة حقوق الإنسان، عمان: دار النشر للنشر والتوزيع، 1997، ص18.

3 - صلاح حسن مطرود، العولمة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عن: مجموعة باحثين، العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، 1999، ص216، ص222.

4 - رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الإنسان، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العدد 19، 2000، ص99.

بيد أن التسليم بعالمية حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة نفي الخصوصيات الثقافية والحضارية لهذا الشعب أو لهذه المجموعة من الشعوب أو تلك والسبب في ذلك يرجع إلى أن هناك قاسماً مشتركاً على مستوى بعض المفاهيم بين النظم القانونية والثقافات المختلفة فيما يتصل بحقوق الإنسان إلا أنه صحيح أيضاً وبالقدر ذاته أنه توجد ثمة خصوصيات من الضروري عدم إغفالها أو التغاضي عنها؛ وهذه الخصوصيات قد يكون مصدرها القيم الدينية أو النظام العام أو الآداب أو السنن والعادات والتقاليد والأعراف واتساقاً مع ذلك فإنه يكون من صميم حقوق الإنسان حق كل فرد أو جماعة في أن يشعر باختلافه وتميزه عن الآخرين<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس فإن فكرة العالمية في حقوق الإنسان تمثل إضافة نوعية مهمة عبر إفساح الطريق للوصول بحقوق الإنسان إلى درجة أبعد مما يمكن أن يتفق عليه المجتمع الدولي باعتبار أن الأمم والشعوب تختلف فيما بينهما اختلافاً من ناحية الحضارة والثقافة وبالتالي فإن لكل أمة أو دولة ثقافة خاصة بها وهذه بمثابة علامات حضارية لتلك الأمة أو الدولة.

### الفرع الثاني: عولمة حقوق الإنسان

من التجليات السياسية للعولمة هي النزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد تُثار أسئلة حول وجود إجماع على احترام مواثيق حقوق الإنسان أو وجود نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق حقوق الإنسان العالمية<sup>2</sup>، حتى ظهرت قنوات عديدة يمكن من خلالها أن يتفاعل الفرد مع الوضع الدولي الراهن باعتباره أحد المخاطبين في القانون الدولي؛ حيث أن أية انتهاكات لحقوقه تعد إحدى الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية وهذا يعد بحد ذاته تطوراً مهماً في ميدان حقوق الإنسان<sup>3</sup>.

كما ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وحياته المدنية والسياسية في ظل العولمة مثل حقه في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته وحقه في المشاركة السياسية والترشح والانتخاب والتصويت، وقد تزامن ذلك مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية<sup>4</sup> حيث يقول (زينغبر بريجنسكي) في هذا الصدد: "إن حقوق الإنسان كانت هي الرهان الأساسي في الحرب الباردة وأن التزام الغرب بحقوق الإنسان وإيمانه العميق بها

1 - عامر حسن فياض، أثر تدريس حقوق الإنسان في تعزيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر، أوراق عراقية، بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد 1، 2005، ص15.

2 - J.H.Mittleman, **The Globalization Syndrome**, Princeton: Princeton University Press, 2000, P 111.

3 - سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان: منشورات الأهلية، 1999، ط1، ص54.

4 - عبد الخالق عبد الله، النظام الدولي الجديد: الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان 1996، ص56.

هو سبب قوته وأن السماح بحرية الاختيار في مواجهة التعنت والإكراه الأيديولوجي هو الذي يعد نهاية للحرب الباردة في مفهوم الغرب<sup>1</sup>.

لمسايرة مختلف التحولات التي مست الساحة الدولية بعد الحرب الباردة استصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة سنة 1989 تدعو فيها لتنظيم مؤتمر عالمي ثاني حول حقوق الإنسان. ولتحقيق توافق عالمي حول معضلي النسبية والتكامل من جهة والإلزامية والمسؤولية من جهة ثانية دعت هذه اللائحة أيضا لتنظيم مؤتمرات جهوية\* لتقديم بدائل جماعية في المؤتمر الثاني، وبناء على ذلك نظمت ثلاث مؤتمرات جهوية تحضيرية في تونس (نوفمبر 1992) للدول الإفريقية في سان خوزي (جانفي 1993) بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاربيبي، وبانكوك (مارس-أفريل 1993) بالنسبة لآسيا تحضيريا لمؤتمر فيينا (جوان 1993).

خرجت هذه المؤتمرات الجهوية بتصورات متباينة تعكس طبيعة البناء القيمي لكل جهة جيوسياسية وكذا أولوياتها التنموية (بالمعنى الإستراتيجي الواسع) ومدى اندماجها في سيرورة العولمة<sup>2</sup>.

ركزت الوثيقة النهائية لمؤتمر سان خوزي على مبادئ التنوع الثقافي واختلاف هذه الدول في أولويات تعاملها مع القيم الحقوقية بحيث تعطي الأسبقية للحقوق الهادفة لترقية المستويات المعيشية للإنسان من خلال تحقيق الأدنى المطلوب من الكرامة الإنسانية بتحسين الظروف المعيشية لشعبها. فأولوياتها هي التمكين الحقوقي للسكان في ظل الاحترام الدولي المتبادل للاختصاص الداخلي للدول وقداسة مبدأ السيادة الوطنية، ورفض التصورات القصرية الموجهة خارجيا للمرجعيات القومية الوطنية.

وهذا ما ذهب إليه أيضا الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر الجهوي لإفريقيا (تونس، نوفمبر 1992)، إذ تؤكد الديباجة على أولوية الحقوق المرتبطة بالتنمية و(الأمن الوجوداني - Existential Rights) للإنسان الإفريقي ومبدأ تصفية الاستعمار عن طريق تفعيل حق الشعوب في تقرير المصير. هذا في حين ركزت الدول الآسيوية من إعلان بانكوك أفريل 1993 على ضرورة إعطاء الأسبقية للمرجعية القومية المطلقة ل(القيم الآسيوية المشتركة - Asian Values) وهذا ما ذهب إليه ديباجة إعلان بانكوك التي اعتبرت فرض قيم حقوق الإنسان كتدخل في مجال الاختصاص التشريعي الداخلي وفرض (مرفوض) لهيكله قيمية هرمية

<sup>1</sup> - زينغيو بريجنسكي، انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان 1990، ص ص 206، 207.

\* - على غرار أوروبا، أمريكا اللاتينية والكاربيبي وإفريقيا.

<sup>2</sup> - Elinor Ostrom, A Behavioral Approach To The Rational Choice Theory Of Collective Action, American Political Science Review, N° 92, March 1998, PP 16-21.

وعالمية قائمة على تفوق القيم الغربية على قيم الحضارات الأخرى التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني<sup>1</sup>.

ومن أجل تحقيق كرامة الإنسان دعت الدول الآسيوية لضرورة عدم التعامل مع النسق الحقوقي العالمي كمرجعية وحيدة وإلزامية ولا بتوظيفها سياسيا لزعزعة استقرار دول المنطقة التي تؤمن بقيم حضارية-ثقافية مشتركة، وفي ظل الاعتراف بالتمائل المعياري لبعض القيم مع الحقوق الوجدانية المنصوص عليها في الصكوك الحقوقية العالمية.

كما أن إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي انبثق عن أشغال المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان جوان 1993؛ المكون من 39 فقرة وبرنامج عمل من 100 خطوة انضمت إليها 172 دولة وحددت لأول مرة القيمة العالمية لهذه الحقوق التي تتخذ من الأصل الإنساني مصدرها المطلق كما اعترفت هذه الدول بالصفة الإلزامية والتكاملية والعملية لهذه الحقوق التي لا يمكن تجزئتها أو التعامل معها بانتقائية فهي حقوق مؤسسة لنمط قيمي جديد يربطه العضوي بالديمقراطية المشاركة واقتصاد السوق الحر<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: انعكاس المتغيرات الثقافية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة (التميط - Uniformolisation) أو (التوحيد - Unification) الثقافي للعالم\* الذي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية التي تعد أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الذبوع والانتشار<sup>3</sup>.

### الفرع الأول: أثر الأبعاد الثقافية للعولمة على أمن الأنظمة السياسية العربية

نتج عن الانفجار المعرفي الذي جاء موازيا لظهور العولمة الثقافية صعوبة التكيف معه إضافة إلى تبعات الثورة التقنية التي أدت إلى سعة المعلومات وتشابكها مع زيادة الترابط بين وحدات المجتمع الدولي، وتتجسد نزعة التتميط من خلال سعي قوى العولمة نحو نشر وتعميم أسلوب العيش الغربي بدعوى

<sup>1</sup> - Cf J.Donnely, **International Human Rights**, Boulder: Westview Press, 1998 / T. Dunne & N.Wheeler, eds: **Human Rights In Global Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

<sup>2</sup> - D.Barlett and W.hunter, **Market structures, Political Institutions And Democratization: The Latin American and East European Expériences**, Review of International Political Economy, 1997, pp.94-111.

\* - على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التي عقدت اجتماعاتها في مدينة ستوكهولم عام 1998.

<sup>3</sup> - أحمد مصطفى عمر، **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2000، ص 71.

(التحديث - Modernisation) أي رفع المستوى الحضاري إلى المستوى العالمي وهذا بفضل ما تتوفر عليه من أدوات اتصال وتقنيات<sup>1</sup>.

### أولاً: الأبعاد الثقافية للعولمة

تسعى العولمة ذات البعد الثقافي إلى ترسيخ مجموعة من القيم الثقافية الجديدة:

- التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية من خلال الاهتمام بالماديات فتتجه آليات العولمة الثقافية كالسينما العالمية وبعض القنوات الفضائية إلى التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي<sup>2</sup>، ناهيك عن الاضمحلال الذي تسببه لنظام القيم والأخلاق فيكسر منظومة جديدة من المعايير التي ترفع من قيمة المنفعة الفردية الأنانية وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك للفرد<sup>3</sup>.

- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية فتضطر إلى التخلي التدريجي عن سماتها وقيمتها لصالح الثقافة العالمية الواحدة<sup>4</sup> من خلال التركيز على الصورة وهي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها على أوسع نطاق جماهيري لأنها لا تحتاج إلى المصاحبة اللغوية لتصل إلى الفرد في عقر بيته عكس الثقافة المكتوبة نظراً لتراجع معدلات القراءة أمام هجمة الإعلام السمعي البصري.

ويعود السبب في هيمنة الثقافة الغربية بصفة خاصة على الثقافة الإنسانية إلى سيطرة الدول الغربية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات وكذلك على إنتاج المادة الإعلامية والثقافة الإعلانية وكذا كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم<sup>5</sup>، كما تهيمن شركات الإعلان الغربية وخاصة الأمريكية على عمليات التسويق العالمي مما أكسبها قدرة على تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقين.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة المهاجرين فهي خليط من الجماعات العرقية والثقافات ليست هوية ثقافية خاصة مما جعل الثقافة الأمريكية تلقى القبول لدى مختلف الشعوب التي تجد فيها بعض ملامح

1 - محمد شقشوق، العولمة الثقافية: المفهوم والتجليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2011، ص 141.

2 - ماجدة صالح، الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها، مؤتمر العولمة والعالم العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ماي 2000، ص 68.

3 - عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1998، ص 96.

4 - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 95.

5 - مصطفى منصور ممدوح محمود، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 76.



ثقافتها. دون أن نهمل قوة الاقتصاد الأمريكي التي هيأت لازدهار صناعة الثقافة كالسينما والنشر والموسيقى والتلفزيون<sup>1</sup>.

### ثانياً: واقع أمن الأنظمة السياسية العربية من المشهد الثقافي العالمي

لا يمكن إغفال تأثيرات العولمة الثقافية على أمن الدولة الوطنية العربية بل وعلى أمن المجتمعات الوطنية العربية عبر مخاطر التتميط أو التوحيد الثقافي تحت زخم الثورة في شبكة الاتصالات العالمية التي مكنت القوى المتحكمة فيها باتجاه طغيان ثقافة عالمية واحدة على حساب الثقافات القومية والمحلية، بل وتؤدي إلى اختراق ثقافي يساهم في زعزعة الوظيفة التربوية للأنظمة السياسية العربية تجاه مواطنيها، وقد يصل الأمر إلى تجاوز الولاء للدولة الوطنية العربية مما يؤدي إلى إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى، وكذا ضعف البنية الداخلية للمجتمعات الوطنية العربية مما سهل من عملية الإستيلاء الثقافي بل وتبعيته للثقافة الغربية كمدخل لتحقيق الاختراق الثقافي.

يواجه الأمن الثقافي العربي تحديات علمية تتجلى في قدراته المتواضعة في مجال البحث العلمي وأبحاثه التطويرية المتواضعة بفعل ضالة الميزانية المخصصة له بما يعادل 0.2% من ناتجها الإجمالي خاصة في ظل تواجد معوقات تتمثل في: غياب سياسة عربية واضحة المعالم متنسقة الأهداف على الصعيد العربي، قلة عدد الباحثين مقارنة بمتوسط المعدل العالمي، ضعف البنية المؤسساتية العلمية على الصعيد القطري والجهوي، هجرة الأدمغة العربية إضافة إلى غياب إستراتيجية عربية شاملة لمعالجة أزمة الأمن العلمي العربي<sup>2</sup>.

ولهذا يرى العديد من الباحثين أن العولمة تسعى إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية العربية بما يشكل خطراً على خصوصياتها على المدى الطويل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جيهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجية التعامل معها في ظل العولمة، العدد 293، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2003، ص 128.

<sup>2</sup> - احسن العايب، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى: 1945-2006، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، جانفي 2008، ص ص 349-351.

<sup>3</sup> - أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008، ص 24.

## الفرع الثاني: أثر الأبعاد التكنولوجية للعولمة على العالم العربي

يحتل العلم والتكنولوجيا المكانة الأولى في العالم المعولم باعتبارها المحرك الرئيسي لتسريع عملية التطور الحضاري والتقدم الاقتصادي بل والازدهار في كافة الميادين.

تميل القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجيا إلى تأكيد سيطرتها العالمية بواسطة وسائل مستحدثة تمثلت في ثورة الاتصالات ثم الثورة في حقل تكنولوجيا المعلومات وتحديدًا ظهور تقنية الرقمنة كوسيلة لنقل المعلومات وشبكة الانترنت حيث يشكل سوق التكنولوجيا العنصر الأكثر تأثيرًا في مجال توحيد السوق العالمية وذلك عن طريق تنشيط أساليب الإنتاج وتحديد ظروفه الفنية.

تؤثر التكنولوجيا على العولمة من ثلاث جوانب: ابتداء طرائق إنتاج عالمية لتلبية طلب أكبر عدد من المستهلكين المحليين والأجانب، تحسين طرائق النقل والمواصلات لنقل كميات أكبر من المواد لمسافات طويلة بتكاليف منخفضة وفي أقرب وقت ممكن<sup>1</sup> وكذا تحسين وسائل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

ينقسم عالم التكنولوجيات الحديثة (حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية) إلى أربع فئات من الدول: الأولى: تتحكم بشكل مطلق في مجال التقدم التكنولوجي (المجموعة القائدة - Leader) تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ حجم صادراتها في المواد ذات المستوى التكنولوجي المرتفع 206 مليار دولار ثم اليابان بـ 126 مليار دولار، الثانية: (الدول القادرة على القيادة - Leader Potentiels) وتضم 19 بلدًا من أوروبا وأمريكا اللاتينية، الثالثة: هي (مجموعة المستعملين الديناميين - Utilisateurs Dynamiques) وتضم أربع دول عربية فقط هي: تونس وسوريا ومصر والجزائر، الرابعة: هي التي تقع على الهامش وأغلبها من إفريقيا<sup>2</sup>.

في خضم الثورة العالمية لوسائل الإعلام والاتصال ثم الثورة في حقل تكنولوجيا المعلومات وما ترسمه من حدود فضائية غير مرئية بواسطة شبكات اتصالية معلوماتية تهدف لإقامة عالم يتسم بالعالمية والتوحد، لهذا يتأثر أمن الأنظمة السياسية العربية باعتبار الإعلام مكون ثقافي يشكل بوسائله هيمنة أحادية للولايات المتحدة الأمريكية على عالم الثقافة والإعلام.

<sup>1</sup> - أنطونينوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1982، ص ص 143 - 145.

<sup>2</sup> - BM, Rapport Humain Mondial Sur Le Développement Humain, 2001, P 48 -49.

### الفرع الثالث: أثر العولمة الاتصالية على أمن الأنظمة العربية

تتضح أشكال الهيمنة الأمريكية على جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية وغزو الفضاء وكذا المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات إضافة إلى هيمنة الدول المصنعة على مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية، وهذا يعني قدرة مراكز البث والتصنيع على بث الأخبار والمعلومات بالطرق المناسبة لها بل وتشكيل صورة العالم بما يوافق مصالحها إضافة إلى قدرتها في التحكم في الأفكار والأنواق والأزياء الثقافية والفنون الترفيهية بما لا يتعارض مع أهدافها<sup>1</sup>.

ومع أن الأنظمة السياسية العربية ومجتمعاتها الوطنية بحاجة إلى التحديث لكن مع ضرورة مقاومة الاختراق وحماية الهوية القومية العربية والخصوصية الثقافية من الانحلال والتلاشي\*، وعلى هذا الأساس يواجه الإعلام العربي تهديدات لها انعكاساتها الواضحة على أمن الأنظمة السياسية العربية على النحو التالي:

- بفعل النظام العالمي للاتصالات توضع أسس للتحكم في المعلومات وعمليات التداول والإشراف على المعالجة والتخزين والتنقيح للتحكم في الأفكار وبالتالي تطويع الفرد العربي لخدمة أهداف هذه الشبكات الإعلامية.

- إعادة تشكيل المنظومة القيمية والسلوكية للمجتمعات الوطنية العربية بتلاشي السلطة المطلقة للأنظمة السياسية العربية وهيبتها في إدارة شؤون الحكم وممارسة وظائف التلقين السياسي والقيمي على مواطنيها<sup>2</sup>.

- توضع قدرات الأنظمة السياسية العربية لمواجهة رهانات الثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال التي تتجلى مواطن ضعفها في:

1- مجال الصحافة: محدودية التوزيع بسبب مشكلتي الأمية وانخفاض الدخل وصعوبات النقل والطباعة وهذا على النحو التالي:

<sup>1</sup> - محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد 14، سوريا: دمشق، ص 119-120.

\* - إن التأكيد على مفهوم الهوية الثقافية والقومية لا يعني إلغاء أو إقصاء الهويات الوطنية والطرية ولا الهويات الجهوية الإثنية والطائفية لأن التعدد الثقافي في المجتمعات الوطنية العربية واقعة أساسية يجب مراعاتها بل لابد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة العربية توسيع مجالها الحيوي.

<sup>2</sup> - ألفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة: فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990، ص 94.

**\* جدول رقم (11): مقارنة الصحف اليومية المسحوبة في العالم 1996**

المنطقة	عدد الصحف	إجمالي السحب بالمليون	السحب في الألف ساكن
أمريكا	2939	111	141
جنوب آسيا	2299	44	33
أمريكا اللاتينية	1309	49	101
إفريقيا	224	12	16
شرق آسيا	400	102	56
العالم العربي	140	9.2	36
العالم	8391	548	36

**المرجع:** المنجي الزيدي، الثقافة والمال: دراسة في مستقبل التنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 293، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2003، ص 71.

2- على مستوى وكالات الأنباء: وجود نقص حاد في المراسلين العرب ومحدودية التعاون بين الوكالات العربية واقتصار البث على الأخبار الرسمية وبالتالي الاعتماد على الوكالات العالمية.

3- في مجال الإذاعة: وجود رداءة الاستقبال والبث.

4- وبخصوص التلفزيون: فالخدمات التلفزية العربية تتسم بقلة نسبة المنتج العربي في المواد البرمجية المقدمة للمشاهد وعادة ما يعوض النقص بالاعتماد على الإنتاجين الأمريكي والأوروبي.

5- مجال السينما والأفلام: حيث أن ثلاثة بلدان عربية في مجال السينما (مصر، المغرب، سوريا) لا تملك سوى نسبة مقدارها 8.6% من عدد قاعات السينما في فرنسا و1.4% من عدد القاعات في الولايات المتحدة الأمريكية وتظل هذه الأخيرة هي المزود الأول للدول العربية بالأشرطة المعروضة في القاعات<sup>1</sup>.

6- في مجال استخدام الانترنت: تقع الأنظمة السياسية العربية في آخر مراتب مستعملي الانترنت في العالم كما أن نسبة مستعمليه منخفضة جدا مقارنة بالنسبة العالمية ويعود هذا الانخفاض إلى تكلفة الاشتراك بخدمات الانترنت كما يشمل النقص في البرمجيات باللغة العربية:

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 21.

**\* جدول رقم (12): موقع العالم العربي من مستعملي الانترنت في العالم %**

2000	1998	المنطقة
54.3	26.3	الولايات المتحدة الأمريكية
3.2	0.8	أمريكا اللاتينية
0.4	0.1	إفريقيا وجنوب الصحراء
0.4	0.2	العالم العربي
6.7	2.4	العالم

**La Source** : Programme Des Nation Unis Pour Le Développement, Paris, 2000.

7- في مجال التجارة العالمية للكتب والنشرية: فقد حققت الأنظمة السياسية العربية عجزا معتبرا في تجارة الكتب والنشرية وهو دليل على عدم قدرتها على تصدير ثقافتها عكس الدول المتقدمة.

**\* جدول رقم (13): مقارنة بين وضع الدول العربية وفرنسا وألمانيا وأمريكا في ميدان الكتب والنشرية**

**سنة 2007 بالآلاف دولار :**

الموازنة	الواردات	الصادرات	الدولة
60341 -	61373	1032	السعودية
3257 -	3703	446	عمان
13278 -	14642	1364	تونس
20682 -	21542	860	الغرب
8770 -	13358	4588	مصر
9700 -	9717	17	الجزائر
116028 -	124335	8307	مجموع الدول العربية
689001+	1406380	2095381	أمريكا
30776+	572919	603695	فرنسا
386861+	474830	861691	ألمانيا

**المرجع:** المنجي الزيدي، الثقافة والمال: دراسة في مستقبل التنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 293، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2003، ص ص 70-73.

8- ناهيك عن الزيادة المذهلة في استهلاك الدول العربية لمخرجات الإعلام الوافد الذي لا يمت بصلة للقيم أو العادات أو التقاليد أو الدين، بل وتعتبر دخيلة على المجتمعات الوطنية العربية، وهو ما من شأنه أن يسلب إرادة الفرد العربي ويضعف شخصيته ويسهل بذلك الدعاية السياسية والتسويق لأية عمليات عسكرية أو سياسية يقوم بها الغرب<sup>1</sup>.

لهذا يمكن القول بأن الأنظمة السياسية العربية مازالت تعرف تأخرا في المشهد الثقافي العالمي الجديد رغم المجهودات المبذولة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما ارتفاح نسبة الأمية التي تتراوح بين 13% و56% من إجمالي سكان العالم العربي إلا دليل على ذلك، وإذا نظرنا إلى موقع العالم العربي في السوق العالمية للثقافة فإننا نلتمس ذلك الفرق بينه وبين التجمعات الإقليمية الأخرى.

<sup>1</sup> - B.M, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, 2001, P 48,49.

## خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل المعنون بـ: أثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية برصد أهم المتغيرات المنبثقة عن البيئة العالمية في المرحلة التالية للحرب الباردة وقياس درجة تأثيرها على أمن الأنظمة السياسية العربية على النحو التالي:

أولاً: أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية؛ حيث تم بدء رصد التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة ومن ثم حصر المتغيرات العالمية في المجال السياسي في مختلف المشاريع العالمية التي استهدفت المنطقة العربية على غرار مشروع الشرق الأوسط الجديد والكبير... ثانياً: أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية؛ حيث ظهر أثر هذه المتغيرات بعد تزايد أهمية العامل الاقتصادي وظهور تأثير مؤسسات العولمة الاقتصادية: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسيات... بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة: الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي والإتحاد من أجل المتوسط ومن ثم التطرق للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصادات الدول العربية.

ثالثاً: أثر المتغيرات العسكرية على أمن الأنظمة السياسية العربية؛ وفيه تم التطرق إلى توسع أدوار مهام حلف شمال الأطلسي وتوجهاته تجاه المنطقة العربية خاصة في العراق ودول الخليج العربي ودول منطقة المتوسط دون إغفال تزايد التهديدات الأمنية اللاتماثلية ومسائل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وسبل مواجهتها وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

رابعاً: أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية؛ حيث تنامي البعد الحضاري في العلاقات الدولية خاصة مع كتابات فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنغتون ومبادرة تحالف الحضارات وتأثيرها على العالم العربي إذ انعكست على العديد من القضايا على غرار مسائل حقوق الإنسان، كما تطرقنا إلى أثر الأبعاد الثقافية للعولمة وواقع أمن الأنظمة السياسية العربية في المشهد الثقافي العالمي.

مما سبق يمكن القول بأن المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنبثقة عن البيئة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة قد ألفت بظلالها على مسألة أمن الأنظمة السياسية العربية ويبدو جلياً هذا التأثير على المستوى القطري الإقليمي وهو ما سنتم معالجته في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

### المبحث الأول:

أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني

### المبحث الثاني:

أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاقتصادي

### المبحث الثالث:

أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاجتماعي والثقافي

### المبحث الرابع:

مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية  
المتجددة



### الفصل الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية

نتجت عن التغيرات الجذرية التي طرأت على الساحة العالمية في المرحلة التالية للحرب الباردة أوضاع وظروف ألفت بظلالها على الأوضاع الإقليمية والداخلية للأنظمة السياسية العربية بل وأصبحت إشكالية الأمن على مستواها واحدة من أعقد وأصعب الإشكاليات.

إذ تحتاج مسألة تقييم التداعيات المختلفة التي صاحبت المتغيرات الإقليمية على الوضع الأمني الداخلي للأنظمة السياسية العربية إلى تحليل يرتبط أساسا بدرجة استيعاب منطقي لطبيعة التحولات كما وتقترن بالمنظور الذي يعتمد أساسا في قياس درجة التأثير.

وعلى هذا الأساس سوف يخصص هذا الفصل لدراسة انعكاس المتغيرات الإقليمية على واقع أمن الأنظمة السياسية العربية في المجال السياسي والأمني، في المجال الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي والثقافي ثم الانتهاء إلى مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية على ضوء مختلف المتغيرات الإقليمية والعالمية المتجددة.

#### المبحث الأول: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني على أمن الأنظمة العربية

تم تخصيص هذا المبحث لتناول مختلف المتغيرات الإقليمية التي تحيط بالأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على أمن هذه الأخيرة، وبناء على ذلك ارتأينا التطرق بداية إلى واقع أمن الأنظمة السياسية العربية ومن ثم إلى نشاط مختلف فعاليات المجتمع المدني في العالم العربي، مروراً بمشكل الاستعصاء الديمقراطي ومضامين ومعوقات الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية إضافة إلى العلاقات السياسية العربية البينية في ظل التحولات الإقليمية الراهنة انتهاء بواقع العامل العسكري في الأنظمة السياسية العربية.

#### المطلب الأول: واقع أمن الأنظمة السياسية العربية

تبرز العلاقة واضحة المعالم بين تأثير طبيعة الأنظمة السياسية المتبناة من طرف الدول العربية من حيث شكلها وطبيعتها وأيديولوجيتها وبين قدرتها على الحفاظ على أمنها واستقرارها على المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية.

### الفرع الأول: انعكاس طبيعة أنظمة الحكم العربية

يحتوي العالم العربي على أنظمة سياسية ذات أشكال وأيديولوجيات متباينة؛ فبعد استقلال الدول العربية عن الاستعمار خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي تولت زمام السلطة فيها نخب سياسية حاولت انتهاج سياسة تنموية مستقلة واتبعت سياسة خارجية مناوئة للمعسكر الغربي وموالية للمعسكر الشرقي الإشتراكي، أين تباينت الآراء حول التسمية التي أطلقت عليها: راديكالية ثورية أو وطنية وهناك من صنفها ضمن ما يعرف بالتقدمية<sup>1</sup>.

ثار الجدل حول طبيعة وشكل النظام السياسي المناسب الذي سيحكم الدول العربية المستقلة الحديثة في تلك الحقبة كما أثرت وتأثرت المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية؛ فتشكلت نظم ثورية اعتبرت نفسها تقدمية أعطت أولوية مقاومة الاستعمار وأرهننت تحقيق التنمية والديمقراطية بها ونظم تشكلت بمحتوى تقليدي أو قبلي أو ملكي وغيرها كانت أقل حماسا باعتبار نفسها تقدمية واعتبرت القيم التقليدية جزء مكون للأنظمة السياسية العربية على أن هذا التقسيم لم يتشكل بملامحه الحالية بشكل تام إلا أن الخلافات السياسية والفكرية سيطرت على جزء هام من توجهات تلك الأنظمة على اعتبار أن كلا منها له خصوصيته في تحقيق مطالب الشعوب.

تتميز الساحة السياسية العربية بالتنوع من حيث طبيعة الأنظمة السياسية إذ تتراوح بين الأنظمة الملكية الدستورية: الأردن والمغرب، وبين الأنظمة الملكية غير الدستورية: السعودية، والإمارات الدستورية: قطر والكويت والإمارات العربية وبين أخرى غير الدستورية: عمان، والجمهوريات: سوريا والعراق ولبنان ومصر والجزائر والجمهورية: ليبيا، إضافة إلى دولة منهاره هي الصومال...

كما تتميز أنظمتها أيضا بالتنوع بين الأنظمة التوافقية: لبنان، وأخرى رئاسية أو شبه رئاسية: الجزائر وتونس ومصر والعراق وسوريا وبرلمانية: الأردن والكويت مع غياب أية مؤسسات تمثيلية في حالة السعودية<sup>2</sup> وتدرج موريتانيا بين أنظمة المشاركة السياسية والحكم العسكري.

مع نهاية الحرب الباردة تباينت مواقف الأنظمة السياسية العربية تجاه المقترضات السياسية التي جاءت بها العولمة بين رافض لها وبين متردد في الأخذ المطلق وغير التدريجي للنموذج الغربي الليبرالي،

<sup>1</sup> - محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 178.

<sup>2</sup> - عطا محمد الصالح زهرة وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، ص ص 65-66.

وإن بدأت فعليا العديد من الأنظمة السياسية العربية تخطو خطى حثيثة نحو مزيد من التحول الديمقراطي في ظل ما ارتأوه من صعود مؤكد للنموذج السياسي الليبرالي<sup>1</sup>.

في إطار هذا السياق ولجت الأنظمة السياسية العربية بعد تعرضها لمؤثرات البعد السياسي المؤسس للعولمة ما اصطلح على تسميته بمرحلة (الانتقال الديمقراطي - Democratic Transition)، التي يكون فيها النظام ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام الحديث والقديم وتشارك من خلاله كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، لذلك فإن التطورات التي تشهدها الأنظمة السياسية العربية تنتم بتنوع مداها وأشكالها بدءا بصياغة أساليب وقواعد حل الصراع بالطرق السلمية وانتهاء بوضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة.

قد يبدو من الصعب لأول وهلة الحديث عن ملامح مشتركة لنظم الحكم في العالم العربي وذلك بسبب التنوع الكبير في الأنظمة السياسية القائمة التي تتراوح بين الملكية المطلقة والجمهورية الثورية والرايكانية الإسلامية غير أن مزيدا من التأمل يكشف عن تقارب مثير للاهتمام في بنية وأساليب نظم الحكم العربية<sup>2</sup>.

ومما يلاحظ على أنظمة الحكم العربية:

- المركزية المتزايدة في الجهاز التنفيذي؛ وهو ما تضمنته النصوص الدستورية للدول المعنية التي تمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء والقوات المسلحة ولل قضاء والخدمة العامة.

- الأحزاب الحاكمة (إن وجدت) ما هي في الواقع إلا مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي؛ حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين من قبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت ذاته رئيس الحزب، وهذا يعني عمليا أن البرلمان يصبح جهازا بيروقراطيا يعينه الجهاز التنفيذي ولا يمثل الشعب.

<sup>1</sup> - Franus.Co.C.Welfort, **What Is A New Democracy?**, International Social Science, Journal 31, May 1993, PP 27-31.

<sup>2</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، **نحو الحرية في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الأردن: المطبعة الوطنية، 2004، ص 14.

- تعتبر أجهزة المخابرات الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي؛ وهي غير مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام إذ تخضع مباشرة لهيمنة الرئيس أو الملك وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات الجهاز التنفيذي حتى أصبح من الشائع إطلاق صفة (دولة المخابرات) على الدولة العربية المعاصرة<sup>1</sup>.

رغم تفاوت الأنظمة السياسية العربية في تجسيدها لهذه الملامح فالقاسم المشترك بينها هو تركيز السلطات في قمة هرم الجهاز التنفيذي.

### الفرع الثاني: تأثير الواقع الدستوري للأنظمة السياسية العربية

ارتبط البعد السياسي المؤسسي للعولمة بضرورة استحداث دساتير ديمقراطية لهذا اتسم الواقع الدستوري لكثير من الأنظمة السياسية العربية بالقصور الشديد بما يجعلها بعيدة عن الانعكاسات السياسية المؤسسية التي تطرحها مقولات العولمة؛ حيث يفتقر بعضها إلى دساتير وضعية على نحو ما نشهده في السعودية في حين ينظر إلى الدساتير في دول أخرى كالإمارات وغيرها على أنها منحة أو هبة من الحاكم<sup>2</sup>.

تتسم الأنظمة السياسية العربية بالخصوصية وخاصة الخليجية منها التي تنص معظم دساتيرها على صيغة وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطاف أكثر نحو النظام البرلماني في ظل ممارسة تقليدية محافظة تستند إلى ولاءات وانتماءات قبلية وعشائرية<sup>3</sup>.

توجد في الأنظمة السياسية العربية أربعة لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة هي: العربية السعودية، عمان، جيبوتي وليبيا، وثلاثة أقطار أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كلياً أو جزئياً هي: السودان، الكويت والبحرين، وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية سنوات طويلة حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثان وهذه الأقطار هي: مصر، سوريا، الأردن، العراق، الكويت، البحرين، الصومال، موريتانيا، الجزائر والسودان<sup>4</sup>. وهناك من يعتبر هذا الطرح دليل على انتهاك الأنظمة السياسية العربية لحقوق الإنسان.

العديد من أنواع القصور في دساتير الدول العربية قد مست أسس المنظومة الليبرالية إذ نلاحظ غياب (حق الاقتراع المباشر) للشعب فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي يستوجب فيها الرجوع إلى الشعب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 15.

<sup>2</sup> - هدى متيكس، مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 68، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 103.

<sup>3</sup> - مريم لوته، المشاركة السياسية في دول الخليج العربي: تحليل تاريخي وروية مستقبلية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 05.

<sup>4</sup> - عمر فرحاتي، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مرجع سابق، ص 03.

لحسمها، هذا إلى جانب تعرض الحقوق التي تضمنها الدستور في كثير من الأحيان إلى المصادرة الفعلية والضمنية والعلنية حيث تتجاوز السلطة التنفيذية الصلاحيات والحدود التي حددها الدستور في علاقتها بالسلطة التشريعية للمواطنين خاصة عند تعطيل المجالس النيابية على نحو ما شهدته الكويت مرات عدة<sup>1</sup>.

هذا وقد عرفت الدساتير العربية الصادرة خلال الفترة 1920-1950 إشكالية النص على دين الدولة بحسب التركيبة الاجتماعية للدول وظروفها السياسية والوطنية وقد ثار الجدل عند وضع تلك الدساتير حول شكل النص في الدستور على الإسلام\* وهذا لأنه يعكس رؤية فكرية معينة حول مصادر تشريع القوانين الوضعية، غير أن هذه الإشكالية مازالت لها تبعاتها إلى اليوم بين مؤيد ومعارض حتى داخل النظام السياسي الواحد حول الاستناد إلى الشريعة الإسلامية في صياغة القوانين الوضعية والمدنية على غرار قوانين الأسرة وقوانين الميراث والتوريث وقوانين التجارة...

دون أن نغفل التعديلات المتكررة لمختلف مواد الدساتير العربية وهنا لا يوجه الانتقاد للتعديل كعملية لأنه مطلوب لتحقيق غايات التحسين والتطوير ونقادي القصور، ولكن ما يعاب عليه أنه في أغلب الأحيان تكون التعديلات لا تخدم الصالح العام أو أنها تكون مناقضة لمسارات الإصلاح السياسي أو أنها تكون في مضامينها منافية لضرورات الانتقال الديمقراطي.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى التعديل الجزئي الذي مس الدستور الجزائري لسنة 1996، وفقا للقانون 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق لـ 15 نوفمبر 2008 والمتضمن التعديل الدستوري؛ حيث جاء في هذا القانون تعديل العديد من المواد من بينها نص المادة 74 فقرة 02 والتي أصبحت تنص على ما يلي: "مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات ويمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية" مما يعني عدم محدودية العهدة الرئاسية وهو ما أثار الكثير من الانتقاد وأدى للتساؤل حول مستقبل المبدأ الدستوري المتمثل في التداول على السلطة.

<sup>1</sup> - هدى منيكس، التجربة الديمقراطية الكويتية: قفزات وأفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 1995، ص 30.

\*- الجدل القائم ما بين اعتبار الإسلام مصدر للتشريع أو مصدر رئيس للتشريع أو المصدر الوحيد للتشريع أو أساس للتشريع أو أحد مصادر التشريع.

## المطلب الثاني: نشاط فعاليات المجتمع المدني - Société Civil

يشتمل المجتمع المدني على المؤسسات الطوعية التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم، ويتكون المجتمع المدني العربي من مؤسسات تقليدية تضم: العشائرية والقبلية والمساجد والأوقاف إضافة إلى المؤسسات الحديثة<sup>1</sup> التي تشمل النقابات والاتحادات العمالية والهيئات المهنية الحرة، الأحزاب والتيارات السياسية، المؤسسات التربوية والجمعيات الإنمائية، جمعيات حقوق الإنسان، التيارات الفكرية والفنية والمجالس البلدية<sup>2</sup>...، وهي جميعها تقوم بمهام التنمية السياسية على مستوى الأنظمة السياسية العربية.

### الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية وواقع المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية التعددية التي ينظر إليها على أنها الحركية الأساسية المؤسسة للتحول الديمقراطي في العالم العربي ضعيفة أو غائبة في عدد منها؛ فالتعددية السياسية لا تكفي بوجود عدد من الأحزاب السياسية بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة أي قادرة بأن تنشئ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية وخاصة في إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة ويمكن فعليا المواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها المواطنة<sup>3</sup>.

أما فيما يتعلق بالخارطة الحزبية في العالم العربي يمكن القول بأنه باستثناء الكويت ولبنان وأحيانا الأردن التي يكون للأحزاب السياسية دورا فعليا في تحديد طبيعة السلطة التنفيذية وحدودها الوطنية، ففي كثير من الأحيان نجد تمركز لثقل سياسي عند حزب أو كتلة من الأحزاب بشكل يعيق إمكانية بروز نظام سياسي ديمقراطي: حزب الشعب في سوريا، الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس والتحالف الرئاسي في الجزائر، أما حول تعددية الأحزاب في المغرب فهي تبقى خاضعة للحدود السياسية التي يقرها المخزن مما يفرغها من أي محتوى ديمقراطي.

أما على المستوى الثاني للمشاركة السياسية أي الانتخابات فكثيرا ما يعاب عليها بأنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم احترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة كما وقع في تونس، أو بمنع الأحزاب والجماعات المعارضة من الترشح كما يقع في أغلب الدول مثل سوريا ومصر وتونس... أو حتى بخلق

<sup>1</sup> - خيرة عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص ص 62-68.

<sup>2</sup> - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي لـ 1993، 1994، ص 24.

<sup>3</sup> - Jean Leca, Democratization In The Arab World: Uncertainty, Vulnerability And Legitimacy: A Tentative Conceptualization And Some Hypotheses, In Ghassan Salamé, Democracy Without Democrats: The Renewal Of Politics In The Muslim World, London: Ib Tauris, 1996, pp.48-82

شروط تعجيزية لا تمكن الأحزاب المعارضة من تقديم مرشح لها، ومما يضيفي الصفة غير الديمقراطية على هذه الانتخابات هو توريث الحكم للأبناء بعد الآباء كما وقع في سوريا مع عائلة الأسد.

فحتى إن وقعت هذه الانتخابات فالنتائج المبالغ فيها 99.99% تؤشر إلى غياب النزاهة في عمليات التصويت الفرز أو الحساب وفي كثير من الأحيان تستخدم حتى القوة الأمنية لمنع المنافسين من التصويت ناهيك عن منع الملاحظين الدوليين وعرقلة ممثلي الأحزاب من المشاركة في الرقابة الانتخابية.

إذا حاولنا إلقاء الضوء على وضعية المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية العربية سوف يتضح لنا لأول وهلة إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في توسيع قاعدة هذه المشاركة، حيث تم التعامل مع هذا المبدأ بصفة عامة على أنها هبة من النظام وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة الحقيقية التي تعني في أوسع معانيها إسهام المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم<sup>1</sup>.

غير أن مطالب التغيير التي تنامت مع مطلع سنة 2011 سرعان ما أسهمت في تحريك الركود السياسي في المنطقة العربية ويات من الضروري على الأنظمة السياسية العربية أن تشهد مجموعة من التحولات في شكل نظم حكمها وذلك بعد بروز طبقة وسطى جديدة تزايدت مناداتها بمزيد من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بتحمل قدر من مسؤولياته.

### الفرع الثاني: أثر تصاعد دور الحركات الإسلامية - *Mouvements Islamiques*

للدن الإسلامي دور محوري في منظومة العلاقات أو التفاعلات الاجتماعية في العالم العربي كما له دور هام في الحياة السياسية سواء على مستوى توظيفه لتدعيم شرعية الأنظمة السياسية من ناحية أو لمعارضتها وتحديها من قبل بعض القوى السياسية والاجتماعية من ناحية ثانية، فالإسلام مكون هام من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي في الأقطار العربية<sup>2</sup>.

تعددت الإشكاليات واختلفت الرؤى الفكرية حول كون الإسلام مشكلة رئيسية من مشاكل المجتمعات العربية ونقصد هنا أهم التيارات وجماعات الإسلام السياسي منذ الإعلان عن (جماعة الإخوان المسلمين) في مصر إلى (تنظيم القاعدة) لأسامة بن لادن، وهذا كون الاتجاهات والتيارات الإسلامية في العالم العربي تمثل

<sup>1</sup> - رياض نجيب، *الخليج العربي*، لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987، ص 49.

<sup>2</sup> - عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 50.

محددا رئيسيا في المجتمع المدني في العالم العربي دون أن نغفل تحول طبيعة أعمالها وممارساتها العقائدية الدينية والسياسية إلى ممارسات العنف المسلح؛ فالإسلام ليس مشكلة إنما كيفية تفسيره واستعماله كغطاء لتحقيق أهداف عقائدية وأيديولوجية<sup>1</sup>.

يوجد داخل الاتجاه الإسلامي تيارات مختلفة منها:

التيار الثوري: يتمثل في العمل المسلح على غرار تنظيم الجهاد وبعض فصائل الجماعات الإسلامية المسلحة، التيار الإصلاحية: يتخذ منهج التدرج ويضم الإخوان المسلمين والسلفيين وجماعة التبليغ وهؤلاء يمارسون السياسة بمعناها الواسع، التيار الفكري التنويري: يعتبرون بمثابة العقل المفكر للظاهرة الإسلامية الذي يقود معاركها الفكرية على مستوى رفيع من حيث النقد والتأهيل، التيار الرسمي (الحكومي): يضم بعض الجماعات مثل الجمعية الشرعية والطرق الصوفية.

في عقود السبعينات والثمانينات بدأت تطرح اعتراضات حول مدى توافق الديمقراطية مع الإسلام انطلاقا من بعض النصوص الشرعية التي ترى تعارض الإسلام مع فكرة النظام الديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية منتج غربي لا علاقة له بالتراث السياسي الإسلامي كما أنها قائمة على حكم الشعب في حين أن الحكم في الإسلام للشرعية بالإضافة إلى الجدل بخصوص شكل السلطة<sup>2</sup>.

برزت قوة التيار الإسلامي مع بداية الثمانينات حيث حاولت الأنظمة السياسية العربية الحاكمة احتواء هذا التيار السياسي لكن تحول إلى حركات معارضة سياسية ذات تأثير واضح في المجتمع واعتبر نشاطه تهديدا لأمن وبقاء الأنظمة السياسية العربية، واعتمادها على السرية في النشاط لمقاومة الأنظمة السياسية<sup>3</sup> دفع هذه الأخيرة زيادة على حملات القمع والاعتقال إلى تشجيع الحركات اليسارية التي أصابها الضعف على الساحة السياسية العربية وتبنيها كوسيلة لمحاربة الحركات الإسلامية\*.

في معظم الأنظمة السياسية العربية التي يظهر فيها شكل من أشكال نظام تعدد الأحزاب مثل: الأردن، تونس، الجزائر، مصر واليمن أو التي اشتمل النظام السياسي فيها على التعددية السياسية

<sup>1</sup> - كريمة مكتاف، سوسيولوجية العنف المسلح في الجزائر: دراسة وصفية للجماعات الإسلامية المسلحة من سنة 1980 إلى سنة 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2001-2002، ص 27.

<sup>2</sup> - نواف بن عبد الرحمان القديمي، الإسلام وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، قطر: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012، ص ص 13-14.

<sup>3</sup> - عزيز مريمش، العلاقات العربية- العربية 1967-1990: دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 41.

\* - وهو الأمر الذي يظهر بجلاء مثلا من السياسة التي اعتمدها الرئيس المصري حسني مبارك منذ بداية الثمانينات إذ عمل على محاصرة الحركات الإسلامية على تشجيع تعددية المعارضين كي لا يترك الساحة خالية لقوى كافحها عبد الناصر وكلفت السادات من بعده حياته.



منذ الاستقلال مثل: لبنان والمغرب فتمثل الحركة الإسلامية أحد الأجنحة الرئيسية في المعارضة فيه، فقد انتهجت الحكومات العربية سياسات مختلفة للتعامل مع الحركات الإسلامية كان من بينها تبني بعض مطالبهم ومنحهم حق التنظيم والمشاركة السياسية جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية الأخرى كما هي الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن والعراق ولبنان واليمن وإلى حد ما المغرب، إضافة إلى وجود جمعيات إسلامية لكن غير حزبية في البحرين والكويت، من جانب آخر نجد أن حكومي تونس ومصر قد فرضت حظراً تاماً على الحركات الإسلامية كما حظرت الجزائر الجناح الرئيسي من هذه الحركة ومع ذلك فإن الحكومة المصرية تسمح للأفراد المنتمين إلى الإخوان المسلمين بالمشاركة في الانتخابات كمستقلين<sup>1</sup>.

في جميع الحالات التي تقدم فيها الحكومات العربية تنازلات للتعددية السياسية نرى أنها تتخذ ما يلزم من احتياطات ضد احتمال فوز الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية من خلال توظيف أساليب قانونية (باستخدام الأغلبية التي تتمتع بها المجالس التمثيلية) أو إدارية للحيلولة بينها وبين الوصول إلى السلطة، وعلى الرغم من تموضع الحركات الإسلامية على المسرح السياسي فإن الانتقال إلى الديمقراطية لا يمثل مطلبها الاستراتيجي وإنما هو سبيلها إلى السلطة، وهذا ما سيمكنها من تنفيذ هدفها الاستراتيجي وهو إعادة بناء المجتمعات العربية وفقاً لرؤيتها الخاصة للإسلام، وبغض النظر عن نوايا القيادات في هذه الحركات فإن الشكوك تحوم حولها في أوساط بعض الجماعات في البلدان العربية وخارجها وتتركز المخاوف الرئيسية في إمكان قيام هذه الحركات بالانتقاص من الحريات التي دعت إليها حالما تتولى هي نفسها زمام السلطة<sup>2</sup>.

لم تتسامح الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الإسلامية لإدراكها بأنها تشكل الحركات الوحيدة في المجتمع التي بإمكانها تهديد أمنها سواء عن طريق الوسائل السياسية (الانتخابات) أو عن طريق الوسائل العنيفة (التمرد، حمل السلاح...)، كما عملت الأنظمة السياسية العربية على محاربة الحركات الإسلامية سياسياً عن طريق الترويج لبعض الأطروحات المضادة ومنها:

- التأكيد على أن الحركات الإسلامية هي وليدة لحالة الفقر والأزمة الاقتصادية وبالتالي فحالما أزيلت أسباب الفقر تزول هذه الحركات وتفقد مبرر وجودها وانتشارها في المجتمع، وكذا التأكيد على أن الحركات الإسلامية هي حركات تستعمل العنف المادي والسياسي لأجل الوصول إلى السلطة وعندئذ سوف تقضي

<sup>1</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: دار الكرسي للنشر، 2009، ص 70.

<sup>2</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، نفس المرجع، ص 71.

على الديمقراطية لأنها حركات شمولية وهذا الافتراض لا يكشف سوى حرص الأنظمة السياسية العربية على رفض مبدأ التداول على السلطة.

كان للحركات الإسلامية تأثير واضح على العلاقات السياسية المتبادلة من زاويتين: دفعت إلى المزيد من الانشقاقات والخصومات بين الأنظمة السياسية العربية التي أفسحت المجال نسبيا لمشاركة الحركات الإسلامية في الحياة السياسية وبين الأنظمة التي ترفض التعامل معها\*\*، ودفعت من جهة أخرى إلى مزيد من التضامن والتنسيق بين الأنظمة العربية الحاكمة ضد معارضتها السياسية الداخلية وهو ما تكشف عنه كثافة اجتماعات وزراء الداخلية العرب خلال فترة الثمانينات.

ظل النظر إلى الحركات الإسلامية بعيون الشك والريبة وبعد لأحداث 11 سبتمبر 2001 في نيويورك أضافت الأنظمة السياسية العربية مسوغا جديدا لحرمان قوى الإسلام السياسي من حق المشاركة السياسية<sup>1</sup>. وبالحدوث عن موقع الإسلاميين في الأنظمة السياسية العربية لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال دورها وتأثيرها و بروز نشاطها فيما أطلق عليه تسمية ثورات (الربيع العربي - The Arab Spring) التي شهدها العالم العربي نهاية عام 2010 ومطلع سنة 2011 على اعتبارها واحدة من مكونات المجتمع المدني التي لا يمكن تجاهلها، وبالإمكان رصد موقف الحركات الإسلامية من الثورات العربية على مستويين:

المستوى الأول: تمثله جماعات الإخوان المسلمين وجماعات ما بعد الإخوان وهي قد رفضت اللجوء إلى العنف وهو ما جعلها تصاب بحالة تردد وارتباك في تعاطيها مع قيام الثورات العربية، وقد اتجهت التحليلات آنذاك إلى اعتبار الحركات الإسلامية هي الراجح الأكبر من التحول الديمقراطي في العالم العربي خاصة في الدول التي قامت فيها عمليات انتخابية نزيهة كما في تونس ومصر والمغرب. هذا وإن كانت بعض الحركات الإسلامية قد طورت أدواتها المفهومية المرتبطة بالفكر السياسي على غرار علاقة الدين بالدولة والعلاقة بالقوى العلمانية والدوائر الغربية وقضايا الهوية والمواطنة والحريات<sup>2</sup> غير أنها مازالت تعيش داخلها جدلا واسعا بين المحافظين والإصلاحيين.

المستوى الثاني: يمثله التيار السلفي المتكون من مجموعات وشيوخ أبرز ما قامت به الثورات العربية أن أنهت الفكر القائم على التغيير العنفي للسلطة السياسية إلى فكرة التغيير السلمي عبر الاحتجاج السلمي،

\* - فالدور الذي لعبته الحركات الإسلامية في السودان كان سببا في العداوات العربية الدائمة لهذا البلد، وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس في الانتخابات البلدية والولائية لـ 12 جوان 1990 كان وراء عداوات الأنظمة الحاكمة في كثير من الدول العربية للنظام الجزائري خاصة في تونس ومصر.

<sup>1</sup> - عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص 17.

<sup>2</sup> - بن عبد الرحمان القديمي، الإسلام وريبع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار، مرجع سابق، ص 21.

غير أن التيار السلفي انقسم إلى: مجموعات رافضة للثورات السلمية، مجموعات مرتبكة في تحديد الموقف تجاه الثورات السلمية ومجموعات مؤيدة للثورات السلمية<sup>1</sup>. هذا وقد اختلف تعاطي التيارات الإسلامية مع الثورات العربية من نظام إلى نظام سياسي آخر لكن الظروف عموماً فتحت المجال أمام زيادة نشاطها وبروزها.

### الفرع الثالث: التنظيمات المجتمعية المدنية

تؤدي منظمات المجتمع المدني العربية دوراً مهماً في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان وفي إظهار الاهتمام العام عن طريق مداخلاتها حول هذه القضايا، غير أن الصورة العامة لهذه المنظمات كثيراً ما تتعرض للتشويه من جانب الحكومات التي دأبت على وصفها بالعمالة للدول الأجنبية وبالاعتماد كذلك على التمويل الأجنبي<sup>2</sup>. كما تواجه هذه المنظمات كثيراً من التعقيدات والعراقيل والمضايقات التي تفرضها الحكومات مما حد من الانتساب إليها، يضاف إلى ذلك أن جهود هذه المنظمات المدنية لدفع المجتمعات العربية نحو حكم القانون قد تعثرت جراء تردد الأحزاب السياسية في التعاون معها.

على الرغم مما يعانيه المجتمع المدني في الأنظمة السياسية العربية غير أنه يمكن القول بوجود علامات على تبلور مجتمع مدني في بعضها، على غرار تلك التي قطعت أشواطاً مهمة على طريق التعددية السياسية كالجزائر رغم تواضع مراحل تطوره.

تنشط حركات المجتمع المدني على مستوى العديد من الأنظمة السياسية العربية حيث بلورت لنفسها هوية سياسية وبدأت بالتعبير عن مواقفها تجاه القضايا المطروحة، وفي حين أدت المعارضة الشديدة لمطالبة منظمات المجتمع المدني بالشفافية وبالمزيد من حرية التعبير في تونس وسوريا إلى إيقاف نشاطها في هاتين الدولتين فإن الحركات في لبنان ومصر والمغرب حققت تقدماً بعيد المدى<sup>3</sup>، فالأساليب التي انتهجتها حركة (كفاية) في مصر دفعت المواطنين إلى استخدام تجمعات الاحتجاج الجماعية لفرض مطالبها على الحكومة وتجلت ذلك في وقت لاحق في موجة لا سابق لها من الاحتجاجات الجماهيرية التي ضمت أطرافاً من الطبقات والفئات الاجتماعية خاصة في العامين 2007-2008<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 24.

<sup>2</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص 72.

<sup>3</sup> - Andrea Teti, **Société Civile et La Politiques De Démocratisation Au Moven-Orient**, Dans : Anna Bozzo, Pierre Jean Luizard, **Les Sociétés Civiles Dans Le Monde Musulman**, Algérie : Hibr Edition, 2012, PP 71-72.

<sup>4</sup> - قروي بوحنية، **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الرشيد**، في أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 03.

ظهرت المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وتزايد التنظيمات التطوعية الخاصة حيث قدرت بعض الدراسات عدد الهيئات غير الحكومية في العالم العربي بـ 20 ألف هيئة منتصف السبعينات لينتقل إلى الرقم 70 ألف أواخر الثمانينات، وذهبت العديد من التقارير إلى إعطاء تفسيرات متنوعة بهذا الخصوص واعتبرت أن النمو المطرد لجمعيات المجتمع المدني يعود إلى تزايد الحاجات الاجتماعية وكذا عدم قدرة الدولة بواسطة مؤسساتها الرسمية على تلبية حاجات المجتمع.

منذ الانفتاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي منذ بداية التسعينات توضح خريطة المجتمع المدني إلى زيادة في عدد منظماته حيث قدر عدد الجمعيات غير الحكومية الناشطة على مستوى الأنظمة السياسية العربية بأكثر من 130 ألف في عام 2003، تنشط منها 18 ألف جمعية في مصر و 25 ألف في الجزائر و 7 آلاف بتونس و 100 منظمة أهلية في الكويت ونفس العدد في الإمارات ووصلت إلى 400 في البحرين وفي الأردن 1500 وفي لبنان إلى 4600 جمعية<sup>1</sup>، إلا أننا نلاحظ توزعها بشكل غير عادل في العالم العربي من جهة وتأثيرها المحدود في القضايا الحساسة من جهة أخرى.

إلا أن الاتجاه العام السائد في العالم العربي كتحقيق هو تقييد الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية؛ ففي مصر استمر الحظر على حزب العمل والتوجه ذو التوجه الإسلامي منذ ماي 2000، والحراسة القضائية المفروضة على نقابة المحامين منذ 1996 واستمرت 05 سنوات، في الجزائر استمرار رفض أي شريك نقابي آخر لنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وفي تونس حل مجلس أمناء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وكذا الحال بالنسبة للأردن.

تتباين ردود فعل الأنظمة السياسية العربية تجاه ضغوطات منظمات المجتمع الداعية إلى إقرار الحقوق إذ يقوم بعضها بحظر نشاط هذه المنظمات كلياً بينما تتساهل معها حكومات أخرى مع التضييق على عملياتها إلى أقصى حد ممكن بإغراقها في الإجراءات الروتينية ووضع العراقيل أمام عملية تسجيلها والتدقيق في تمويلها ولا سيما إذا كان من مصادر أجنبية<sup>2</sup>.

تتعابش معظم هذه المنظمات مع تلك القيود فتحاول أن تستفيد منها، وبالنسبة إلى معظمها تتمثل القنوات المفتوحة للمناداة بالتنمية الديمقراطية في البلدان العربية في عدد من النشاطات مثل إصدار البيانات التي تعبر عن الموقف من قضايا الحرية والتوعية من خلال نشر التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في تلك الأنظمة السياسية العربية، وتنظيم الدورات التدريبية والمؤتمرات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان<sup>3</sup>.

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، مرجع سابق، ص 126.

2 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص 71.

3 - Gideon Baker, **Civil Society And Democratic Theory : Alternative Voices**, First published, Routledge : London and New York, 2002, P 142.

عجزت فعاليات المجتمع المدني المعبرة في غالبيتها عن إرادة الجماهير العربية عن التأثير في سياسات الأنظمة السياسية العربية الحاكمة وهذا راجع إلى:

- قهر الأنظمة السياسية العربية الحاكمة مثل حملات الاعتقال والتعذيب والملاحقات وحتى التصفية الجسدية للمعارضين السياسيين والمحاكمات الصورية وعمليات الإبادة الجماعية والقهر الإداري أين تحول الجهاز البيروقراطي للدولة إلى وسيلة لممارسة السلطة حيث يجري عن طريقه فرض التوجهات السياسية والاجتماعية غير المرغوب فيها جماهيريا.

- الحرمان من المشاركة السياسية فأغلب الأنظمة السياسية العربية فقدت شرعيتها نتيجة الفشل في تحقيق مسائل الوحدة العربية والقضايا المرتبطة بقيام الدولة القطرية- الوطنية وبالتالي فهذه الأنظمة ترفض القبول بالديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة وهو ما يطرح أزمة الديمقراطية في العالم العربي.

- قصور السلوك القومي للشعوب العربية تجاه التعاطي مع الأنظمة السياسية العربية.

- ضعف التنظيمات الجماهيرية حيث نجد أن التنظيمات الجماهيرية التي من شأنها استيعاب حركة الجماهير وتوجيهها الوجهة الصحيحة قليلة في الأنظمة السياسية العربية كما أنها ضعيفة التكوين والبنيات<sup>1</sup> على مستويين: المستوى القطري؛ تبرز عدم فاعليتها في التعامل مع القضايا الداخلية المحلية الملحة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلى المستوى القومي؛ يبرز ضعف الارتباطات الموجودة بين التنظيمات الجماهيرية المتشابهة فلا تبرز بينها عادة سوى العلاقات التي ترعاها السلطات القائمة.

<sup>1</sup> - عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص 51-52.

### المطلب الثالث: الإستعصاء الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

تشكل ظاهرة الإنتقال أو التحول الديمقراطي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الأنظمة السياسية العربية حيث بدأت النخب السياسية والفكرية تهتم بالديمقراطية وضرورة تطبيقها على الواقع العربي.

#### الفرع الأول: أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

تأتي أزمة الشرعية السياسية التي تعاني منها الأنظمة السياسية العربية على رأس المتغيرات التي تتسبب في الاستعصاء الديمقراطي؛ حيث أنه في ظل غياب شرعية تستمد من إرادة الأغلبية لجأت معظم الأنظمة السياسية العربية إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية (دينية/ قبلية) أو ثورية (قومية/ تحريرية) أو أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة (رب العائلة)، بيد أن الفشل في التعامل مع العديد من القضايا على غرار: القضية الفلسطينية، التعاون العربي، التنمية الإنسانية... جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة فباتت بعض هذه الأنظمة تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز أو الوعد به في مجالات محددة مثل الاقتصاد أو السلام أو الرخاء أو الاستقرار أو المحافظة على القيم والتقاليد وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان إنجاز يكرس الشرعية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الأنظمة السياسية الحاكمة العربية في مراحل معينة إلى بناء شرعية مستندة إلى عوامل أخرى غير تلك التي عرفتھا والتي تمثلت في العنف المادي كمحاولات بناء الشرعية انطلاقاً من التركيز على المشروع التنموي أو السعي وراء تحقيق الوحدة القومية أو حتى اعتماد المواجهة مع الكيان الصهيوني كخيار لتحرير الأرض، غير أن هذا الخيار لم يدم طويلاً بفعل فشل هذه الأنظمة ذاتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقتصار عملها على ترديد الشعارات والخطابات وهو ما أدى إلى تراجع الفكرة القومية لصالح التوجه القطري خاصة مع اندثار الإتحاد السوفياتي وبهذا استجابت الأنظمة السياسية العربية إلى حركة التحول الديمقراطي التي لاحت بداية التسعينات<sup>2</sup>.

هذه الموجة من التحولات وضعت على المحك الشرعية العصبوية: العشيرة والقبيلة والطائفية فقد كانت من أكثر مصادر الشرعية سيادة في الدول العربية فهي معمول بها في ثمانية نظم سياسية على الأقل وأيضاً مفعلة في اثنتي عشرة دولة<sup>3</sup>، وهو ما يعني أن الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية تتأسس

<sup>1</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> - معارف اسماعيل، تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمي العربي منذ 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، سبتمبر 2007، ص ص 434-435.

<sup>3</sup> - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2000، ص 142.

على قيم وأفكار ومصادر تقليدية وبالتالي فهي ترفض أي تحديث لقيم الحكم فالبرلمانات ومجلس الشورى ومجالس الأعيان كلها تخضع إلى التكوين العصبي والطائفي وبالتالي لا تصبح فقط تؤسس للتخلف في هذا المجال بل تؤسس كذلك للتسلط والديكتاتورية وتمنع فرص التحول نحو الديمقراطية.

هذا دون أن نغفل الشرعية المستمدة من الدين<sup>1</sup> حيث أن النظم السياسية العربية تتبنى الشرعية الدينية من خلال تخصيص مواد أساسية في دساتيرها تنص على أن الإسلام دين الدولة كما تعتبر الدين الإسلامي مصدر من مصادر التشريع المدني - وإن كانت سلوكياتها وتوجهاتها غير ذلك - وهذه الشرعية حسب العديد من المختصين تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي لعدم تقبلها من الوضع الدولي الذي لا يقبل بأي ديمقراطية لا تعتمد القيم الليبرالية.

إذن أزمة الشرعية السياسية على مستوى الأنظمة السياسية العربية تسببت في بطء التحول الديمقراطي حيث لا تزال النخب الحاكمة في العالم العربي تنظر إلى عملية الانتقال الديمقراطي مسألة فوقية يقرها الحاكم للمحكوم وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية التي أفرزتها الأنظمة من مخابرها لم تتعدى الجوانب الشكلية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: مضامين الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية

بدأت بعض الحكومات العربية توجهها حذرا وانتقائيا نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة وإفصاح مجال العمل العام: في مصر أعلن الرئيس السابق حسني مبارك في 28 سبتمبر 2003 عن إصلاحات ديمقراطية تضمنت إلغاء بعض الأوامر العسكرية والدعوة إلى تحرير مجالات والنقابات وضمّان حقوق المرأة، في عمان: أجريت الانتخابات التشريعية في أكتوبر 2003 وجرى التنافس على 83 مقعد في مجلس الشورى تحت إشراف القضاء شارك فيها 509 مرشحين من بينهم 15 سيدة وقد تم توسيع حق المشاركة إلى 822 ألف مقابل 114 ألف في انتخابات عام 2000، ومن بين المؤهلين للتصويت سجل 262 ألف من بينهم 95 ألف سيدة وشارك في الاقتراع 74 بالمئة من المسجلين وفازت سيدتان ممن كن عضوات في مجلس الشورى السابق، في قطر: تم الإستفتاء على دستور وأعلن الأمير عن مفعولية نفاذه في جوان 2005 وتأسست أول لجنة وطنية لحقوق الانسان، في البحرين: صدر ميثاق جديد للجمعيات السياسية، في المغرب: تعززت المنظومة القانونية بعدد من النصوص الداعمة للحرية في ميدان العمل والأسرة وتنظيم الانتخابات والإعلام، في الجزائر: رفعت الإقامة الجبرية عن رئيس "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" لكن بقي هو

<sup>1</sup> - راشد الغنوشي، الحرية العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

<sup>2</sup> - Zogby J.J, What Arabs Think : Values, Beliefs And Concerns, The Arab Thought Foundation, September 2002.

ونائبه غير قادرين على ممارسة الحقوق السياسية والمدنية وجرى في أبريل 2004 انتخابات رئاسية تنافس فيها الرئيس الحاكم لأول مرة مع خمسة مرشحين آخرين اتسمت بنزاهة واضحة وفاز فيها الرئيس بأغلبية كبيرة<sup>1</sup>.

طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني في 2003 مبادرات إصلاح رسمية ومنظمات المجتمع المدني تستهدف معالجة بعض من أوجه القصور فيها.

جاءت مبادرات الإصلاح العربي بمبادرة ولي عهد السعودية على صورة (ميثاق إصلاح الوضع العربي) التي كان من المزمع عرضها على مؤتمر القمة الذي انعقد قبيل غزو العراق في 2003، تلتها تصاعد وتائر المناداة بإصلاح الجامعة العربية فقدمت اليمن مشروع تطوير العمل العربي المشترك وقدمت حكومة مصر مبادرة (تطوير الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك)، ثم تبلورت هذه المبادرات في ظل تصاعد مبادرات الإصلاح من الخارج في مشروع مشترك تبنته حكومات مصر والسعودية وسوريا عرض على اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في بداية مارس 2004.

وقد قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية مشروعاً لتطوير الجامعة والعمل العربي المشترك تضمن تسعة ملاحق رئيسية هي: إنشاء برلمان عربي- إنشاء مجلس الأمن الإقتصادي والإجتماعي- إنشاء المصرف العربي للإستثمار والتنمية- ملحق خاص بنظام اعتماد القرارات في الجامعة العربية وملحق خاص بإنشاء هيئة متابعة تنفيذ للقرارات وإقامة المجلس الأعلى للثقافة العربية<sup>2</sup>.

ذهبت الأطروحة الأمريكية إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في الأنظمة السياسية العربية على غرار غياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أسباب تزايد الإرهاب في العالم وخاصة العالم العربي؛ وعلى هذا الأساس اتجهت لدعم عمليات الإصلاح فيه، إلى جانب ذلك دفعت أيضاً العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرزات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه الأنظمة السياسية والمجتمعات العربية منذ مطلع سنة 2011 بدءاً من تونس مروراً بمصر واليمن وصولاً إلى ليبيا وسوريا في الوقت الذي سارعت فيه أنظمة عربية أخرى في محاولة منها للإصلاح الذاتي عن طريق القيام بخطوات

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، مرجع سابق، ص 40.

2 - المرجع نفسه، ص 25.



استباقية في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح والتغيير على رأسها: الأردن، الجزائر، المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup>...

### الفرع الثالث: معوقات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية

معوقات الإصلاح كثيرة ومتعددة داخلية وخارجية وتختلف من نظام سياسي عربي إلى آخر ومنها العوامل السياسية التي تشمل ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة وغياب المؤسسات الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني أو ضعفها وعدم استقلال القضاء فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والحروب الأهلية، إضافة إلى أن الثقافة السياسية قد تعيق عملية الإصلاح فالمجتمعات القبلية والطائفية ترفض التحديث والإصلاح والتغيير كما قد تؤثر العوامل الاقتصادية في هذه العملية.

كما يعتبر العامل الخارجي من العوائق أمام التحول الديمقراطي في العالم العربي وهو يظل عاملا حاسما وقاطعا فحتى لو كانت كافة الأوضاع الداخلية مناسبة لتحول نحو الديمقراطية وكان العامل الخارجي معاندا ورافضا لذلك فبإمكان ذلك أن يكون حاسما وحائلا دون تحقيق هدف الديمقراطية المنشود خاصة في ظل عدم توازن القوى بين الأنظمة السياسية العربية والقوى الكبرى التي لها مصالح إستراتيجية، ووفقا لهذه الأسس طرحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي مشاريع لدعم الإصلاح في العالم العربي على غرار مبادرة الشرق الأوسط الكبير والمشاريع الأورومتوسطية<sup>2</sup>.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت الرؤية الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي والديمقراطية بل وأصبح هذا الموضوع جزءا من الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في مواجهة الإرهاب، حيث اتجهت إلى تصنيف الأنظمة السياسية العربية إلى: نظم ذات علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار: الأردن، المغرب، تونس، الجزائر ودول الخليج العربي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير برامجها التعليمية والإعلامية وأوضاعها السياسية والاقتصادية وفق آليات تغيير سلمية بالتنسيق مع حكومات الدول، ثانيا نظم غير صديقة للولايات المتحدة الأمريكية مثل: سوريا، ليبيا، السودان والعراق في عهد صدام حسين وهذه تمارس معها الإدارة الأمريكية الآليات غير السلمية كالعقوبات الاقتصادية أو الوسائل العسكرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طارق عاشور، الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع 2012، ص 3.

<sup>2</sup> - أشرف محمد عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2008، ص ص 14، 52.

<sup>3</sup> - Yasmin Ghrawi And Peter Sass, The Political Reform Debate In The Middle East And North Africa, Berlin : Stiftung Wissenschaft And Politik, German Institute For International And Security Affairs, 2005, PP 3-4.

وبهذا يمكن القول بأن عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية بكل خصوصيات شروطها لا تحدث في فراغ إنما تتم ضمن شروط سياسية وتاريخية محددة قد تساعد على انجاز عملية الانتقال كما قد تمثل عقبات حقيقية أمام انجاز الإصلاحات المطلوبة فيها.

#### المطلب الرابع: العلاقات السياسية العربية البينية في ظل التحولات الإقليمية المتجددة

قامت العلاقات العربية-العربية في إطار تاريخي شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول العربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات أو على مستوى البيئة العربية ككل أو على المستوى الإقليمي والدولي، حيث عرفت العلاقات العربية-العربية فترات من الهدوء والتنسيق والتعاون وفترات أخرى من التوتر والتنافس والصراع.

#### الفرع الأول: واقع التحولات السياسية العربية منذ مطلع 2011

شهدت الساحة العربية مع نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011 جملة من التحولات اصطلاح على تسميتها بالربيع العربي (Arab-Spring)، كانت نتيجتها إحداث تغييرات هامة على أنظمة الحكم العربية عامة وإن لم تكن بنفس الشكل والتأثير حيث أدت إلى إسقاط أنظمة وقيام أخرى.

لقد أدت التحولات العميقة التي طرأت على العالم العربي إلى إحداث تغييرات جوهرية في توازن القوى القائم في الشرق الأوسط والعالم العربي ككل والتطورات السياسية الداخلية في الدول العربية التي طالتها (الربيع العربي) وتجري بشكل تدريجي عملية إعادة النظر في الأولويات السياسية السابقة مما يؤدي إلى تشكيل نزاعات جديدة بما في ذلك الاستمرار في إضعاف التحكم العالمي بالعمليات الدولية وإلى ظهور خطوط جديدة للتوتر في التحالفات العربية والإقليمية التي بدت في وقت سابق تحالفات لا تتزعزع<sup>1</sup>.

اختلفت مطالب الشعوب العربية مع ظهور موجة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ضد أنظمة حكمها القائمة بين: تحسين المستوى المعيشي للمواطن كما حدث في الجزائر منتصف شهر جانفي 2011، وبين المطالبة بالتعددية والانفتاح السياسي مثلما حدث في البحرين والأردن، وبين المطالبة صراحة بإسقاط النظام مثلما تجلى في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، حيث يرى تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط إنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالانتفاضات الشعبية الحاصلة إلى ثلاثة مجموعات وهي:

<sup>1</sup> - ظاهرة (الربيع العربي) ونتائجه، عن: التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية، التقرير التحليلي لمندى الحوار الدولي (فالبيدي)، موسكو، جوان 2012، ص 05.

- الأولى دول الانتفاضات السلمية: مثلما حدث في تونس ومصر.
- الثانية دول الانتفاضات غير السلمية: مثلما حدث في ليبيا واليمن وسوريا.
- الثالثة دول الإصلاح الذاتي: مثلما تجلّى في: الأردن والجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي وهي الدول التي استخدمت الآلية الإستباقية في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: موقف الأنظمة السياسية العربية من التحولات الإقليمية الراهنة

سنحاول في هذا المقام التركيز على العلاقات وضع الأنظمة السياسية العربية في ظل كافة هذه التحولات المتسارعة وموقفها على مستوى المنظمات الإقليمية الإندماجية حددها في: الجامعة العربية، دول مجلس التعاون الخليجي، إتحاد المغرب العربي.

#### أولاً: على مستوى الجامعة العربية

جامعة الدول العربية هي هيئة عربية دولية تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتحكم العربية هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي جاءت في 10 ماي 1945 نتيجة لاجتماع الإسكندرية خريف 1944 وتكونت بداية من: مصر، العراق، الأردن، لبنان، السعودية، سوريا واليمن وانضمت المغرب وتونس ثم بقية الدول العربية التي حصلت على استقلالها وهي: الجزائر، البحرين، الكويت، ليبيا، موريتانيا، عمان، قطر، الصومال، اليمن، السودان، الإمارات، جيبوتي أما فلسطين فتمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

حدد ميثاق جامعة الدول العربية أهدافا تدور حول التقارب والتفاهم والتعاون بين الأنظمة السياسية العربية<sup>2</sup>، ويمكن رصد العديد من الأهداف:

- توثيق الصلات بين الأنظمة السياسية العربية وتحقيق التناسق في المجالات السياسية والفنية والتعاون في الميادين الاقتصادية والمواصلات وكذا المجالات الثقافية والاجتماعية والصحية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طارق عاشور، مرجع سابق، ص ص 44-45.

<sup>2</sup> - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص 96.

<sup>3</sup> - محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1983، ص 453.

- هذا وقد اختلف ميثاق الجامعة العربية مع بنود التنظيم الدولي حيث جعل موضوع تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مقصدا رئيسيا أوليا ولم يفرد لمسألة حفظ السلم والأمن الدوليين مكانتهما إلا في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهذا عكس ميثاق الأمم المتحدة.

- عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء وهذا الهدف نتلمسه من خلال المادة الخامسة من الميثاق.

- تحقيق الوحدة العربية ويفهم هذا الهدف من خلال قراءة ديباجة الجامعة العربية.

وتتعرض المنظمة منذ سنوات إلى انتقادات شديدة بلغت درجة التشكيك في جدواها ويمكن القول أن الأزمة التي تواجهها في الظروف الراهنة لم تعد أزمة كفاءة وأداء إنما أزمة وجود نظرا لضعف جهازها المؤسساتي الإداري وعجز ميزانيتها إضافة إلى افتقارها للأطر المؤسساتية الضرورية لنجاح مهامها فالقرارات داخل المنظمة تتخذ بالإجماع وهي لا تعد وأن تكون تكرر لما يتم على مستوى قومي أو يقرر ما يقوم به ما يتم في أجهزة عربية أخرى<sup>1</sup>.

عجزت الجامعة العربية عن توفير أي نوع من الحماية للأنظمة السياسية العربية خاصة التي تعرضت لضربات خارجية سواء في فلسطين أو مصر أو لبنان إضافة إلى فشلها في حل الصراعات العربية العربية في اليمن والسودان... وكان الفشل راجعا بدرجة كبيرة إلى ان الجامعة العربية لم تملك آلية سياسية أو عسكرية تستطيع من خلالها التوصل إلى قرارات بالإجماع بين الدول الاعضاء أو حتى فرض تنفيذ تلك القرارات في حالة التوصل إليها.

من المعلوم أن عددا كبيرا من الأنظمة السياسية العربية قد شهدت حركات احتجاجية أطلق عليها تسمية (ثورات الربيع العربي - Arab Spring) وقد أدت إلى تغيير الخريطة السياسية في المنطقة، إلا أنه يلاحظ أن الجامعة لم تلعب دورا بارزا إبان الثورة التونسية في ديسمبر 2010 أو الثورة المصرية في 25 يناير 2011 أو حتى الثورة اليمنية وكان خطابها مرتكزا على الدعوة إلى وقف العنف والتوافق الوطني، كما قد تركت الأزمة اليمنية التي استمرت قرابة عام تحل في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي وغابت الجامعة عن مشهد التفاوض أو المبادرات المطروحة آنذاك.

أما إبان الأحداث في ليبيا التي كانت فيها التطورات أسرع وأعنف حيث احتكم الوضع فيها إلى السلاح بعد أقل من أسبوع وتم استدعاء القوات المسلحة للتعامل مع المدنيين بعد مرور فترة زمنية قصيرة، كما كان موقف المجتمع الدولي بشأن مختلف عن مثليه في كل من تونس ومصر، حيث استوجب

<sup>1</sup> - محمد وفاء حجازي، الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، مجلة الفكر السياسي، العدد 02، 1998، ص ص 76-81.

تطور الأحداث في ليبيا تغييرا في موقف القوى والمؤسسات الدولية والإقليمية حتى انتهى الأمر بقرارات فرض العقوبات والتدخل العسكري<sup>1</sup>.

على جانب آخر يلاحظ تحول طراً على سلوك المنظمة تجاه الأزمة السورية حيث بدأت تمارس دورا فعليا في الأزمة السورية في أوائل أوت 2011 أي بعد مرور حوالي خمسة أشهر على اندلاع الثورة السورية في 15 مارس 2011، وبالتالي خرجت الجامعة من عزلتها التي نتجت عن تمسكها بمبدأي السيادة المطلقة وخصوصية الشؤون الداخلية مدفوعة بتحركات مجلس التعاون الخليجي التي راحت تحت الجامعة على تبني مواقف جديدة تخرج عن الأطر القانونية والسياسية التي ظلت تحكم عملها لأكثر من ستة عقود.

هذا وقد كشفت التجربة التي مرت بها جامعة الدول العربية في الثورة السورية ولا تزال عن مظاهر مؤشرات قصور سياسي ومهني، فعلى سبيل المثال اللجنة التي شكلتها الجامعة لتقصي الأوضاع في سوريا أواخر 2011 ومطلع 2012 لم تكن محل رضا من قوى الثورة في سوريا ومن بعض الدول العربية التي أعلنت سحب مندوبيها منها على إثر تقرير اللجنة الذي اعتبره الكثيرون منحازا إلى جانب النظام.

اتخذت جامعة الدول العربية عددا من المواقف من الثورات العربية كان أبرزها في الحالتين الليبية

والسورية:

- انطلقت في قراراتها ومبادراتها بشأن الحالتين من دوافع سياسية وتحيط بها حسابات انسانية مع تجاهل تام للأسس القانونية الحاكمة في ميثاق الجامعة العربية وفي عدة وثائق ومرجعيات أخرى تتضمن الإلتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل المظلة العربية وعدم المشاركة في العقوبات الاقتصادية وفي أي نوع من أنواع الحصار الذي يفرض على أية دولة عربية<sup>2</sup>.

- الجامعة العربية سارعت بمنح غطاء سياسي لتدخل الحلف الأطلسي عسكريا في الحالة الليبية مع استفاد الأليات العربية الممكنة لتسوية الصراع وحماية المدنيين ومن جهة أخرى تناقض مبدأها هذا على مستوى اجتماع وزراء الخارجية العرب في اوت 2011 بشأن إبقاء التسوية في إطار المظلة العربية واستبعاد التدويل وممانعة أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا ولجات في يناير 2012 إلى مجلس الأمن الدولي لتطرح عليه فكرة تشكيل قوة عربية أمام أي تدخل في سوريا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نيروز غانم ساتيك، هل تتشابه الثورات العربية، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران 2011، ص 4.

<sup>2</sup> - السيد ولد اباه، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 132.

<sup>3</sup> - السيد ولد اباه، المرجع نفسه، ص ص 111-126.

## ثانيا: على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

إن نشأة مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 الذي يضم ل من: السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان كانت بدوافع أمنية بالدرجة الاولى حيث شكلت العديد من التحولات مصادر تهديد لأمن الخليج كما ان هذه النشأة تزامنت مع الاهتمام في العالم حول إصلاح العلاقات الإقتصادية الدولية والتوصل إلى نظام اقتصادي يدور حول محور الامن وتحقيق الامن الاقتصادي الجماعي\*.

منذ أن انطلقت ثورات الربيع العربي سعت دول الخليج العربي إلى صد رياح التغيير عنها بإجراء إصلاحات لصد المطالب بتطبيق الملكيات الدستورية، وكان رد فعل دول الخليج متباينا تجاه الثورات العربية وجاء قرار دول مجلس التعاون الخليجي بفتح باب العضوية أمام الاردن والمغرب يزيد الموقف غموضا خاصة وان اليمن لم ينجح في اكتساب عضوية المجلس (خصوصا قطر والسعودية) كانت داعمة للتغيير في الدول التي اعتبرت ديكتاتورية\*\*.

يرى العديد من المراقبين ان الثورات العربية ضغطت على الدول الملكية لتنفيذ بعض الإصلاحات رغم ان هذه الانظمة لها شرعية كبيرة على خلاف الانظمة الجمهورية كما ان الشعوب الخليجية تعايشت مع هذا النمط من الانظمة فالأردن والمغرب طبقت إصلاحات تجنبنا للإختراق ففي المغرب قام الملك (محمد السادس) بتطبيق إصلاحات سياسية ودستورية لامتنصاص غضب الشعب وفي الاردن شكلت أربع حكومات بعد الربيع العربي لكن الاصلاحات كانت على نطاق ضيق وفي البحرين قامت الحكومة باخضاع المتظاهرين في فيفري 2011 بدعم عسكري من دول مجلس التعاون بقيادة السعودية تحت مبرر قيادة إيران للمظاهرات غير أن التدخل لم يحظ بالإجماع فالكويت رفضت المشاركة عسكريا.

\* - كما ورد في الإعلان الخاص بهذا النظام الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974 وفي وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي في عمان 1980.

\*\* - بعد الثورات العربية في منطقة شمال إفريقيا قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوظيف كافة وسائل التعاون السياسي والاقتصادي مع الأنظمة الجديدة في تونس ومصر وليبيا وقامت أيضا بدعم الأحزاب السياسية المختلفة وتعهدت كذلك بدعم البنية التحتية وإعادة إعمار اقتصاد هذه الدول.

### ثالثا: على مستوى إتحاد المغرب العربي

إن ميلاد فكرة المغرب العربي لم تبرز على الساحة العملية إلا في أبريل 1958 في مؤتمر طنجة الذي أعطى وبصفة رسمية مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي فلم تعد مجرد تنسيق للأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيادة وحدة فدرالية بين الأقطار المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب)<sup>1</sup>.

استمرت معاني الاتفاق والاختلاف بين الأطراف إلى غاية عام 1989 بين الرئيس الجزائري والملك المغربي ثم لقاء زعماء أقطاب المغرب العربي بزرالدة وفيه تم الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989<sup>2</sup>.

على غرار باقي الدول العربية التي تأثرت بموجة الثورات العربية تأثرت منطقة المغرب العربي بدورها بشكل كبير خاصة وأنها شهدت سقوط نظامين سياسيين في كل من تونس وليبيا وهو ما أصبح يفرض تحديات خطيرة وبالتالي أصبح عليها تكليف سياساتها الخارجية على نحو يستجيب معها، من بينها التحديات القيمة التي يمثلها وصول الإسلاميين إلى السلطة خاصة في ظل تخوف الغرب من التطرف الإسلامي حيث وصل حزب النهضة إلى البرلمان التونسي بنسبة 27 بالمائة من الأصوات إضافة إلى مطالبات القبائل الليبية بتطبيق الشريعة الإسلامية في نظام الحكم كما قررت حركة مجتمع السلم في الجزائر التخلي عن تحالفها مع المعارضة وأسست التحالف الأخضر مع حركة النهضة والإصلاح ذات التوجه الإسلامي في تشريعات ماي 2012.

ومن بين التحديات أيضا التحديات الأمنية حيث عرفت المنطقة المغاربية تدهورا أمنيا خطيرا بعد اندلاع الثورة في ليبيا وما نتج عنها من فوضى انتشار السلاح في كل مكان مما أدى إلى توظيفه من قبل حركات تطالب بالفدرالية وبالمشاركة في السلطة.

كما أدت الفوضى الأمنية إلى تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي والنيجر واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة حيث أذكى ذلك التدهور الأمني الذي أعقب الانقلاب العسكري على النظام في مالي، كما ترتب عنه ظهور جماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال والتي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت بالانفصال.

<sup>1</sup> - حسين بوقارة، إتحاد المغرب العربي : بين الواقع والأفاق، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 02، الجزائر، 1996، ص ص 59-60.

<sup>2</sup> - عبد الكريم غلاب، فكرة اتحاد المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 162، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1988.

لا تخفي القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين اهتمامها بالمنطقة حيث تريد حصتها من الموارد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية خصوصا فرنسا التي تملك قواعد في النيجر والولايات المتحدة الأمريكية التي تريد إنشاء قاعدة عسكرية خاصة في إفريقيا.

كما يمكن ربط الوضع الأمني في الأنظمة السياسية العربية المكونة لاتحاد دول المغرب العربي بالتهديدات الأمنية في جنوبه أو ما يعرف بالساحل الإفريقي أين تظهر تهديدات خطيرة تؤثر على الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يتمثل التهديد الأول في الجريمة المنظمة فعلى سبيل المثال تعرف الجزائر تصاعدا كبيرا في حجم وخطورة هذا النوع من الجرائم حيث تشير عدة تقارير إلى أن 73% من الموقوفين من طرف الأمن يحملون أسلحة و65% يدمنون على المخدرات، ويتمثل التهديد الثاني في تصاعد التيارات الجهادية وارتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إذ بعد اندلاع الثورات العربية حاول تنظيم القاعدة احتواء الحركات الشبابية من خلال المواقع الجهادية ومواقع التواصل الاجتماعي لكن الشيء الملاحظ هو أن أغلب الشباب في هذه الثورات لا ينتمون إلى تيارات دينية سلفية بل يطالبون بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية<sup>1</sup>.

بالنسبة إلى تونس وليبيا؛ فإن كلاهما تعاني تدهور الأوضاع الاقتصادية والضغطات الشعبية وتطالب بمعالجة المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة، أما المغرب فيطالب بتمتين العلاقات المغربية وفتح الحدود مع الجزائر، في حين أن الجزائر تثنم فتح الحدود مع المغرب لكنها تتخوف من دخول كميات هائلة من المخدرات على اعتبار المغرب من أكبر منتجها، إضافة إلى أنها تعطي أولوية معالجة التحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة والتهريب والهجرة غير الشرعية حيث لا تستطيع أي دولة منفردة تحمل تكاليف مواجهة هذه التهديدات بمفردها.

وفي هذا الإطار يمكن أن تعمل الدول المغربية في رسم سياساتها الخارجية على مقاربة شاملة تتضمن التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشعبها وهذا لا يكون إلا في ظل سياسات اقتصادية متجانسة تأخذ بعين الاعتبار موارد واحتياجات كل دولة دون إهمال التنسيق الأمني للحد من الظواهر السياسية والعسكرية والاقتصادية وللحضاء على الجماعات الإرهابية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد مالكي وآخرون، من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011، ص 466.

<sup>2</sup> - محمد هناد، الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر: نظرة عامة، عن: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، ص 16.



## المطلب الخامس: واقع العامل العسكري في العالم العربي

أما فيما يتعلق بالأنظمة السياسية العربية وموقعها من القوة العسكرية العالمية فيبدو أنها على الرغم مما تسخره سنويا من إنفاقها في المجال العسكري إلا أنها ما تزال تعاني العديد من المشكلات في الالتحاق بالقوى الكبرى في سلم موازين القوى العالمية من الناحية العسكرية.

ومن بين مشكلاتها وجود انفصام بين الفكر الاستراتيجي العربي وبين إرادة موحدة في إقامة أمن عربي موحد وهذا ما أدى إلى غياب إستراتيجية واحدة تهدف إلى صيانة النظام العربي وأمن الأمة العربية وسلامة العالم العربي ككل، وعلى هذا الأساس غابت معها أسس بناء القوة العسكرية العربية ورسم تخطيط السياسات الدفاعية ورسم الاستراتيجيات العسكرية العربية، مما أوجد سياسات أمنية قطرية متباينة في عقائدها العسكرية وأنظمتها الدفاعية ووسائلها القتالية ومصادر تسليح جيوشها الأمر الذي حال دون تمكن الأمن العربي من تخطيط وتنفيذ وتطوير إستراتيجية عسكرية شاملة أو على الأقل متناسقة في مضمار الأمن العربي.

ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال حدة اختراق وانكشاف الأمن العربي من طرف القوى الكبرى في العالم وهذا جراء تواجد قواتها العسكرية فوق الأراضي العربية ومحيطها الجغرافي\* الذي كان ولا يزال أحد العوامل المؤدية لتفكيك الرابطة العربية في أبعادها الأمنية وكذا أوجه الضرر الذي ألحقه التواجد العسكري الأجنبي من خلال الأعمال المباشرة التي مارسها على الأنظمة السياسية العربية ومن أمثلة ذلك الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق على إثر القرار 1441 الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي باحتلال العراق في 20 مارس 2003، والتدخل الأطلسي في ليبيا على إثر القرارين 1970 و 1973 عن مجلس الأمن وقد بدأت بموجبهما قوات حلف شمال الأطلسي بقيادة كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى العملية العسكرية في ليبيا في 19 مارس 2011.

إن مقارنة المقومات العسكرية للأمن ليست بالشيء المتناول نظرا للطبيعة المعقدة للقوة العسكرية من جهة وعدم توفر المعلومات والبيانات واختلافها من دولة لأخرى ناهيك عما يحيط بهذا العامل من سرية من طرف أنظمة العالم العربي فيما يتعلق بالقدرة القتالية والجيوش العسكرية والقواعد الصناعية والبنية العلمية...

\* - حيث ينتشر عدد كبير من القواعد العسكرية خاصة الأمريكية منها في العالم العربي على غرار: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الأردن، الإمارات، مصر، العراق، جيبوتي.... بالإضافة إلى العديد من القوات والجيوش العسكرية المنتشرة.

أما فيما يتعلق بالوسائل القتالية فإن معظم مصادر توريده إلى دول المنطقة على اختلاف أشكالها يأتي من القوى الدولية الكبرى المتحكمة في صناعة وتجارة الأسلحة وهذا ترتب عنه رهن قرارات الأمن العسكري العربي لفائدة هذه القوى التي أصبحت تتحكم في الإرادة السياسية والعسكرية لدول العالم العربي ناهيك عن الأعباء الاقتصادية والمالية المترتبة عن عمليات استيرادها.

إن الإنفاق العسكري لأنظمة العالم العربي سيكون في أحيان كثيرة على حساب توجيه مداخلها إلى القطاع التنموي أو الإستثماري إضافة إلى ضعف التكنولوجيا العسكرية خاصة مع الثورة العلمية والتقنية في الشؤون العسكرية وهو ما يبقها في غالبية الأحيان تابعة إلى الدول المصدرة للأسلحة والتقانة وحتى اليد العاملة في المجال اللوجستي والعسكري.

هذا ويلاحظ بعض المراقبين أنه طالما ظلت الأنظمة السياسية العربية مسرحاً للعمليات والتدخلات العسكرية من جانب قوى في المنطقة العربية أو خارجها فإن الحكومات العربية ستواصل تبريرها هذه النفقات باسم الأمن الإقليمي<sup>1</sup>.

#### \* جدول رقم (14): الإنفاق العسكري في دول العالم العربي بالنسبة لبعض الدول المجاورة

البلد	الإنفاق العسكري / مليون دولار			نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
	2004	2005	2006	2004	2005	2006
الأردن	669	673	659	5.7	0.3	4.6
الإمارات	2629	2559	-	2.3	2	-
البحرين	491	483	458	4.4	3.6	2.9
تونس	436	469	395	1.6	1.6	1.2
الجزائر	2801	2925	3014	3.4	2.9	2.6
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-
سوريا	7134	6138	5526	6.4	5.1	7
العراق	-	1503	1641	-	-	-
السعودية	21060	25372	29032	8.4	8.2	8.3
عمان	3011	3652	3091	12	11.9	8.4
قطر	-	-	-	-	-	-
الكويت	3679	3909	3836	5.9	4.8	3.7

<sup>1</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: دار الكرسي للنشر، 2009، ص 107.

4.2	4.5	4.4	899	1002	957	لبنان
1.4	2	2.4	741	749	699	ليبيا
2.5	2.8	3	2710	2632	2664	مصر
4	4.5	4.5	2314	2312	2292	المغرب
2	3.6	4	62.9	70	69.3	موريتانيا
-	7	5.7	-	1009	397	اليمن
-	-	-	54378.9	55457	49384.3	المجموع
4.4	8.8	45	9849	9057	7982	إيران
2.7	2.8	3.1	11291	10301	10778	تركيا
8.1	9.7	8.3	11373	12522	10339	إسرائيل

**المراجع:** كابي الخوري، **بيانات بالقدرات العسكرية العربية: مقارنة بإيران وتركيا وإسرائيل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2008، ص 224.

يفسر استمرار ارتفاع مؤشرات الإنفاق العسكري العربي بالأوضاع غير المستقرة في المنطقة علاوة على استمرار تحديث الترسانة العسكرية من خلال عقد المزيد من صفقات التسليح لمواجهة تحديات المنطقة خاصة مع وجود أنظمة جوار هامة على غرار: إيران، تركيا وإسرائيل خاصة وأن المنطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم حيوية وأهمية.

### المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاقتصادي على أمن الأنظمة العربية

يعبر الاقتصاد عن تلبية الحاجات المتعددة في ضوء محدودية الموارد، وعن علاقة الأمن بالاقتصاد والباحث أيا كان سيجد في التراث والتاريخ أنظمة سياسية قامت وانهارت بسبب التداخل بين الأمن والاقتصاد فمن بين التحديات الاقتصادية التي تواجه أمن الأنظمة السياسية العربية نجد في مقدمتها اعتماد هذه الأخيرة على الربيع النفطي بالإضافة إلى مشكلات الأمن الغذائي والمائي والتصحر وكذا المديونية العربية إلى الخارج، وهو ما سيتم إبرازه في المطالب التالية.

### المطلب الأول: التكامل العربي وواقع التجمعات الجهوية والإقليمية العربية

إن التوجه نحو مرحلة جديدة من الاستقطاب الدولي كان نتيجة لسيادة فكرة الإقليمية الجديدة التي غلب عليها المنطق الاقتصادي وأفرزت واقع التوجه لإنشاء التجمعات الإقليمية والجهوية وبهذا طرح على النظم الإقليمية الفرعية وفي مقدمتهم النظام العربي تحديات كبيرة منها التصدي لتحدي نوبان كيانها خاصة مع حرب الخليج الثانية.

## الفرع الأول: واقع التكامل في العالم العربي

لم يكن ميدان التكامل والاندماج\* ليحظى بالإجماع داخل المنظومة العربية لكون المادة الثانية من ميثاق (جامعة الدول العربية- Ligue Des Etats Arabe) تؤكد على مبدأ التعاون في ظل احترام السيادة القطرية إضافة إلى أن فكرة التعاون المبنية على التكامل كانت استجابة طبيعية لتعاظم الاهتمام الدولي والإقليمي بالتعاون على صعيد العلاقات الدولية وذلك لإرساء قواعد للتعاون الدولي وفقا لما أكدت عليه (منظمة الأمم المتحدة- ONU) في تلك الفترة.

تعد التجمعات الإقليمية أو التجارب الوحدوية ظاهرة قديمة نسبيا وهي سابقة في نشأتها على قيام جامعة الدول العربية نفسها فقد سبق وأن تم طرح مشاريع وأفكار وصيغ مختلفة لاندماجات وتحالفات عربية إقليمية جسد أهمها: مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب والاتحادات الفدرالية والكنفدرالية بين بعض الدول العربية غير أن هذه الخطوات والمشاريع استبعدت بشكل كلي أي عمل اندماجي وحدوي حقيقي<sup>1</sup>.

تعتبر عملية التوحيد والاندماج عملية سياسية بالدرجة الأولى بالنسبة للعالم العربي، ذلك أن الوحدة كانت مطروحة منذ عهود فانطلاقا من الخمسينات والستينات رفعت في كل العالم العربي تقريبا شعارات تنادي بالمصير المشترك والانتماء العربي كأهداف سياسية ينبغي السعي لتحقيقها.

هذا وقد اعتمد التكامل الاقتصادي على مداخل وظيفية سواء على مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك أو الاتفاقيات الموقعة أو القيم الاقتصادية مما جعله دائما أسير فاعلية سير هذه المؤسسات أو رغبة الأنظمة المتحكمة فيها<sup>2</sup>.

لم تستطع الأنظمة السياسية العربية أن تحقق أهداف محاولة التكيف الدائمة مع المستجدات التي تحدثت في البيئة الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي وهذا بسبب الاختلالات الكبيرة الموجودة في الأطر والمؤسسات التي تقوم عليها، وهي تشكل بدورها أحد العراقيل التي مازالت تحد من فاعلية مختلف الأنظمة السياسية العربية، فمؤسسة الجامعة العربية تركز البعد القطري إلى جانب البعد القومي فتتص في ميثاقها أنها تحترم السيادة القطرية للدول الأعضاء واستقلاليتها وهذا بالضبط ما خلق

\* - يعتبر الكثير من الباحثين موضوع التكامل والإندماج بمثابة الخلفية الحقيقية التي حركت دافع الاندماج- 164 -

1 - عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: ألياته، أهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية الدولية، الجزائر: مكتبة مدبولي، 1995، ص 09.

2 - عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 137.

صراعا بين التيارين القطري والقومي<sup>1</sup>. ووفقا لهذا الطرح فإن فشل النظام الإقليمي العربي يتضح من خلال تحليل النظرية الوظيفية التي لم تطبق بالمفهوم الصحيح حيث أن محاولات التكامل الاقتصادي ارتبطت جميعها بالجانب السياسي أي بالتفاعلات التي تحدث بين القيادات السياسية في العالم العربي مما جعل أي خطوة تصطدم بالإرادات السياسية.

\* جدول رقم (15): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (مليون دولار / %)

المجموع	2004		2003		2002		2001		2000			
المغرب	15.7	9825	7	853	23.7	2314	5.9	481	36.6	2825	8.18	215
مصر	13	8144	10.3	1253	2.4	237	8	647	6.6	510	46.97	1235
الجزائر	9.2	5778	7.2	882	6.5	634	13.2	1065	15.5	1196	16.66	438
البحرين	8.7	5486	7.1	865	5.3	517	2.7	2017	1.05	81	13.84	364
تونس	8.6	5439	.5	639	5.9	544	10.2	821	6.3	486	29.63	779
السودان	8.5	5379	12.4	1511	13.8	1349	8.8	713	7.4	574	14.91	392
السعودية	7.6	4781	15.3	1867	8	778	5.6	453	0.26	20	71.66-	1884-
سوريا	6.9	4314	9.9	1206	11.1	1084	12.8	1030	1.4	110	10.27	270
قطر	6.03	3787	5.6	679	6.4	625	7.7	624	3.8	296	9.6	252
الإمارات	4.86	3051	6.9	840	0.3	30	16.2	1307	15.3	1184	19.9-	515-
الأردن	4.5	2853	5.1	620	2.3	224	0.8	64	1.3	100	29.9	787
لبنان	3.45	2165	2.4	288	3.7	358	3.2	257	3.1	240	11.33	298
عمان	1.48	929	0.15-	18-	5.4	528	0.3	26	1.07	83	0.6	16
موريتانيا	1.2	777	2.4	300	2.2	214	2.3	188	1.2	92	1.52	40
فلسطين	0.79	495	/	/	/	/	-	5-	0.26	20	2.36	62
							0.06					
العراق	0.48	298	2.4	300	0.05	5	-	2-	0.8-	6-	0.11-	3-
							0.02					
الكويت	0.47	294	0.16-	20-	0.7-	67-	0.09	7	1.9-	147-	0.6	16
جيبوتي	0.11	69	0.27	33	0.11	11	0.05	4	0.4	3	0.11	3-
الصومال	0.02	11	0.07	9	/	/	/	/	/	/	/	/
ليبيا	0.65-	405-	1.07	131	1.5	143	1.8	145	1.3-	101-	5.4-	142-
اليمن	1.14-	715-	0.17-	21-	0.06	6	1.3	102	1.7	136	0.23	6
الدول العربية	100	6276	100	1221	100	9774	100	8074	100	7711	100	2629
		5		7								

المرجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار، 2005، ص 121.

<sup>1</sup> - Robert Boyer, Philippe Deurtte, Mondialisation Au De La Des Mithes, Alger : Casbah Edition, 1997, P 137.

## الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية في ظل التجمعات الإقليمية والجهوية العربية

يمكن التمييز بين المنظمات الإقليمية العربية والتي تتشكل فقط من الدول العربية وهي: (جامعة الدول العربية - Ligue Des Etats Arabe)، (مجلس التعاون الخليجي - Conseil De Coopération Du Golf)، (اتحاد المغرب العربي - Union Du Maghreb Arabe) وبين المنظمات الإقليمية التي تتشكل من دول عربية وأخرى إسلامية كمنظمة (المؤتمر الإسلامي - Organisation De La Coopération Islamique)، أو من دول عربية وأخرى إفريقية ك (الإتحاد الإفريقي - Union Africaine) (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا) ويمكن تصنيفها إلى منظمات سياسية وأخرى اندماجية تشتمل الأولى على الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتشتمل الثانية على اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، لكننا في هذا المقام سوف نركز على: مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

### أولاً: مجلس التعاون الخليجي

أدرجت دول مجلس التعاون أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها، لأجل تثبيت قوتها وجعلها في مأمن يحميها من الأطماع والضعف الخارجية<sup>1</sup>، خاصة وأنها تتقارب وتتجانس في البنية الاقتصادية فكلها دول تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي ولنفقاتها العامة وكذا إيرادات ميزان مدفوعاتها فهو يمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي والدخل القومي كما ان هذه الدول تشترك في مجابهة جملة تحديات اقتصادية من بينها: صغر المساحة (ماعدا السعودية)، الحجم السكاني، كما تعاني هذه الدول من مشكلة العمالة الوافدة، إضافة إلى أن الإنكشاف على الخارج في جميع المجالات فرضته متطلبات التنمية الحقيقية المستقبلية من الغذاء والدواء والاحتياجات التقنية الأمر الذي يعمق جذور التبعية شكل بالنظر إلى المطامع العربية والصراع الدولي تحدياً مصيرياً لا بد من مواجهته.

هذه الخصائص والتحديات المشتركة كانت دافعا مشجعا على التكامل بين هذه الدول حيث يتم تجميع الموارد على المستوى الإقليمي الفرعي من اجل تحقيق إستراتيجية للرد على هذه الأوضاع<sup>2</sup>.

لا يزال مسار مجلس التعاون الخليجي في مجال التكامل الاقتصادي بطيئا ومحدودا بغض النظر عما حققه من انجازات على اعتبار انه من الطبيعي أن يكون لكل تنظيم خطة تنفيذية للتعاون الاقتصادي

<sup>1</sup> - Erzsébet N. Rozo, **Geostrategic Consequences Of The Arab Spring**, Catalonia, European Mediterranean, Juva 2013, P 25.

<sup>2</sup> - فرانسيس إيكمي، **التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية**، عن: **نظر نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها**، مركز الدراسات الأمنية، أثيوبيا: اديس ابابا، 31 ماي 2011، ص 16.

والاجتماعي يسعى من خلاله إلى تحقيق مشروعه الاندماجي، حيث يلاحظ وجود تأخر زمني معين بين الاتفاقيات والآثار التي يتوقع أن تسفر عنها في الهياكل الاقتصادية.

### ثانيا: اتحاد المغرب العربي

لم يكن قيام تجمع اتحاد المغرب العربي بمنأى عن المتغيرات الإقليمية والدولية خصوصا وأن المنطقة المغاربية تتواجد في محاور متداخلة حساسة تأثرت بالمشاكل الأمنية الداخلية خاصة مطلع التسعينات والتحديات الإقليمية المنبثقة عن مخلفا الاستعمار (النزاعات الحدودية)<sup>1</sup>، إضافة إلى مشكلات وتحديات اقتصادية تتمثل في خطر التبعية للدول الأوربية وضعف التجارة البينية وزيادة حدة المديونية وارتفاع معدلات التضخم وهشاشة التجارة المغاربية الخارجية إضافة إلى أزمة التشغيل، خاصة بالنظر إلى نسبة الشباب المرتفعة في هذه الأقطار؛ مثلما يوضحه الشكل التالي:

\* شكل رقم (07): نسبة الشباب الأقل من 25 سنة في العالم العربي



المرجع: وليد عبد الحي، العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير/كانون الثاني 2013، ص 02.

ففي الجانب الاقتصادي تعتبر الاقتصادات الضعيفة للدول العربية وغياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية العوامل الأساسية في تفجير الثورات وعلى الرغم من رحيل الزعامات التقليدية تدهورت اقتصاديات هذه الدول.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص 310-312.

فعلى سبيل المثال يعيش واحد من أصل خمسة مغاربة تحت خط الفقر أي بأقل من دولارين في اليوم، وفي المقابل ما زال اقتصاد الجزائر يعيش حالة من التبعية المطلقة لتصدير المحروقات وتقلبات أسعار النفط وهو ما يشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي كما تزايد الفقر بشكل كبير حيث بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2010 حوالي 14% وترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية الأقل من 25 سنة، كما أدت الثورة في تونس إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة بنسبة 40% نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن والفوضى كما تأثر الاقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتجات التونسية.

على المستوى الخارجي لا تزال دول اتحاد المغرب العربي تعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي الأول باعتبار أوروبا المنطقة الأقرب جغرافيا وترتبط معها باتفاقيات لتنظيم المؤتمر الإسلامي، هذا بالإضافة إلى وجود معطى آخر هو التنافس الاقتصادي الأمريكي-الأوربي على المنطقة المغربية.

### المطلب الثاني: الربيع النفطي وتبعية الإقتصادات العربية للإقتصادات الغربية

يمثل الربيع عموما مكون أساسي لآلية عمل أي اقتصاد كان وأية مداخيل عامة أو خاصة إنما تنحصر إشكاليته في كيفية تملك وإدارة هذا الربيع واستخدامه لصالح المجتمع والتقدم التقني والعلمي.

يؤدي النفط إلى دورات متعاقبة من الازدهار والكساد في البلدان التي تعتمد على هذه العائدات، وبالطبع فإنه حينما تكون هناك دورة ازدهار فإنه لا تكون هناك مشكلة لدى الدولة الربيع النفطي، بينما في حالة مرور الأسعار بدورة انخفاض فإن ذلك يؤدي إلى مصاعب مالية للحكومة والتي ركود اقتصاد. وهو أمر منطقي، حيث تلعب السياسة المالية في دول الربيع النفطي دورا يتجاوز بكثير الدور المعروف الذي تلعبه هذه السياسة في بلدان أخرى.

### الفرع الأول: الربيع النفطي في الإقتصادات العربية

ترتبط إقتصادات الدول العربية عموما ودول الخليج خصوصا بشكل كبير بالثروة النفطية وهي تمثل المصدر الأول للدخل القومي بالنسبة لها وفي ظل الضغط والتراجع الذي سجلته باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن النفط يمثل نصف صادرات البحرين و 99% من صادرات السعودية و 95% من صادرات قطر .



بالإضافة إلى الغاز الطبيعي بينما يشكل 91% من صادرات الإمارات و 96% من صادرات الكويت، غير أن العامل الإيجابي في هذه الدول أن الرفاهية الاجتماعية وأيضاً تطور الجانب الخدماتي والعمراني في هذه الدول يعود بالدرجة الأولى إلى حسن استغلال وتوظيف الإيرادات النفطية ولو أن الكثير من التحاليل الاقتصادية التي ركزت على أن هذه العوائد تم استخدامها إلا في الجانب الاستهلاكي البحت. بقيت اقتصاديات هذه الدول بعيدة عن النمو الاقتصادي المطلوب وهي تتأثر بشكل أو بآخر بسوق أسعار النفط وهذا ما ينعكس سلباً في حالة تراجع أسعار هذه الثروة، والملاحظ أيضاً أن كثافة اعتماد أقطار مجلس التعاون الخليجي على قطاع النفط أصبحت ميزة خاصة بهم حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 64% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup> لأقطار المجلس في عام 1979، وبنسبة 92.5% من الصادرات الإجمالية خلال عام 1980.

يبدو أن النفط الذي لعب دوراً دافعاً في تغيير مظاهر الحياة في المجتمعات الخليجية قد تحول إلى عامل الضغط على دول هذه المجتمعات لاسيما وأن العالم الصناعي بدأ يفكر في استبدال هذه الطاقة الحيوية بطاقات بديلة، كما أن عامل النزاعات ودخول المنطقة في استراتيجيات القوى الإقليمية والعالمية قد أثرت على ثبات دور هذه الطاقة بالنسبة لدول الخليج، ومن هنا بدأ واضحا لأمرء ومشايخ الدول الخليجية أن السياسة القطرية لن تساعد على الحفاظ على مصالح دول المنطقة بل المطلوب هو التكتل من أجل تنسيق السياسات والجهود للوصول إلى التكامل الذي يبقى شرطاً ضرورياً لأي قطاع اقتصادي تنموي.

### الفرع الثاني: ضعف التعاون العربي البيني وتبعية الاقتصادات العربية للاقتصادات الغربية

يبدو جلياً الضعف في مسألة التعاون البيني العربي من خلال تبعية الاقتصادات العربية للاقتصادات الغربية، هذا وإذا ما قارنا بين التدفقات الاستثمارية الأجنبية بالتجارة العربية البينية لوجدنا الأولى تغطي على الثانية وهو ما من شأنه إضعاف القوة الاقتصادية العربية، وإحداث مشكلات في التجارة والاستثمارات العربية.

<sup>1</sup> - نادر فرحاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.س.ن، ص 1160.

## \* جدول رقم (16): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الدول المصدرة والدول المضيفة 2005

الإجمالي	الدول المضيفة											الدول المصدرة
	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	سوريا	السودان	سعودية	الجزائر	تونس	الأردن	
286.6	1.4	-	18	7.2	53.4	24.2	75	95	12	-	-	الأردن
29940.7	-	582.5	49	223.6	2670	601.8	462	7743	5.7	6	-	الإمارات
606.8	-	1	137	6	-	-	-	439	2.8	22	-	البحرين
74.7	-	3.3	4	57	-	-	6	1	3.3	-	0.1	تونس
206.1	-	0.1	-	200.3	-	-	-	-	-	5.4	0.3	الجزائر
2451.8	197.6	211.8	221	-	391	696	678	-	12.9	37.8	11.9	السعودية
14.1	-	-	-	-	-	-	-	14	-	-	0.1	السودان
552.6	0.7	2.8	25	-	54	-	372	94	0.3	0.3	3.6	سوريا
125.5	0.5	11.5	8	-	-	1.1	36	2	-	0.3	66	العراق
18	-	-	5	-	-	-	13	-	-	-	-	عمان
120.9	1	-	12	3.1	-	1.3	30	39	-	-	34.4	فلسطين
660.1	-	169.2	22	-	445	-	15	1	7.8	-	0.1	قطر
1499.3	0.6	43.1	262	-	569.4	343.1	78	25	105	53.8	19.3	الكويت
289.2	1.7	1.1	37	-	-	-	324	117	2.9	-	5.5	لبنان
109	-	89.5	16	-	-	-	-	-	3.1	1	-	ليبيا
646	0.5	6.5	-	3.6	-	5.2	164	176	104.9	24.9	160.9	مصر
52	-	-	1	-	-	-	-	2	-	49	-	المغرب
147	-	-	10	-	-	-	88	49	-	-	-	اليمن
38006.8	203.9	1121.4	827	500.8	1779.8	1672.6	2341	2879.7	260.6	200	302.2	إجمالي الدول

المرجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 122.

### المطلب الثالث: الأمن المائي والغذائي ومشكل التصحر في الأنظمة السياسية العربية

تواجه الأنظمة السياسية العربية العديد من المشكلات تصب في خانة التحديات الأمنية من أهمها في المجال الاقتصادي السعي لتحقيق الأمن المائي والغذائي والتصحر في الأنظمة السياسية العربية.

#### الفرع الأول: الأمن المائي في الأنظمة السياسية العربية

يشهد التاريخ أن أقدم الحضارات الإنسانية قامت على ضفاف الأنهار وذكر الله سبحانه وتعالى الماء في أكثر من ستين آية حيث يقول تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حيا" (الآية 30 من سورة الأنبياء)، وفي الحاضر تشكل المياه العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التنمية الزراعية حيث تمثل المياه عصب هذه التنمية وأحد مقومات التوسع فيها عموديا وأفقيا<sup>1</sup>، غير أن العالم العربي الذي يحتل مساحة 14 مليون كيلومتر مربع وهو ما يعادل 9% من مساحة اليابسة لا تشكل فيه الموارد المائية المتجددة إلا حوالي 0.74% مما يجعل متوسط نصيب الفرد من المياه من أقل المعدلات في العالم؛ حيث يبلغ في الأردن حوالي 193 متر مكعب في السنة، في السعودية 238، وفي عمان 239 متر مكعب في السنة، الجزائر 163 متر مكعب<sup>2</sup>.

تظهر حدة المشكلة إذا علمنا أن 67% من الموارد المائية لدى الدول العربية تستمد من خارج حدودها السياسية فهي تعاني من محدودية التحكم في تلك الموارد؛ فنهر النيل ينبع من هضبة البحيرات ومرتفعات إثيوبيا ودجلة ينبع من جبال زاغروس بإيران أما الفرات فينبع من تركيا الشيء الذي أدى إلى احتدام العديد من الخلافات السياسية حول أحقية ونسبة استغلال المياه في المنطقة.

وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى تلويح إثيوبيا على اعتبارها دولة المنبع بتوقيف مياه النيل المتدفق إلى مصر فضلا عن الخلافات حول كل من نهري دجلة والفرات بين تركيا كدولة تملك المنبع وكل من العراق وسوريا اللتين يصب فيهما وما أفرزته هته العلاقات من محاور ثانوية قائمة بين الأطراف الثلاث والتي بلغت ذروتها مع مطلع سنة 1975 ومطالبة العراق وتركيا بحقوقهما من نهر الفرات وعدم القبول بمبدأ اعتبار نهر دجلة موضوع حوض مائي واحد، هذا دون الحديث عن بناء السدود في تركيا في الماء الدافق لسوريا والعراق وما نتج عنه من توتر في العلاقات. فيما يتعد الأمر بين سوريا وتركيا وذلك للأضرار الكبيرة التي ألحقها مشروع "جنوب شرق الأناضول الكبير" بالزراعة والطاقة السورية وربط سوريا قضية المياه بالنفط لدى دول الخليج العربي.

1 - سليمان المنذري، أزمة المياه وانعكاساتها على أمن المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد 152، جوان 2000، ص 1.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 273.

كما وتتعدّد العلاقات الدولية في إطار حوض الأردن والجنوب اللبناني بسبب التواجد الإسرائيلي في المنطقة العربية والتي كرست جهودها للاستحواذ على المياه الفلسطينية والسورية والأردنية واللبنانية وهي اليرموك بانياس، الحاصباني، منابع مرجعيون، نهر الأردن والليطاني، والمنابع الجوفية بالضفة الغربية وقطاع غزة والجلولان<sup>1</sup>. وقد ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي في مؤتمر إدارة منتدى قناة CNN أن أبرز حروب المستقبل سوف تكون بسبب ندرة المياه وأن هذا خطر داهم يهدد الشرق الأوسط ومنه العالم العربي بصفة عامة<sup>2</sup>.

\* الجدول رقم (17): توزيع موارد المياه في العالم العربي حسب مصادرها عام 1996

إجمالي	صرف معالجة		كلية		جوفية		سطحية		
	مليون م <sup>3</sup>	%	مليون م <sup>3</sup>	%	مليون م <sup>3</sup>	%	مليون م <sup>3</sup>	%	
1528.7	19	1323	0.7	14.1	33.5	13.2	36.7	82.6	الهلال الخصيب
2094.4	4.4	308	83.7	1760	12.2	4.8	3.7	8.4	شبه الجزيرة العربية
4629.4	63.2	4400	1.6	32.6	21.6	8.5	39.9	89.9	وادي النيل والقرن الإفريقي
1344.8	13.4	934	14	296.2	32.7	12.9	19.7	44.4	المغرب العربي
9597.3	100	6965	100	2102	100	39.4	100	225.3	الإجمالي

المرجع: عيسى علي ابراهيم وآخرون، قضايا العالم العربي، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص 90.

- وإذا كانت مقولة الأمن المائي هامة على الصعيد العالمي فإنها أكبر أهمية بالنسبة إلى العالم العربي لاعتبارات كثيرة أهمها:
- وقوع أغلبية مساحة الوطن العربي في العروض المدارية الحارة والجافة.
  - تلقي الوطن العربي نحو 62 % من مياهها الجارية من الدول المجاورة<sup>3</sup>.
  - تشهد المنطقة العربية معدلا عاليا في النمو السكاني وتزداد حاجة السكان ومتطلبات التطور إلى زيادة في كميات المياه.

<sup>1</sup> - عميور ب. الجواني، أزمة المياه في الوطن العربي بين الواقع والطموح، مجلة الجيش، العدد 447، أكتوبر 2000، ص 1-20.

<sup>2</sup> - حسن ياغي، الصراع على المياه في الوطن العربي، مجلة أخبار النفط والصناعة، السنة 27، العدد 310، جوان 1996، ص 4.

<sup>3</sup> - إبراهيم أحمد سعيد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 71، سبتمبر 1992، ص 66-67.

- إن هناك مشكلات سياسية وتراثا من العداوات بين بعض دول المنطقة وفي مقدمتها مشكلات الحدود ويمكن أن توظف من خلالها قضية المياه في إدارة الصراع فيما بينها.

نظرا لقلة الأمطار في العالم العربي حيث يبلغ متوسطها 200 ملمتر في السنة تقريبا تواجه بزيادة الحاجة إلى المياه نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة استهلاك المياه باستحداث المدن والتوسع في الزراعة والصناعة ومعالجة المشكلات المتعلقة بالمياه في المنطقة حتى الآن والمتمثلة في بناء السدود وتخزين المياه وزيادة استهلاك المياه الجوفية والسطحية المتوفرة ليست إلا حلولاً مؤقتة وهي مرحلة ينبغي أن تنتهي، بمعنى أن يبدأ التفكير في حلول إستراتيجية أخرى لهذه القضية المهمة، والتعامل معها بأسلوب آخر جدي مختلف<sup>1</sup>. تجدر الإشارة إلى أن استخدامات المياه في الوطن العربي تبلغ سنويا 178.6 مليار متر مكعب منها 157 مليار متر مكعب بنسبة 88% للزراعة تليها الاستعمالات المنزلية بـ 13.1 مليار متر مكعب للسنة وبنسبة 7%، ثم الاستعمالات الصناعية بـ 8.5 مليار متر مكعب للسنة وبنسبة 5%، ويلاحظ أن القطاع الزراعي يستحوذ على النسبة الأعظم من استخدامات المياه الأمر الذي يعكس الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في سياسات التنمية الاقتصادية في الدول العربية<sup>2</sup>.

تشير إحصائيات 2001 إلى أن الموارد المائية المتاحة في مجموع الأنظمة السياسية العربية تقدر بـ 264.52 مليار متر مكعب منها 166.46 مليار متر مكعب للزراعة و14.78 مليار متر مكعب للاحتياجات المنزلية و9.35 مليار متر مكعب للسنة للاحتياجات الصناعية.

وقال رئيس معهد (ورلد ووتش-World Watch) الأمريكي (ليستر براون - Lister Brown) أن تظاهرات المياه ستصبح أمراً شائعاً في المستقبل للسيطرة على مصادر المياه المتقلصة مشيراً بذلك إلى تظاهرة شعبية شهدت صدمات مع قوات الأمن الصينية في إقليم شانغونغ في الفترة الأخيرة بعدما قطعت السلطات المياه التي تتسرب من سد قرب أنفي<sup>3</sup>، وتشير التقديرات الصادرة عن البنك العالمي إلى أن 7 دول من بين دول المنطقة العربية قد تجاوزت في استهلاكها للماء جميع مصادرها المائية المتجددة في كل سنة أي أنها وصلت في استهلاكها إلى ما نسبته 100% من هذه المصادر وأخرى ك: مصر وفلسطين المحتلة وصلت في استهلاكها إلى ما نسبته 90% من هذه المصادر و08 دول أخرى باشرت بتطبيق المقننات المائية المسموح بها لكل فرد وهي الحدود المتعارف عليها للنمو أي 500 متر مكعب للفرد في السنة، حيث

<sup>1</sup> - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جوان 1999، ص225.

<sup>2</sup> - سليمان المنذري، مرجع سابق، ص159.

<sup>3</sup> حسن ياغي، أزمة المياه العذبة في العالم العربي في ظل غياب استراتيجية مائية، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، عدد 362، نوفمبر 2000، ص16.

أن بلوغ ندرة المياه إلى ما وراء هذا الحد تصبح مسألة تهم الحياة المباشرة للسكان وتؤثر على عملية النمو بمجملها<sup>1</sup>.

\* الجدول رقم (18): الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في الأنظمة العربية بين

عامي 1996 و2025 في الجناحين العربي، الآسيوي والإفريقي

الدولة	المتاح عام 1996 مليون م <sup>3</sup>	المتوقع استهلاكه 2025	النسبة المئوية	الدولة	المتاح	المتوقع	النسبة المئوية
العراق	42800	124856	34.6	اليمن	2716	13408	20.3
سوريا	9812	28291	34.7	مصر	63100	142776	44.2
الأردن	896	6219	14.4	السودان	19410	49231	39.4
لبنان	1225	4235	28.9	الصومال	810	5167	15.7
فلسطين	441	3137	14.1	جيبوتي	122	1324	9.2
السعودية	16300	77150	21.1	ليبيا	475.7	18610	25.6
الكويت	538	2755	19.5	تونس	70.82	13281	53.3
البحرين	272	377.6	7.2	الجزائر	5404	12055	44.8
قطر	298	275.5	10.08	المغرب	11045	31483	35.1
الإمارات	1223	741.9	16.5	موريتانيا	1630	24500	66.5
عمان	1236	892.5	13.8				

المرجع: عيسى علي ابراهيم وآخرون، قضايا العالم العربي، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص 98.

وتجدر الإشارة في الأخير بأنه على الرغم من شح الموارد المائية التقليدية في العالم العربي بالمقاييس العلمية فإن مسألة المياه في أبعادها التنموية لم تكن إلى وقت قريب مسألة ندرة في الموارد المائية المتاحة بقدر ما كانت مسألة استغلال صحيح ومناسب لهذه الموارد فالأقطار العربية لم تستغل مواردها المائية المتاحة بالقدر الكافي ولا بالكفاءة التقنية والاقتصادية المطلوبة وبالتالي فإن مسألة المياه في العالم العربي قد اندرجت في عداد فرص التنمية العربية الضائعة نتيجة لسوء التخطيط وهذا مشكل آخر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي السيد، الماء والنمو وعلاقتهمما بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 319، مارس 1997، ص ص 4-5.

<sup>2</sup> - نجيب عيسى، مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ماي 1997، ص 127.

## الفرع الثاني: الأمن الغذائي في الأنظمة السياسية العربية

تتلخص مشكلة الأمن الغذائي<sup>1</sup> العربي في عدم توفر الحد الأدنى الاستراتيجي من الغذاء وذلك بصرف النظر عن افتقار مستوى التغذية الحالي إلى بعض أنواع وكميات مواد الغذاء الضرورية كالبروتينات الحيوانية من الأغذية الواقية.

اهتز الاقتصاد العربي من أساسه خلال الستينات والسبعينات نتيجة الحاجة المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها القمح الذي يعد ذلك محصول استراتيجي مهم وازدادت خطورة التدهور في الوضع الغذائي العربي خلال السبعينات عندما بلغت واردات الدول العربية من القمح نحو نصف استهلاكها منه، كذلك امتدت عمليات الاستيراد على نطاق واسع بالنسبة لمواد غذائية أخرى كالسكر والزيوت واللحوم ومنتجات الألبان حيث أن برامج التنمية الزراعية في الأنظمة السياسية العربية خلال الستينات والسبعينات وفشلت في سدّ الفجوة الغذائية<sup>2</sup> أو تضيقها، فعلى العكس أخذت هذه الفجوة في الاتساع على مدار الزمن بالرغم من مجهودات التنمية الزراعية<sup>3</sup>.

يمكن القول بأن أزمة الغذاء في العالم العربي وصلت إلى حد حرج بحيث باتت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فأدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية والطلب على السلع الزراعية إلى تزايد حدة الفجوة الغذائية، حيث أصبحت المنطقة تعاني من عجز في معظم السلع الغذائية.

إن نسبة الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية من مادة الحبوب مثلا بلغت سنة 1998 حوالي 56.7% لتتخفص إلى 40.1% في السنة الموالية، فالقمح وهو المحصول الغذائي الاستراتيجي ضمن مجموعة الحبوب فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منه من 51.7% سنة 1998 إلى 49.2% سنة 1999 ونفس الشيء بالنسبة إلى الشعير.

انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة لمادة السكر ما بين سنتي 1998 و1999 بنسبة 1.7%، وهذا ما ينطبق كذلك على البقوليات بنسبة 12.2% وتتجسد زيادة الاعتماد على الخارج من منتجات غذائية أخرى وفي مقدمتها الزيوت النباتية والتي قفزت من نحو 29.5% في مطلع السبعينات إلى 29.2% في نهاية

1 - يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وضمان حد أوفر من تلك الاحتياجات بانتظام، وتوفير حصيلة من النقد للاستخدام في استيراد النقص الغذائي.

2 - تشير الفجوة الغذائية إلى الفرق بين كل من الواردات والصادرات من الغذاء كما يفسر أيضا بمستوى العجز الغذائي كميًا ونوعيًا، للمزيد انظر:

- سالم توفيق النجفي، التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي الحالة الراهنة واستشراف المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1995، ص 49.

3 - إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 71.

الثمانينيات، ونفس الصورة تنطبق على اللحوم والألبان والخضر<sup>1</sup>، ويزداد الأمر خطورة إذ تبين أن معدل نمو الإنتاج الغذائي العربي لم يكف إلا حوالي 50% من الاحتياجات الضرورية واتسع نطاق الأزمة الغذائية ليشمل العديد من السلع الغذائية الأساسية يحتكر تجارتها العالمية عدد قليل من دول ذات الفائض الغذائي، الأمر الذي أدى إلى أن تأخذ هذه الأزمة إضافة إلى تبعاتها الاقتصادية أبعادا سياسية وأمنية<sup>2</sup>.

تشير التقديرات إلى أن الناتج الزراعي لمجموع الدول العربية قد انخفض من 80.343 مليون دولار سنة 1999 إلى 80.272 مليون دولار سنة 2000، أي بنسبة 0.1% حيث أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي يعرف تفاوتاً من دولة عربية إلى أخرى، فبلغ في سنة 2000 حوالي 32 دولار في الأردن، 615 دولار في الإمارات، 85 دولار في البحرين، 246 دولار في تونس، 145 دولار في الجزائر، 6 دولارات في جيبوتي، 1177 دولار في العراق، 57 دولار في الكويت، 140 دولار في المغرب<sup>3</sup>...

هذا العجز في الإنتاج الزراعي المحلي في العالم العربي ترك بصماته واضحة على قيمة الواردات والصادرات العربية من السلع الأساسية، بناء على كل المعطيات السابقة يظهر جليا أن الأنظمة السياسية العربية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد في تجارتها الخارجية الخاصة بالغذاء وتتميز بذلك بانكشاف خطير للخارج، مما ينتج عنه تبعية غذائية<sup>4</sup>.

### الفرع الثالث: مشكل التصحر في العالم العربي

يأخذ التصحر في المنطقة العربية منحى خطيرا أقل ما ينتج عنه إبادة سكان بعض المناطق وتحويلها إلى قفار خالية لا تعرف الحياة فيها وجودا وهناك عاملان رئيسيان يؤثران على هذا المنحى هما: العامل الإنساني أي التصحر نتيجة الاستعمال غير المسؤول من قبل الإنسان لمعطيات بيئته من مياه وتربة ونبات وحيوان والعامل المناخي أي توزيع المناطق المناخية في العالم والتقلبات التي قد تطرأ عليها<sup>5</sup>.

والملاحظ أن الصحراء تستحوذ على أكثر من 40% من الأراضي العربية وقد أظهرت عدة دراسات ومؤتمرات أن خطر التصحر يشمل حوالي 14% من سكان العالم وتغطي المساحة المتصحرة حوالي 50 مليون كيلومتر مربع، وأول ما يجب التركيز عليه هو أن الكثير من هذه الأراضي يقع في المنطقة العربية

<sup>1</sup> - عبد المنعم المشاط وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993، ص ص 513-514.

<sup>2</sup> - سعيد الشوبجي عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص 136.

<sup>3</sup> - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 273.

<sup>4</sup> - تعرف التبعية الغذائية على أنها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة، وللمزيد انظر:

- ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبلات البديلة، عن: آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 17.

<sup>5</sup> - محمود خولين، خطر الزحف الصحراوي على أرضنا العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 76، جوان 1985، ص 54.



ومن بين النتائج المباشرة للتصحّر هو ضرب البيئة وفطرت علاقتها الحيوية بالمجتمعات البشرية فيها وعليه فنتائج التصحر تمس النظام الاجتماعي والبيئة؛ ففي مصر وحدها هناك 48 مليون نسمة يعيشون على 4% من الأرض والباقي صحراء أو متصحّر، أما الصومال فإن 60% من سكانه قبائل رحل و 5% مزارعون والباقي من سكان المدن، وفي تونس إلى جنوب غرب الجبال حيث يعيش العرب الرحل والبربر فالصورة هناك مؤلمة جدا حيث تغطي الكثبان الرملية المساحات الكبيرة ولا يوجد فيها أثر للحياة سوى أماكن قليلة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: المديونية العربية إلى الخارج والأموال المغتربة في العالم العربي

تعتبر مشكلتي المديونية الخارجية بالإضافة إلى الأموال العربية المغتربة من أعقد المشكلات التي تواجه الاقتصادات العربية في الوقت الراهن<sup>2</sup>، نظرا لما تتطوي عليه من مخاطر لحركة رؤوس الأموال وسلامة الأمن المالي العربي.

#### الفرع الأول: المديونية العربية إلى الخارج

ترتبط مديونية الأنظمة السياسية العربية بسياسة محاولة الدول الرأسمالية الدائنة إلحاق دول العالم الثالث وخصوصا العربية بالنظام الرأسمالي العالمي، وذلك من خلال سياسات تدويل اقتصاديات الدول النامية التي سارعت من جانبها إتباع سياسة التصنيع للتصدير وتعظيم النمو والتنازل عن الاستقلال الاقتصادي والالتحاق بآليات السوق الرأسمالي العالمي<sup>3</sup>.

أخذت الديون العربية في التزايد بصورة سريعة وخطيرة منذ أوائل السبعينيات حيث لجأت حكومات الأنظمة السياسية العربية إلى الاقتراض لاستيراد السلع الأساسية خصوصا الغذائية منها، إذ شجع انخفاض سعر الفائدة على القروض الدول العربية على الإفراط في الاستدانة دون النظر إلى ما تفرضه مشكلة المديونية من أعباء سياسية واقتصادية فادحة ومن إتباع لسياسات اقتصادية معينة، ثم حدث وأن ارتفعت أسعار الفائدة ابتداء من أوائل الثمانينيات ذلك ما سبب إرهابا شديدا للدول المدينة وهو ما ترتب عنه حدوث

1 - المرجع نفسه، ص 6 .

2 - حول المديونية في العالم الثالث ارجع إلى:

- U.M.Raffinot, **La Dette Des Tiers Monde**, Paris : La Découverte, 1993, P.124.

3 - سعيد الشويجي عبد المولى، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص ص 111-112.

زيادة كبيرة في عجز موازين مدفوعاتها، علما بأن جزءا كبيرا من هذه الديون لم ينفق على التنمية المولدة للدخل بل ذهب في شكل عمولات وفساد إداري وظل الدين طوقا في عنق الشعوب<sup>1</sup>. هذا بالإضافة إلى عدم كفاءة السياسات الداخلية التي ساهمت في تخفيض الادخار المحلي وضعف الاستثمار ونقص فعاليته والتي شجعت اللجوء إلى الادخار الخارجي وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية وتدهور الصادرات...

أما عن الأسباب الخارجية المؤدية إلى أزمة المديونية فتؤكد عدة دراسات أن التصرف الشخصي لحكام الدول النامية ومنها العربية وسوء التسيير في هذه الأنظمة وارتفاع خدمات الدين وخيارات نماذج التنمية المتبعة من طرف هته الدول والتي لم تأت بثمارها بل ما بين (1977-1981) أخفقت في النتائج<sup>2</sup>، كل هته الأسباب لا تدخل إلا بقدر 20% في إحداث الأزمة أما العوامل الخارجية وتصرفات البنوك الأجنبية فهي تدخل بنسبة 80% في إحداثها<sup>3</sup>.

والجدير بالذكر أن إجمالي الديون العربية ارتفع بشكل ملحوظ من 68.4 مليار دولار عام 1980 إلى 115.9 مليار دولار عام 1985، ثم 154.8 مليار دولار عام 1990، ليدخل العالم العربي عقد التسعينيات وهو منقل بعبء المديونية التي وصلت إلى 159.1 مليار دولار عام 1995، ولتنخفض نسبيا إلى 143.8 مليار دولار في سنة 2000 وترتب على تصاعد الديون الخارجية للدول العربية أن ارتفعت مدفوعات خدمة هذه الديون من 10.3 مليار دولار عام 1985 إلى 16.8 مليار دولار عام 1990، وإن انخفضت إلى 15.8 مليار دولار في عام 1991<sup>4</sup> وواصلت في الانخفاض لتصل إلى 12.4 مليار دولار في عام 1995 و 12.1 مليار دولار عام 1997، لكن ارتفعت إلى 13.7 مليار دولار عام 2000.

1 - عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، عن: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996، ص 94.

2 - Leila Abd El Adim, Les Privatisation d'Entreprises Publiques dans les Pays du Maghreb : Maroc, Algérie, Tunisie, France : Etudes Internationales, 1998, p.24.

3 - أحمد هني، المديونية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص 12.

4 - إن انخفاض خدمة الدين في عام 1991 كان نتيجة انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية خصوصا اتجاه الدولار الأمريكي، فضلا عن منح بعض الدول المدينة خصما يصل إلى 50% من القيمة الحالية لفوائد ديونها، من فوائد متأخرات السداد المتراكمة.

## \* جدول رقم (19): الديون الخارجية للدول العربية:

البلد	المديونية (مليار دولار) 1995	المديونية (مليار دولار) 2000	مقدار التغيير
جيبوتي	165.3	400	234.7 +
الصومال	2678	2555	123 -
عمان	3181	3555	374 +
لبنان	1332.4	6870.8	5538.4+
موريتانيا	2320	1500	820 -
اليمن	6217	4935.3	1281.7-
الأردن	6299	6753	454+
تونس	10923	11568	645+
السودان	17603	15938	1665-
سوريا	21318	21272	46-
المغرب	22445	16372.1	6072.9-
مصر	31776	27109	4667-
الجزائر	32781	25000	7781-
المجموع	159138.7	143828.3	15310.4-

المرجع: منذر خدام، هموم التنمية العربية ومشكلاتها، بتاريخ: 2006/07/10 عن الموقع التالي:

[http://www.rezar.com/debat/show.art.asp?aid=1426\).p04](http://www.rezar.com/debat/show.art.asp?aid=1426).p04)

هذا ويؤدي تفاقم حدة الديون الخارجية إلى ضرورة إعادة جدولتها مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والنوادي المالية التي تضيق إمكانيات الإقراض وتفرض شروطا مجحفة على القروض المقدمة مع رفع أسعار الفوائد، إضافة إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية للأنظمة العربية المدينة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية كالتخفيض من قيمة العملة الوطنية وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي واتفاقيات الدفع والتجارة مع تهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية الخاصة في العالم العربي وتوفير الضمانات والامتيازات لها وحرية تحويل أرباحها للخارج<sup>1</sup>.

كل هذه الإجراءات الإصلاحية تساهم في تفاقم الأزمة وتؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار حيث تؤدي لإحداث الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المدينة، وتساهم كذلك في ضرورة تخفيض الإنفاق العام على المرافق العامة والأمن والدفاع مما يؤدي إلى شيوع الفوضى وعدم الاستقرار وعدم اطمئنان الأفراد على ثمار أعمالهم.

<sup>1</sup> - Ibrahim Saif and Farah Choucair , **Arab Countries Stumble in the Face of a Growing Economic Crisis**, Opcit, P43.

## الفرع الثاني: الأموال العربية المغتربة

يعد الرخاء النفطي الحالي مؤقتاً لأن النفط المستخرج لا يمكن تعويضه ومن الحكمة أن نعامله معاملة المواد النادرة وهو بذلك يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن القومي العربي ولكن إنتاج النفط والتعامل معه حالياً فيه إهدار للأمن القومي<sup>1</sup> فكل مراحل إنتاجه في أيدٍ أجنبية وعملية نقله ثم تسويقه تتم بأيدٍ أجنبية وتصنيعه كله يتم في بلاد أجنبية بل الدخل العائد من بيعه يودع في أيدٍ أجنبية وظهر أن حراسته الحقيقية تتم بقوات أجنبية.

بالإضافة إلى أنه لم يعد تسعير برميل النفط في يد الدول المنتجة إنما انتقل إلى أيدي الدول المستهلكة ولم يعد هناك في سوق النفط من يبيع بسعر ثابت (Formula) بل كل العمليات والصفقات أصبحت تتركز على خام برينت Brent نفط بحر الشمال أي أن النفط السعودي أو الليبي أو المصري أو الجزائري... عندما تعلن أسعاره كل فترة زمنية حسابه على النحو التالي<sup>2</sup>: سعر الخام العربي الخفيف مثلاً في أول يناير يساوي السعر المعلن لخام برنت تضاف إليه علاوة تقدر بدولار.

ومن ثم فإن الاحتكارات النفطية العالمية ربطت النفط العربي بحركة سعر النفط المنتج في الغرب، بالرغم من أن الكمية المستخرجة منه يومياً لا تساوي 10/1 من المستخرج من دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية. إلا أن خام برنت بات مؤشراً للسوق ومقياس حركة تداول النفط العربي، وهكذا انتقلت قضية التسعير إلى بورصة خام برنت في لندن وانتهت معها خرافة العرض والطلب لأن المتحكم الفعلي في التسعير هو القادر على تخزين النفط وتسويقه وتمويله والقابض على خفايا البورصة.

لعل أخطر ما يواجهه النفط العربي الآن هو اتفاق دول العالم الصناعي والاحتكارات الدولية على إجبار الدول المنتجة على بيع احتياطيها المخزون في باطن الأرض والذي يعتبر ملكاً للأجيال القادمة أي أن الدول المنتجة ستقرط طواعية في ثروتها المخترنة للغير، في حين أن الدول المستهلكة ستتمكن من السيطرة على أصول الدول النامية وإلى الأبد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن توافر الأموال الجديدة أدى إلى إضعاف التحسس بأهمية القطاعات غير النفطية وعلى الأقل إلى شيء من الإهمال لها والزراعة مثال رئيسي على هذا، وقد ترتب عن هذا الإهمال

1 - أمين هويدي، في السياسة والأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، ص 71.

2- عمرو كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد 14، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، شتاء 1995، ص 72.

نتائج ضارة حيث نجد اليوم اعتمادا مفرطا جدا على القطاع النفطي سواء لجهة توليد الدخل أو جني العملات الأجنبية أو لجهة تمويل الاستيراد بمقادير كبيرة جدا للسوق الزراعية وخصوصا الغذائية منها<sup>1</sup>.

عندما انطلقت أسعار النفط في الارتفاع عام 1973 تبين نتيجة ذلك أن عددا كبيرا من الأقطار المنتجة للنفط سيصبح مالكا لأرصدة نقدية ملحوظة الحجم بالنظر لسرعة تولد هذه الأموال لديها، فالإيرادات السنوية للبلاد العربية النفطية ارتفعت من 1 مليار دولار في أوائل الستينيات إلى 7 مليار دولار في أوائل السبعينيات ثم إلى 60 مليار دولار عام 1975 وارتفعت في عقد التسعينيات من 102.988 مليون دولار في 1990 إلى 116.454 مليون دولار في 1996 لتصل إلى 179.543 مليون دولار في سنة 2000، إلا أن هذه العائدات بدأت تتبخر نتيجة زيادة الأنماط الاستهلاكية والخطر من ذلك أن ما تبقى من حصيلة الصادرات النفطية أعيد استثماره في الدول الغربية أي خارج المنطقة العربية فبلغت استثمارات دول الأوبك في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نحو 33 مليار دولار عام 1974 وحده ووصلت في عام 1992 إلى حوالي 700 مليار دولار وتقدر في سنة 2002 بأكثر من تريليون و 300 مليار دولار كأموال عربية في البنوك الأجنبية.

وتشير أحدث الإحصاءات الدولية المنشورة استناداً إلى تصاريح المصارف لبنك التسويات الدولية إلى أن الأموال العربية لدى الجهاز المصرفي العالمي بلغت في نهاية عام 2001 ما مجموعه 271.9 مليار دولار وتشكل هذه الأموال 2.44% من إجمالي الالتزامات الأجنبية للمصارف في العالم والبالغة في التاريخ ذاته 11162.4 مليار دولار، وتتنوع ملكية هذه الأموال على ثلاثة أطراف هي: المصارف 109 مليارات دولار أي 40% والحكومات التي تقدر حصتها بـ 9% أي 24 مليار دولار، وأخيراً القطاع الخاص أفراداً ومؤسسات 139 مليار دولار أي 51% وتفيد الإحصاءات الدولية أن حصة تسع دول عربية من هذه الأموال تقارب 88% وهي تباعاً: الإمارات العربية المتحدة 56.2 مليار دولار أي 20.7%، والسعودية 51.3 ملياراً أي 18.9% والبحرين 29.9 مليار أي 11%، والكويت 20.4 مليار أي 7.5%، وسوريا 20 مليار أي 7.4% ومصر 19.7 مليار أي 7.3% ولبنان 16.9 مليار أي 6.2%. وليبيا 13.9 ملياراً أي 5.1% وأخيراً الأردن 10.1 ملياراً دولار وما نسبته 3.7% وتمتلك ست دول عربية أخرى 30 ملياراً أي 11% من الأموال العربية في الخارج وهي: المغرب 6.1 مليارات، والجزائر 5.9 مليارات، وقطر 5.5 مليارات، وعمان 5.2 مليارات، واليمن 4.7 مليارات، وتونس 2.6 مليار، أما حصة الدول العربية الست الأخيرة الأقل امتلاكاً للموجودات الخارجية وهي جيبوتي والعراق وموريتانيا والسلطة الفلسطينية والصومال والسودان فلا تتعدى 2.6 مليار دولار أي أدنى من 1% .

وبذلك أصبحت الأموال العربية لا تأخذ طريقها الطبيعي للاستثمار داخل الاقتصاد العربي، وحرمت الشعب العربية من الدور الاستراتيجي الذي تستطيع هذه الأموال أن تقوم به في تنمية المنطقة.

<sup>1</sup> - يوسف عبد الله صايغ، التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية، في عادل حسين وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 363.

### المبحث الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاجتماعي والثقافي

تعود معظم المشكلات الاجتماعية أساساً للاختراق الاستعماري الإيديولوجي المتتالي للمنطقة العربية حيث تحاول القوى العالمية تكريس الأوضاع الاجتماعية المتخلفة والتي من شأنها أن تجعل من التهديدات الاجتماعية الناجمة عن التخلف صمام أمن لضمان أحكام السيطرة والإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال تدهور العملية التعليمية وتأثيرات مجالات الثقافة ووسائل الإعلام، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز أهم التحديات الاجتماعية التي يعاني منها النظام العربي في المشاكل التالية:

#### المطلب الأول: واقع التنمية البشرية في العالم العربي

تتفق جميع الأنظمة السياسية العربية على غرار كافة دول العالم على أن التنمية البشرية هي مطمح أساسي، وعلى هذا الأساس تبنت هذه الأنظمة إعلان الألفية الذي اشتقت منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية والتي تعكس تطلعات الناس الأساسية لحياة أفضل، هذه المساعي انبثقت عن الوعي بوجود مشكلات تمس واقع التنمية البشرية في العالم العربي.

#### الفرع الأول: التعداد السكاني في العالم العربي

يقدر التعداد الإجمالي لسكان العالم العربي حسب احصائيات سنة 2003 بـ 300.518.228 نسمة منهم 34% في كل من مصر الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان ونسبة 10% في الدول المشكلة لمجلس التعاون الخليجي و27% في دول المغرب العربي و29% في باقي الدول العربية، معدل النمو السكاني في العالم العربي واحد من أعلى المعدلات في العالم ويبلغ نحو 03% سنوياً ووصلت معدلات الخصوبة نسبة 4.4% ومن المقدر أن يصل إلى 600 مليون نسمة خلال 2030، تعداد السكان من فئة ما دون 15 سنة في العالم العربي يبلغ 43% من إجمالي السكان<sup>1</sup>، ويصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة العربية إلى 65 سنة، وهناك من الأنظمة السياسية العربية من يتجاوز فيها متوسط العمر المتوقع عند الولادة بلغ 77 عاماً في 1988 تليها الإمارات وقطر بمعدل 75 عاماً ويتجاوز المعدل في ثلاث دول عربية 70 عاماً ومن جهة أخرى يقل المعدل عن 50 سنة في ثلاث دول عربية هي: جيبوتي، وموريتانيا، الصومال.

الكثافة السكانية في العالم العربي لا تزيد عن 12.8 فرد في الكيلومتر المربع الواحد وتتمركز في المدن والعواصم على حساب الأرياف ومناطق الصحراء مما يترتب عنه اختلال التوازن الجيوستراتيجي في

<sup>1</sup> - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، مرجع سابق، ص ص 92-102.

توزيع قدرات الأمن البشري العربي على مختلف مناطق البلاد وهذا راجع بالأساس إلى اختلال التوازنات التنموية داخلها. حيث بلغ عدد سكان المدن خلال سنة 2000 حوالي 160 مليون نسمة.

### جدول رقم (20): عدد السكان في العالم العربي

معدل نمو	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.53	6000	5473	5350	5230	5098	4978	4875	الأردن
5.47	4636	4105	4368	4036	3754	3488	3247	الإمارات
2.16	740	727	708	690	672	655	638	البحرين
1.14	10000	10030	9932	9840	9782	9674	9564	تونس
1.20	33000	32795	32364	31848	31357	30879	30416	الجزائر
3.14	806	792	768	745	722	701	680	جيبوتي
2.41	24000	23079	22529	21983	21442	20907	20378	السعودية
2.34	37000	34262	33595	32926	32299	31627	31081	السودان
2.49	19000	18138	17793	15550	17130	16720	16320	سوريا
1.00	8485	10082	9983	9885	9787	9691	9596	الصومال
3.13	28700	27960	27138	26340	25545	24813	34086	العراق
1.65	3000	2509	2416	2341	2538	2478	2402	عمان
4.99	828	796	756	718	682	649	617	قطر
4.75	3000	2991	2754	2484	2363	2243	2228	الكويت
1.07	4000	3892	3867	3844	3817	3798	3765	لبنان
3.26	5965	6629	6429	6221	6021	5842	5640	ليبيا
2.07	75000	70019	68648	67313	65986	64652	63305	مصر
1.65	30000	31072	30584	30105	29631	29170	28705	المغرب
2.70	3000	2981	2912	2839	27777	2711	2645	موريتانيا
3.39	22000	21531	20830	20158	19495	18863	18261	اليمن
2.21	319160	309863	303715	297096	290918	284539	278449	المجموع

La Source : World Bank , **World Développement Report 2008 : Agriculture For Développement.**

Table 06, P 344.

تتشكل تركيبة السكان في العالم العربي أساساً من العرب وبعض الأقليات الأخرى التي انصهرت مع الغالبية ومن الناحية الحسائية نجد أن حوالي 80% من السكان يتكلمون العربية ويدينون بالإسلام ويعتقدون المذهب السني وينتمون سلالياً إلى العنصر السامي الحامي وتركيبية الأقليات المتواجدة في المجتمع العربي

مكونة من الأكراد شمال العراق وشمال شرق سوريا والعراق ولبنان ولزنج جنوب السودان والبربر في المغرب العربي ورغم هذا التنوع اللغوي والثقافي إلا أنها في أغلب الأحيان تنتم بالتماسك والترابط.

### الفرع الثاني: اختلال هيكل توزيع الدخل وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية

يوجد خلل كبير في هيكل توزيع الدخل في الأنظمة السياسية العربية وبكفي التدليل على ذلك بالإشارة إلى الأرقام المنشورة في 1994 عن البنك الدولي<sup>1</sup> حيث يوضح التقرير أن النسبة المئوية التي حصل عليها أغنى 20% من السكان في الأردن هي 47.7% من الدخل، وفي الجزائر 46.5% وفي كل من المغرب وتونس 46.3% هذا بالإضافة إلى أن أغنى 20% من السكان في دول الخليج يحصلون على 80% من الدخل حيث يحصل 5% الأولى على 60% بينما يحصل أغنى 20% من السكان في الدول المتقدمة حسب التقرير على 36.5% من الدخل في بلجيكا وعلى 36.7% في إسبانيا، و37.5% في اليابان. كما يستحوذ أغنى 10% من السكان في الأردن على 32.6%، وفي الجزائر على 31.7% وفي تونس على 30.7% وفي المغرب على 30.5% أما في الدول الرأسمالية المتقدمة فيحصل أغنى 10% من السكان على 21.9% من الدخل، وفي إسبانيا 21.8%، وفي بلجيكا 21.5% وفي النرويج 21.2%. وفي السويد 20.8% أما في الدول الاشتراكية سابقا فيحصل أغنى 10% من السكان في بولندا على 35.3% من الدخل وفي المجر 20.8% من الدخل وهذا يوضح مدى الخلل في الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية سابقا.

تشهد موجة عدم المساواة الشاملة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية حيث تقل أنصبة الدخل للنصف أكثر فقرا من سكان الحضر بصفة عامة عن مثيلاتها بالنسبة للنصف الأكثر فقرا من سكان الريف، وفي المقابل نجد أن أعلى 10% من سكان الحضر يتقاضون في المتوسط أكثر مما يتقاضاه أعلى 10% من سكان الريف<sup>2</sup>. كذلك فإن الفجوة بين دخول مواطني البلدان النفطية والبلدان غير النفطية قد ازدادت اتساعا بسرعة كبيرة منذ 1973، فمثلا تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن مدى تراوح الناتج القومي الفردي الوسطي لعام 1977 في حديه الأدنى والأعلى يمتد من 15 دولار إلى 115 دولار<sup>3</sup>، وهذا يدل على مدى عمق الفجوة في توزيع الدخل.

هناك دراسة اجتماعية متخصصة قد أكدت على أن نحو 83% من تعداد سكان العالم العربي يعيشون في مستوى دخل متدن جدا مبينة أن هناك 13 دولة عربية يبلغ تعداد سكانها نحو 236 مليون نسمة

<sup>1</sup> - World Development Report 1994, p.220.

<sup>2</sup> - عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 90.

<sup>3</sup> - محمد هشام جواجكية، توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ص ص 324-325.



يقبل متوسط دخل الفرد بها عن 1500 دولار سنويا، وقد ذكرت الدراسة التي أكدها المجلس العربي للطفولة والتنمية أن الهوة تزداد اتساعا بين فئة الفقراء الأكبر عدد وفئة الميسورين الأقل وأنه من المتوقع أن تزداد حدة الفقر مع تضاعف عدد سكان العالم العربي عام 2025، وأوضحت الدراسة أن الفقر الذي يشكل مع الجهل والمرض أخطر التحديات الاجتماعية التي تواجه الإنسان أول ضحاياه هو الطفل<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تحدي الأمية

تشير جميع البيانات المتوافرة عن المؤشرات الخاصة بالتعليم في العالم العربي إلى عدم إشباع حاجات المواطن من التعليم وما يرتبط به من ثقافة وتخلفها الشديد عن المقاييس العالمية التي تشير للتقدم في هذا المجال، خاصة إذا نظرنا إلى القوة الديمغرافية في العالم العربي الذي ترتفع فيه نسبة الشباب. إن معدلات الأمية في الدول العربية مخيفة مقارنة بما تمتلكه الأنظمة السياسية العربية من قدرات يمكن أن تؤهلها لأن تكون فاعلا في النظام الدولي الراهن، فتشير الإحصائيات إلى وجود 80 مليون أمي عربي؛ منهم 43 مليون امرأة، حيث بلغت نسبة الأمية في الجزائر 22.6% بالنسبة للذكور و 44.3% للإناث في سنة 1999، العراق 35% ذكور و 55% إناث، وفي المغرب بلغ معدل الأمية بالنسبة للذكور 38.9% و 64.9% بالنسبة للإناث، وفي مصر 33.9% للذكور و 57.2% للإناث.

من أهم المؤشرات الدالة على عدم إشباع المواطن لحاجته من التعليم في الدول العربية نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدخل ونسبة الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة وأيضا نسبة التسرب من هذه المراحل، ومعدل المدرسين إلى التلاميذ... وهي بعض المؤشرات والتي إذا تم البحث فيها نصل دون شك بالحكم على مدى حاجة المواطن العربي من التعليم<sup>2</sup>، في الوقت الذي تستثمر فيه الدول الصناعية المتقدمة نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي على التعليم على اعتبار أن الاستثمار في البشر من أهم عوامل تقدم وقوة الدولة، وعند مقارنة نسبة الإنفاق على التعليم في داخل الأنظمة العربية، نلاحظ انخفاض نسبة المنفق عليه من إجمال الناتج القومي في بعض الدول مثل السودان 0.9% في سنة 1997، لبنان 2.5%، الإمارات 1.8% والكويت 4.7%، وهذا بالرغم من ارتفاع الإمكانيات المادية بها بشكل عام.

كما نشير إلى أن عدد الجامعات في العالم العربي بلغ حوالي 200 جامعة إضافة إلى المعاهد ومراكز البحوث ويعمل في هذه المؤسسات حوالي 50 ألف أستاذ أو عالم متخصص، وإذا ما أردنا أن نقارن إنتاج هذا الكم من الأساتذة والمؤسسات بإنتاج نظرائهم في إسرائيل لوجدنا أن عدد البحوث والدراسات

<sup>1</sup> - عياد سمير، مرجع سابق، ص 121.

<sup>2</sup> P.N.U.D. **Rapport Arabe Sur Le Développement Humain 2002**, New York: Bureau Régional Pour Les Etats Arabes, 2002, P.167.

المنشورة في مجال العلوم الطبيعية في 13 دولة عربية<sup>1</sup> خلال 17 عاما (من 1967 إلى 1983) يبلغ حوالي 2616 بحثا في حين أن عدد البحوث والدراسات الإسرائيلية المنشورة خلال الفترة ذاتها يبلغ 4661 بحثا<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: التحدي الصحي

تتفاوت الأوضاع الصحية من بلد عربي لآخر ولكنها تظل في البلدان العربية ككل متدنية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، فإذا نظرنا إلى مجموع المؤشرات الصحية داخل الدول العربية نجد أنه متدني على الرغم من أن كل الأنظمة السياسية العربية تخصص جزء من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة<sup>3</sup> إلا أن هذا الإنفاق من الميزانية العامة للدولة ضئيل للغاية فالإمارات العربية تنفق 0.81% من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2000، سوريا 0.29%، مصر 0.63%، لبنان 0.90%، ويرجع هذا الانخفاض في نسبة ما تنفقه هذه الدول على الصحة لضعف الإمكانيات المادية بها من جهة وفي تحديد أوجه صرف الميزانية لأولويات وخدمات أخرى كالدفاع مثلا.

تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من نسبة الإنفاق المخصصة للصحة في أغلبية الأنظمة السياسية العربية توجه إلى الإنفاق الجاري على المستشفيات أما نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الوقائية والبيئية والتأهيلية فلا تزيد عن 5% من الأموال المخصصة للخدمات الصحية في الميزانية العامة للدولة، هذا إلى جانب تزايد نسبة الإنفاق على قطاع الاستثمار الصحي الخاص ببناء المستشفيات الفاخرة واستيراد التكنولوجيا المعقدة والغالية وارتفاع الخدمات الصحية بها وعدم قدرة محدودي الدخل من الالتحاق بها للاستفادة من خدماتها<sup>4</sup>.

### الفرع الخامس: البطالة وتحدي العمالة الأجنبية

تتفاقم معدلات البطالة في دول العالم العربي بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لكل دولة؛ وتقدر معدلات البطالة بنحو 14% من مجمل القوى العاملة أي نحو 12.5 مليون عاطل عن العمل، وتجاوزت هذه النسبة حاجز الـ 20% في بعض الدول وإذا علمنا أن الدولة تكون قد بلغت مرتبة التشغيل الكامل إذا لم تتجاوز البطالة الانتقالية أو الوقتية قدرا معيناً لا يتعدى 5% من جملة القوى العاملة الكلية للدولة<sup>5</sup>، لتبين لنا مدى خطورة مشكلة البطالة وتفاقمها في العالم العربي.

1 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 206.

2 - هته الدول هي: الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن.

3 - هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 73.

4 - عبد المنعم المشاط وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، مرجع سابق، ص 307.

5 - ابراهيم قويدر، العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: معالم الواقع وتحديات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 103، سبتمبر 2000، ص 162.

إذا كانت مشكلة البطالة الصريحة تنشأ نتيجة للاختلاف بين معدل نمو القوى العاملة من جهة ومعدل نمو فرص التوظيف من جهة أخرى فإن هذه المشكلة لا تعبر فقط عن حالة الضياع الاقتصادي بسبب إهدار استخدام عنصر العمل المتاح ولكنها تعبر عن مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن أن تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية وأمنها.

تفيد الإحصاءات الرسمية المتاحة إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل في المجتمع العربي فارتفعت نسبة البطالة في الأردن من 6% عام 1985 إلى نحو 19% عام 1991 ووصلت في عام 1999 إلى 29.6% من نسبة القوة العاملة من مجموع السكان، وفي تونس من 13% عام 1984 إلى 16% في 1989 وبلغت نسبة القوة العاملة من مجموع السكان عام 1999 حوالي 39.6% كما بلغت في الجزائر حوالي 19% حيث أن نسبة القوة العاملة هي 33.9% في 1999<sup>1</sup>.

تتزايد معدلات البطالة بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل أي بين الشباب ويمثل هؤلاء 75% من العاطلين عن العمل في البحرين و84% في الكويت وتجاوزت معدلات البطالة بين الشباب 60% في الأردن وسورية وفلسطين ومصر و40% في تونس والجزائر<sup>2</sup>.

تعاني المنطقة العربية أيضا من تدفق العمالة الأجنبية مما يولد آثارا سلبية خاصة على اللغة والثقافة العربيتين حيث تنتشر مفردات اللغات الآسيوية- مثلا - بكثافة عالية، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن اللغة العربية قد أفسحت الطريق للغة عملية تستخدم في التفاعل والتخاطب اليومي ليست عربية ولا آسيوية يستعملها السكان العرب مكرهين للتفاهم مع الآخرين وقضاء أمورهم فيما يتعلق بالمعاملات، وهكذا يمكن أن يتم تدوير اللغة العربية في هجين لغوي تدريجيا مع ازدياد العمالة الأجنبية وانتشارها في مختلف مجالات الحياة اليومية ما لم تواجه هذه الظاهرة.

عموما فإن ارتفاع نسبة العمالة الوافدة من غير العرب في بعض المناطق العربية، وبخاصة في الخليج، يؤدي إلى تهديد محتمل للأمن القومي نظرا إلى احتمال اختراق هذه الدول العربية بواسطة قوى أجنبية وتزداد خطورة ذلك حينما تأتي هذه العمالة من مصادر محتملة لتهديد الأمن القومي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص270. وعمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص93.

<sup>2</sup> - P.N.U.D, Op.Cit, p. 3

<sup>3</sup> - طلعت أحمد سليم، التعاون العسكري العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص51.

## المطلب الثاني: قضايا الأقليات في العالم العربي

ينظر للأقلية باعتبارها جماعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، المذهب في داخل الدين الواحد، اللغة، الثقافة، السلالة<sup>1</sup>، وبالنسبة لتركيبية الأقليات المتواجدة في المجتمع العربي فهي مكونة من: الأكراد في شمال العراق وشمال شرق سوريا، والأرمن في كل من سوريا والعراق ولبنان، والزنج في جنوب السودان والبربر في المغرب العربي. غير أنه رغم تواجد هذه الأقليات في المنطقة العربية من الناحية اللغوية والثقافية فإن الوطن العربي يتمتع بدرجة عالية من التماسك: لغة واحدة وديانة تربط غالبية العرب وإحساس عميق بوجود تراث مشترك ووحدة ثقافية وتاريخية ولكن يوجد عدد من الأقليات السلالية واللغوية والدينية يختلف حجمها من دولة إلى أخرى<sup>2</sup>. بالإضافة إلى الوعي بالاختلاف وعدم الغلبة السياسية فإذا أخذنا كل متغير من هذه المتغيرات على حدى نجد ما يلي:

- اللغة: أكثر من 88% من سكان العالم العربي يعتبرون العربية لغتهم وثقافتهم الأولى أما البقية حوالي 11.4% من جملة السكان فلغتهم الأولى غير عربية وإن كان معظمهم يتحدث العربية كلغة ثانية.
  - الدين: أكثر من 91% من سكان العالم العربي مسلمون أما البقية 8.2% فهم من ديانات أخرى.
  - المذهب: أغلبية العرب مسلمون وأغلبية المسلمين ينتمون إلى المذهب السني وقد وصل عدد المسلمين غير السنيين في نهاية الثمانينيات إلى حوالي 15 مليون نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة<sup>3</sup>.
  - السلالة: ينتمي كل سكان العالم العربي باستثناء قبائل جنوب السودان إلى خليط من السلالات السامية-الحامية أما قبائل جنوب السودان فتتنتمي إلى سلالات زنجية مختلفة ويبلغ عددها حوالي 4.5 مليون نسمة.
- إن وجود الأقلية بحد ذاته لا يعني أن ثمة مشكلة وإنما يعني إمكانية تفجر مشكلة بصورة تهدد أمن مجتمعها بفعل عدد من العوامل لا بد من دراسة الاحتمالات المرتبطة بها لمعرفة الظروف والشروط التي هددت فيها مسألة الأقليات في الماضي والحاضر<sup>4</sup>، ويمكن أن تهدد مستقبلا الأمن القومي، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين:

<sup>1</sup> - محمد الملي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مرجع سابق، ص 125.

<sup>2</sup> - العايب احسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح القوى الكبرى 1945-2006، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، جانفي 2008، ص ص 84، 83.

<sup>3</sup> - سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ماي 1996، ص . 240

<sup>4</sup> - محمد الملي، مرجع سابق، ص 126.

- العوامل الداخلية: هذه العوامل قد تلعب دورا في تفجر مسألة الأقليات داخل أقطار المجتمع العربي، غير أنها وحدها لا تفجر الصراع وإنما تحتاج إلى فاعلية العوامل الخارجية ودعم العوامل الوسيطة على غرار إحساس جماعة الأقلية بوجود فجوة بين حجم إسهامها في العملية الاجتماعية ككل، وبين نصيبها من ثمار هذه العملية، عدم مراعاة جماعة الأغلبية لأوضاع ومصالح جماعة الأقلية بحيث تدرك الأخيرة أن الأغلبية تستخدمها نفعيا أحيانا ودون مراعاة لأوضاعها أحيانا أخرى، قيام أبناء الأقليات الإثنية بدور مضاد لوجود أو مصالح أبناء الأغلبية وبخاصة إذا أدركت الأغلبية أن الأقلية قد تحالفت مع عناصر خارجية ضدها، وكذا وجود جماعة إثنية كبيرة نسبيا، وإن كانت أقلية بالنسبة للأغلبية<sup>1</sup>.

- العوامل الوسيطة: وتتمثل في مجموعة الظروف أو العوامل التي تعظم أو تقلل فاعلية مجموعة العوامل الموضوعية ومنها: الانتكاسة التي قد تحدث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى إثارة صراع الأغلبية والأقلية، وصغر حجم القطر الذي تنتمي إليه الأغلبية حيث يعتبر ذلك من العوامل الهامة التي تساعد على تفجر الصراعات الإثنية. شرعية النظام السياسي لأنه إذا كان ضعيف الشرعية فإن قدرته على مواجهة الصراعات الإثنية تكون محدودة للغاية وذلك لافتقاده دعم الأغلبية والأقلية على حد سواء، وضع الصراعات الإثنية على خريطة العالم حيث يساعد بروز مثل هذه الصراعات على إبراز التباينات الإثنية الداخلية وتحويلها إلى صراعات دموية.

- العوامل الخارجية: تعمل الدول العظمى على استغلال الفئات المختلفة داخل العالم العربي لبيت مبادئها وفرض نظمها، حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادئ وزرعها<sup>2</sup>، وبالتالي فإن استغلال مشكلات الأقليات يبدو من أيسر الأساليب أمام القوى الخارجية لتحقيق أهدافها في العالم العربي وهو الأمر الذي يبدو من الدور الواضح للعوامل الخارجية في تفجير واستمرار صراع الأقليات ضد السلطة المركزية في عدد من أقطار العالم العربي من أبرزها: السودان والعراق.

يعاني العالم العربي من ظاهرة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة خطيرة بإمكانها ان تهدد أمن العديد من أقطاره وأمنه واستقراره، وهي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات، فثراء المنطقة العربية بهذه الجماعات فرض التمييز بينها استنادا إلى معايير شتى وفي مقدمتها معيار الدين واللغة وتفاقت خطورة هذه الظاهرة نتيجة عمليات الفصل والتجزئة التي مارسها الاستعمار الغربي في المجتمعات العربية، واستغلاله العديد من

<sup>1</sup> - لكي يكون الصراع الإثني فعالا لا ينبغي أن يقل حجم الجماعة الإثنية عن 15% من جملة السكان تقريبا هذا بالإضافة إلى ضرورة تركيز الجماعة الإثنية في منطقة جغرافية محددة وواحدة تتحول من خلالها الكثافة السكانية إلى كثافة اجتماعية هذا إلى جانب وجود مناطق حدودية قرب هذه المنطقة.

<sup>2</sup> - محمد رضا فودة، مرجع سابق، ص 16 .

الجماعات الطائفية والعرقية من خلال منحها امتيازات خاصة أصبحت بمثابة الحقوق المكتسبة التي تسعى هذه الجماعات للحفاظ عليها، وزاد من حدة المعضلة عدم سعي الأنظمة السياسية العربية إلى الحكم على أساس المشاركة التي تأخذ في الاعتبار فئات المجتمع ككل، الأمر الذي زاد من مخاوف الأقليات في تلك الأنظمة ودعا بعضها إلى التمرد على أوضاعها.

هذا ويعتبر موضوع الأقليات من بين المعوقات التي أفشلت محاولات توحيد العالم العربي خاصة وأن مشاريع التوحيد لم تتعرض إلى دور هذه الأقليات بشكل ولم يحاول التعرف على مشكلاتها ولم يأخذ موقفا صريحا من رغباتها المشروعة في الحفاظ على تكاملها، كما لم تتجح الأنظمة السياسية العربية التي تعاني من تلك الظاهرة في التوصل إلى أشكال ملائمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع (بتكويناته المجتمعية المختلفة) حيث ظلت الظاهرة موضع شد بين الجانبين بكل ما ترتب عنها في أحيان كثيرة من توترات والانتكاسات السلبية على استقرار وأمن الأنظمة السياسية العربية<sup>1</sup>.

في دولة البحرين تعاني من انقسام طائفي بين السنة والشيعة وانقسام طبقي على أسس طائفية إذ يشكل السكان من ذوي الأصول العربية نحو 95% من إجمالي السكان كما أنهم مسلمون، وفي السودان هناك تنوع اثني كبير فهناك تعدد ديني بين مسلمين ومسيحيين ووثنيين كما توجد نحو 597 قبيلة و57 جماعة عرقية وتعدد لغوي يربو على 400 لغة ولهجة مختلفة لدرجة ان يصفه البعض بأنه نموذج مصغر للقارة الإفريقية ككل، وقد انعكس ذلك بوضوح في الانقسام بين مواقف القوى الجنوبية وبين الحكومة المركزية<sup>2</sup>.

وهناك نماذج أخرى في العالم العربي إلا أن الجامع بين كل تلك الحالات مع اختلاف الدرجة أن الأقليات في المنطقة العربية يحملون أنظمتهم السياسية مسؤولية تعميق الخلافات والانقسامات القائمة بين الجماعات المختلفة فيها وقيامها باتباع أسلوب سلطوي في استيعاب أقليتها وفرض الاندماج عليها بالقوة، مع وجود قناعة لدى النخب الحاكمة العربية بضرورة التلازم بين الإجماع السياسي من ناحية والإجماع الفكري والديني من ناحية أخرى، وبالتالي رفض الاعتراف بالتنوع والتعددية القائمة في مجتمعاتها، وقد ترجمت هذه النخب قناعاتها تلك في أساليب معالجتها لمعضلة الأقليات من خلال اتباعها سياسات الاعتقال والنفي وإعادة التوطين خارج نطاق التمركز الجغرافي للأقليات والتضييق الثقافي والاقتصادي عليها، والحد

<sup>1</sup>- سمر أبو ركة، الأقليات في الوطن العربي، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/05/21/228359.html>

<sup>2</sup> - Zvi Mazel, Majority And Minorities In The Arab World : The Lack Of A Uniflying Narrative, Available Online At : <http://jcpa.org/article/majority-and-minorities-in-the-arab-world-the-lack-of-a-unifying-narrative/>

من تمثيلها في مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية، وتفضيلها لخيار القوة المسلحة باعتباره الحل الحاسم والسريع لهذه المشكلات.

نتج عن تلك الممارسات بروز النزعات الانفصالية لدى الأقليات في بعض المناطق العربية واستخدامها أساليب العنف والقوة لتغيير الأنظمة السياسية القائمة، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد النزاع والحيلولة دون التوصل إلى رؤية مشتركة لطبيعة العلاقة بين الجماعة المسيطرة والأقلية، وقد لاحظ عدد من المحللين أن ظاهرة الأقليات في المنطقة العربية تتفاقم في الأنظمة السياسية العربية التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يشكل ملتقى لخطوط المواصلات الدولية سواء في منطقة الخليج كما في حالة البحرين أو في إفريقيا في حالة السودان، وشكل ذلك العامل الجغرافي علاوة على العوامل الأخرى دافعا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لتلك الدول تحت مبررات عديدة منها حق الدفاع عن الأقليات.

وربما كان لمساحة العالم العربي أثر بارز على طبيعة مطالب الأقليات حيث شكلت المساحة الشاسعة للسودان ووجود الأقليات في أقاليم محددة نسبيا إلى بروز العديد من الدعوات لإعادة النظر في توزيع السلطة؛ تبدأ بأشكال المطالبة بالحكم الذاتي وتمر بالفيدرالية وتنتهي بالانفصال. وفي المقابل شكلت المساحة الضيقة لدولة مثل البحرين قيادا على طبيعة المطالب التي تقدمها الطائفة الشيعية حيث ركزت على الدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي وفتح باب المشاركة السياسية والتعددية أمام فئات المجتمع والمساواة في توزيع الموارد السياسية والاقتصادية ولم تبرز أي دعوة إلى تبني مشاريع الحكم الذاتي أو الانفصال لعدم قابلية هذه المشاريع للتنفيذ<sup>1</sup>.

ورغم أن حالة السودان هي الحالة الأوضح في التعدد والتنوع إلا أن هذا لا يعني السلبية المطلقة للوضع بل إن التاريخ السوداني يشهد بأن هذا التنوع والتعدد كان أحيانا عنصر إثراء وإغناء\*، لكن بقصور في فهم ظاهرة التنوع الثقافي في السودان والاستجابة لمقتضياتها تعاملت النخبة المثقفة عموما وتلك الحاكمة منها خصوصا مع مفردات هذا التنوع على أساس الازدراء فهي تشير للمتمردين (بالعبيد) أو (الفروخ) الطامحين لحكم البلاد وتتعامل مع أهل دارفور على أنهم (غرابة) أي غرباء وتطلق على جماعاتهم التي تلتف العاصمة (الحزام الأسود)، وبذلك لا عجب أن أصبح شرق البلاد وغربها وجنوبها عبئا ثقيلا على كل

<sup>1</sup> - شاكور النابلسي، إزمة الأقليات في العالم العربي إلى أين؟، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51162>

\* - في ظل مملكة الفنج في سنار (في القرن الثامن عشر) تجسد التعايش السلمي بين الإسلام والوثنية لاسيما أن حكام سنار (المسلمين) كانوا من أصول قبلية زنجية وثنية، أكثر من ذلك فإن أحد جوانب المعضلة الجنوبية السودانية تنبعث من الجهل بخصوصية البيانات الإفريقية إسلامية كانت أو مسيحية، وهي الخصوصية التي تؤمن بمبدأ التفاعل الإيجابي السموح بين عناصرها بعضها البعض، فتمكن رئيس مسيحي من تولي سلطة الحكم في بلد مسلم (ليبولد سنجرور في السنغال) مثلما تدفع رئيسا كاثوليكيًا لدولة مسيحية للتنازل عن السلطة لخلف مسلم (الرئيس جولوس نيريري في تنزانيا).

الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال وإن كان الجنوب هو الأسوأ وما ينطبق على السودان قد يصبح عبءاً لأقطار عربية أخرى تستهين بالتنوع والتعدد داخل بلدانها ليصبح مصدر قلق وتوتر.

### المبحث الرابع: مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتجددة

على ضوء مختلف التطورات والتحويلات للفترة التالية للحرب الباردة التي أفرزت متغيرات سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي ومختلف تأثيراتها وانعكاساتها سواء منها السلبية أو الإيجابية فإن معظم الدراسات التي تتناول مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية - وإن قل ما وجدت - فهي تتفق على افتراض ثلاثة سيناريوهات أساسية هي: السيناريو الخطي المحافظ، السيناريو الإيجابي الإصلاح، السيناريو السلبي التغيير.

يعتبر الدكتور (مهدي المنجرة) بأن تقديم ثلاثة سيناريوهات على شاكلة: سيناريو محافظ، سيناريو إصلاح، سيناريو التغيير هي مقارنة كلاسيكية في دراسة المستقبلات<sup>1</sup>.

كما ينظر أغلب منظري العلاقات الدولية ومحليليها إلى فرضيات استمرار الوضع القائم بعين عدم الرضا على اعتبار أن العلاقات الدولية متحركة ومتغيرة وتخضع لمجموعة كبيرة من المؤثرات والمتغيرات والعوامل، وعلى هذا الأساس فإن ما يسمى ب: الوضع القائم هو حالة عرضية في العلاقات ما بين الدول وليس غاية في حد ذاتها.

ووفقاً لهذا المنطلق من الأجدد بنا أن نولي الاهتمام الأكبر إلى السيناريوهين التاليين: سيناريو تفكك واندثار الأنظمة السياسية العربية وسيناريو الإصلاح وإعادة بناء الأنظمة السياسية العربية، وهو ما يسمى في (الدراسات المستقبلية - Future Studies) ببناء (سيناريوهات التضاد - Les Scénarios Par Contraste) على اعتبار أن الأوضاع العالمية والأزمات والنزاعات تؤدي عن أقصى ما يمكن أن تصل إليه الفرضيات المطروحة إلى حلين متعاكسين<sup>2</sup>.

إضافة إلى ما سبق فإن من المهم جداً أن نشير قبل البدء في طرح السيناريوهات المستقبلية لأمن الأنظمة السياسية العربية الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

<sup>1</sup> - المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992، ص 222.  
<sup>2</sup> - Monique Comandré, Penser La Formation De Demain : Prospective Et Scénarios Pour La Formation Ouverte, Montpellier : Centre D'études Et De Recherche Sur L'information Et La Communication, 2002.



**أولاً:** أن الأنظمة السياسية العربية تقع في مجال جيوسياسي يجعل منها دائمة التأثر بالمتغيرات والتحولات الناتجة عن البيئتين الإقليميتين والعالمية على حد سواء، والتاريخ يؤكد على هذه الفرضية ووفقاً لهذا الطرح اعتبرنا العالم العربي يتأثر بمجموعة من المتغيرات **المتجددة**.

**ثانياً:** أمن الأنظمة السياسية العربية أساساً لا يعني أمن كل وحدة سياسية عربية على حدى وإنما أمن الوحدات السياسية العربية في ارتباطها ببعضها وهو ما استخلصناه من خلال دراستنا لتأثير المتغيرات العالمية والإقليمية في الفصلين السابقين، فالتأثير على عنصر من عناصر الأمن على مستوى نظام سياسي عربي واحد يؤدي بالضرورة إلى تأثر أمن بقية الأنظمة السياسية العربية المجاورة: على غرار الأمن السياسي، الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الاجتماعي، الأمن اللغوي والثقافي... وعلى هذا الأساس فإن أمن الأنظمة السياسية العربية لا يتحقق إلا في ظل نظام إقليمي موحد آمن ومستقر.

### المطلب الأول: سيناريو التفكك والاندثار

سيواجه أمن الأنظمة السياسية العربية تحديات وتهديدات صعبة في القرن الحالي سياسياً وأمنياً اقتصادياً واجتماعياً بعد أن يفتح المجال أكثر أمام أدوار القوى الخارجية.

يرى الباحث (غسان سلامة) أن مشاريع الشراكة المطروحة على الأنظمة السياسية العربية تعتبر ترتيبات اقتصادية أمنية وسياسية لـ (إقليمية جديدة- Neorégionalism) تطرح أساساً في مواجهة النظام الإقليمي العربي، مجملاً أخطارها المستقبلية في خمس هواجس أساسية: هاجس الإلحاق، هاجس الاختراق، هاجس الاختناق، هاجس الانسحاب وهاجس الانشقاق<sup>1</sup>.

يشير سيناريو التفكك والاندثار إلى تفتت وتناثر الأنظمة السياسية العربية في ظل تبني ترتيبات إقليمية جديدة: الشرق أوسطية والأورومتوسطية، حيث تؤشر الحرب الأمريكية على العراق في 2003 إلى إمكانية تجزئة العالم العربي مستقبلاً إلى مناطق نفوذ لقوى عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا... وإقليمية (تركيا، إيران...) عديدة وهذا من خلال خلق نظم استقطاب إقليمية جديدة حتى تنتمي إليها هذه الأجزاء.

<sup>1</sup> - غسان سلامة، أفكار أولية عن الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2000، ص 15.

إن المشروعات الإقليمية وإن تعددت مسمياتها ومضامينها وإن كانت شكلا تتنافس فيما بينها فهي جميعها تنضوي على محاولة تفتيت النظام الإقليمي العربي تحت طائلة حدة التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية، ووفقا لهذا الأساس سوف (تفتت) الأنظمة السياسية العربية بين هياكل إقليمية بديلة لتبقى المنطقة فضاء أو فراغ إقليمي بالمعنى الجغرافي الضيق أكثر منها نظاما إقليميا يؤدي وظائف معينة، حيث سينفصل المشرق عن أنظمة المغرب كما سيتم فصل العراق عن المنظومة العربية وعن منظومة الهلال الخصيب وسيدمج في منظومة أمنية إقليمية تشمل على الخليج وربما إيران والهند وباكستان وستحل القضية الفلسطينية خارج فلسطين.

وبعد دمج أنظمة المغرب العربي في نظام أوروبومتوسطي سيتم عزل وتهميش أنظمة الأطراف: السودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.

كما ستعرض الأنظمة الاقتصادية العربية لهاجس الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة المشروع شرق الأوسطي وبالاقتصاد الأوربي في حالة الشراكة الأوروبمتوسطية، لأن التشابك بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية قد أصبح عامل ضغط في بدء إسرائيل للتوصل إلى مكاسب سياسية واقتصادية منها تطبيع العلاقات مع الأنظمة السياسية العربية وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها بالتحكم فيها ومن ثم التفوق النوعي في مجالات عديدة ولا سيما التكنولوجيا العسكرية<sup>1</sup>.

وعلى صعيد الشراكة مع الإتحاد الأوربي نجد أن أوربا تولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية ويؤدي هذا المشروع في شقه الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ وهذا راجع للأسباب التالية:

- اقتراح إنشاء منطقة تبادل حر لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانية الدول في ضفتي المتوسط<sup>2</sup>.
- إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف يحول دون تطوير صناعات تحويلية عربية فانفتاح الأسواق العربية المتوسطية ومن دون حماية سيشكل عقبة في طريق الاقتصاديات العربية<sup>3</sup>.
- الاتجاه إلى عقد الشراكات الأوروبمتوسطية سوف يؤدي إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي العربي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000، ص 28.

<sup>2</sup> - Rafael Grassa, La Conférence Méditerranéenne Alternative, In : Bichra Khader, Le Partenariat Euro-méditerranéen, Paris ; L'Armattan, 1995, P 193.

<sup>3</sup> - محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبمتوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2001، ص 91.

<sup>4</sup> - Oulalou Fathalla, Après Barcelone... Le Maghreb Est Nécessaire, Paris : l'Armattan, 1998, P 266.

إذن فمن الواضح أن هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام الإقليمي العربي فهي ترمي إلى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته وأهدافه العليا.

إن استمرار عدم الاستقرار في العالم العربي تقود إلى إحداث ضبابية بشأن امتدادات وحدود التحولات الجارية، وهذا في مجمله يجعل عملية الاستقرار أكثر تعقيدا محليا وإقليميا وجعلت هذه الأوضاع كل بلد منشغل بأوضاعه الداخلية فإن النظم الجديدة خاصة لنزعتها الإسلامية ولتقاربها الحزبي ينبغي ان تفكر في تصميم استراتيجيات جديدة وبناء تحالفات جديدة على أسس مختلفة لا تنتصر فقط للمصالح الحزبية أو الأيديولوجية التي تجمعها.

مع ذلك لا يبدو في الأفق ما يبشر لحل مشكلات البطالة وبطء النمو وتزايد العجز في الميزانيات وتدهور الحسابات الجارية وتسارع التضخم وكافة مساوئ اقتصاد الربيع هذا مع تزايد معدلات الإنفاق وانخفاض الإيرادات الأمر الذي اضطر مصر وتونس إلى الإستدانة وضاعت على ليبيا فرص الإستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية وسط تقارير واعترافات لمسؤولين عن الفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة<sup>1</sup>.

إن هذا يتصل بالحاجة إلى إدراك أن تطوير وإصلاح القطاع الأمني يرتبط بالتطور الاقتصادي ذلك ان هذه العملية تتضمن إنفاقا حكوميا كبيرا وخاصة لتطوير البنى التحتية وكذا إعادة إعمار وتأهيل مؤسسات الأمن التي تعرضت للتدمير جزئيا في مصر وتونس وتعرضت للتدمير الكلي تقريبا في ليبيا.

كما يتضمن الاصلاح عملية توظيف أو تشغيل الطاقات البشرية خاصة وأن الأنظمة السياسية العربية تتميز بخصوصية بناها الاجتماعية فهي تتميز بسيطرة فئة الشباب:

لذلك تواجه احتمالات عالية من الصراع الأهلي خاصة مع التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي كالنمو الديمغرافي وبطالة الشباب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد مبروك، اقتصاد الربيع العربي: المشكلة والحل، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://digital.org.eg/articles.aspx?Serial=1004187&eid=1310>

<sup>2</sup> - Barry Mirkin , Arab Spring : Demographics In A Region In Transition, Arab Human Development Report, Available Online At : <Http://Www.Arab-Hdr/Publications/Other/Ahdrps/Ahdr%20eng%20spring%20mirkinv3.Pdf>.

## المطلب الثاني: سيناريو الإصلاح وإعادة البناء

يعتبر سيناريو التفكيك واندثار الأنظمة السياسية العربية السيناريو المرجح إذا لم تدخل اعتبارات جديدة تعيد تشكيل هياكل السياسات العربية، غير أن هناك حاجة موضوعية ملحة لإصلاح وإعادة بناء أنظمة سياسية عربية موحدة وإلا سوف يتمزق المجتمع العربي وتضيع في سياق ذلك الهوية الموحدة للمجتمعات العربية.

ويقصد بالمسار النهضوي ضرورة الأخذ بنموذج للتكامل والاندماج الإقليمي، والإصلاح وإعادة البناء في ظل الظروف العالمية والإقليمية الراهنة يستدعي العمل على محورية:

- تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار العربية: من خلال مراعاة وظائف التكيف والتكامل والأمن الخارجي وتحقيق الأهداف.

- خلق حس التوحد مع الرابطة الإقليمية: من خلال ضمان تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات وتكامل العمل التنموي وضمن الأمن الخارجي والتماسك الداخلي وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر وجود قيادة إقليمية موحدة.

وبناء على ما طرحه البيئتين الإقليمية والعالمية من متغيرات في المجالات السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من الضروري أن تتماشى درجة وعي الأنظمة السياسية العربية لهذه المتغيرات منها الاتجاه إلى العملية الديمقراطية التي تعتبر من أهم العمليات الإصلاحية خاصة إذا تمت ترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني من خلال استحداث آليات لبناء الفرد والمجتمع، الاتجاه صوب الإصلاح الدستوري والتشريعي، إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية، إلغاء القوانين الاستثنائية، حرية الصحافة، تدعيم المجتمع المدني، الاهتمام بالرأي العام وكذا دعم التكتلات العربية الإقليمية وتطويرها.

إن إمعان النظر في طبيعة التحولات التي أصابت المجتمعات العربية منذ حقبة التسعينات مرورا باحتلال العراق في 2003 وصولا إلى ثورات الربيع العربي منذ مطلع 2011 تشير بشكل واضح إلى قوة الدفع التي امتلكتها الشعوب للتحول السريع والانقلابي نحو النظام الديمقراطي وبرغم اختلاف طبيعة ومعادلات التحول العربي عن أنماط وتكوينات هذه المجتمعات غير أن ما شهده العالم العربي خلال هذه الفترات فتح

آفاقاً جديدة وإمكانات رحبة لعملية تغيير ديمقراطي واسع النقطت عدد من الحكومات العربية رسالتها وبدأت تبدي نوع من التأقلم معها للمحافظة على مصالح النخب الحاكمة.

وحتى يتم ضمان انتقال ديمقراطي سلس لا بد:

- عدم المغالاة في التركيز على الفوارق القائمة بين الأنظمة السياسية العربية لأن هذا مخالف لروح الوحدة التي تعتبر سبيلاً للنهضة المشتركة على كافة الأنظمة السياسية العربية.

- توفير الأرضية اللازمة والمنسجمة مع منطلقات الفكر الوحدوي العربي بناء على الالتزام باحترام عمل جامعة الدول العربية بل وتثمينه.

- وضع آليات مفصلة ومحددة للتعامل حول القضايا المطروحة سواء تلك العربية-العربية البينية أو الناتجة عن المتغيرات الإقليمية والعالمية، وهو ما يساعد على تأسيس أرضية للتفاهم حول كافة الملفات العربية المطروحة تؤدي إلى فاعلية العمل العربي المشترك.

- تثمين الثروات والموارد والإمكانات والقدرات التي تمكن الأنظمة السياسية العربية من صناعة بيئة مستقبلية آمنة قائمة على الوحدة في الأهداف والغايات وتهدف للتطور الاقتصادي وتحقيق العدالة والرخاء للجميع.

- تطوير الأنظمة السياسية العربية القطرية عن طريق قيام وحدات مؤسسية ناجحة تسمح ببناء مجتمع عربي متكامل قادر على تحمل المسؤولية.

- فهم استراتيجي عميق للمتغيرات الناشئة عن البيئتين الإقليمية والعالمية.

- الاتجاه إلى إصلاح الأنظمة السياسية العربية مع مراعاة ضرورات التحديث والمعاصرة من جهة والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الداخلية من جهة ثانية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير.. وأمل التغيير، مرجع سابق، ص ص 448- 453.

### خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل المعنون ب: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية برصد مختلف المتغيرات التي انبثقت عن البيئتين الداخلية والإقليمية في الفترة التي تلت الحرب الباردة وكذا قياس درجة تأثيرها على الوضع الأمني المحيط بالأنظمة السياسية العربية وهذا على النحو التالي:

أولاً: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني، وتم بدءا التطرق إلى واقع أمن الأنظمة السياسية العربية ومن ثم نشاط فعاليات المجتمع المدني وكذا الاستعصاء الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية ومضامين ومعوقات الإصلاح السياسي إضافة للعلاقات السياسية العربية البينية خصوصا في ظل التحولات الإقليمية المتجددة انتهاء بواقع العمل العسكري في الأنظمة السياسية العربي...

ثانياً: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاقتصادي، وفيه تطرقنا إلى التكامل العربي وواقع التجمعات الجهوية والإقليمية العربية إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية على مستوى الأنظمة السياسية العربية على غرار الريع النفطي وتبعية الإقتصادات العربية للاقتصادات الغربية إضافة إلى تحديات الأمن المائي والغذائي مشكل التصحر دون إغفال خطورة المديونية العربي للخارج والأموال العربية المغتربة...

ثالثاً: أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاجتماعي والثقافي، وفيه تطرقنا إلى واقع التنمية البشرية في العالم العربي على غرار تعداد السكان واختلال هيكل توزيع الدخل وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتحدي الأمية والتحدي الصحي ومشكل البطالة وتحدي العمالة الأجنبية، إضافة إلى معالجة قضايا الأقليات في العالم العربي وعلاقتها بتحقيق الأمن والاستقرار على مستوى أمن الأنظمة السياسية العربية.

رابعا: عالجا مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتجددة، ويعتبر هذا العنصر الاستشراقي نقطة مهمة في الدراسة بشكل عام، وطرحنا فيه سيناريوهين متناقضين: يؤشر الأول لاتجاه الأنظمة السياسية العربية إلى الضعف وبالتالي التفكك ومن ثم الانهيار وهذا بالنظر إلى تأثيرات المتغيرات في البيئتين الإقليمية والعالمية، فيما يؤشر الثاني لاتجاه الأنظمة السياسية العربية إلى القوة وبالتالي الإصلاح وإعادة البناء بالنظر إلى مختلف المقومات الجغرافية والطبيعية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتوفر عليها المنطقة العربية ككل...

# الخلاصة

أفرز انتهاء مرحلة الحرب الباردة جملة من التداعيات ترتب عنها معطيات ومتغيرات أدت إلى تمييط طبيعة التفاعلات العالمية وتحديد معالمها وضبط فضاء منظومتها القيمية وتشكيل مناخ جديد يستدعي مسايرة ومجاراة الوضع القائم، كما أن جيوبوليتيكية العالم العربي جعلت منه همزة وصل بين عدة عوالم: عربي إسلامي، إفريقي، أوروبي ومتوسطي فإذا كانت المنطقة العربية بإمكانها أن تكون نقطة إلتقاء حضارية فهي أيضا بإمكانها أن تشكل خط مواجهة أو تصادم.

في ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية المتداخلة يبرز مشروعان يستهدفان الوضع الأمني العربي:

المشروع الأول: يحمل بعد خارجي بحث بدأ مع التوجهات الأمريكية التي سعت إلى احتواء الأنظمة السياسية العربية مستغلة التناقضات القائمة بين هذه الوحدات السياسية من جهة واستثمار ورقة إسرائيل في تنفيذ هذا المخطط، ويرتكز هذا المشروع على محاصرة الدول الفاعلة على المستوى الإقليمي العربي ومحاولة إحكام الهيمنة والاحتواء على المنطقة العربية وتوظيف بعض دول الجوار العربي في محاولة لتشتيت الجهد العربي، إضافة إلى محاولة تغذية وتنشيط مشاكل الحدود بين العديد من الأنظمة السياسية العربية وهذا كله يصب في مصلحة القوى الغربية.

المشروع الثاني: مرتبط بالقوى الداخلية الراغبة في إحداث التغيير والذي يطمح أساسا إلى قطع الطريق على مشاريع التدخل الأجنبي ومحاولة إرساء نظام عربي وطني وإقليمي يكون في مستوى تطلعات غالبية الشعوب العربية، وهذا المشروع يعتمد بشكل قوي على النخب الداخلية ضد قوات الاحتلال ونظم الاستبداد المحلية وفئات المصالح الخاصة، غير أن الأنظمة الحاكمة لا تزال في حيرة من أمرها ومتردة بين خيار التحالف مع القوى الأجنبية أو الوقوف في وجهها والتمسك بخط وطني يناسب تطلعات شعوبها.

هذا وتتسم الأنظمة السياسية العربية بحالة من الضعف في مؤسساتها خاصة المؤسسات السياسية ورغم تباين شكل أنظمة الحكم فيها فإنها تشير كلها إلى اختلال واضح في الميزان بين قوة الفرد وضعف المؤسسة في عملية اتخاذ القرار السياسي وهذا ما أضعف عملية التطور الوحدوي في العالم العربي لأنها تعلق بإرادة الحكام وليس بقرارات المؤسسات ولما ضعفت المؤسسات على مستوى كل قطر عربي على حدى فإنه من المنطقي أن تكون كذلك على مستوى المحاولات الوحدوية المختلفة، وهو ما يؤثر على الأنظمة السياسية العربية ومستقبل الأمن فيها.



تتأثر الأنظمة السياسية العربية بالتغير والتحول في المحيط الدولي وتساعد في ذلك هشاشة بنيته والتحديات الداخلية التي يواجهها اقتصاديا سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى التحديات في البيئة الإقليمية.

إن الدراسة التي قمنا بها حول رصد أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية منذ نهاية الحرب الباردة حيث جاءت استجابة الأنظمة السياسية العربية لهذه المتغيرات بصورة اضطرارية وأدت إلى التأخر وعدم القدرة على تقديم البديل إضافة إلى حالة الجمود والتعثر في استراتيجيات التعامل العربي.

مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية يتوقف بشكل أساسي على مدى توفر الآليات التي تسمح بالتكيف مع المؤثرات العالمية والإقليمية التي يطغى عليها الجانب الاقتصادي من خلال الاعتماد على إدارة علمية اقتصادية ذات كفاءة خاصة وأن العالم العربي ينفرد بقدرات قيمة وجيوسياسية وموارد هائلة تنتظر التفعيل الجيد بغية تحقيق تنمية مستدامة قائمة على الخصوصيات العربية المحلية.

يمكن القول أن المنطقة العربية لا زالت قادرة على التعامل مع مختلف التحديات والتهديدات التي تفرزها البيئتان الإقليمية والعالمية، وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة السياسية العربية قد تكون اليوم خارج المسار المطلوب بالنسبة لبعض الأهداف التي تصب في مصلحة العالم العربي إلا أن المنطقة عموما يمكن أن تعوض على ذلك باعتماد المبادرات الملائمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1- المراجع باللغة العربية

#### أولاً: فئة الكتب

1. إبراهيم، سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي لـ 1993، 1994.
2. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 .
3. ابراهيمي، عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
4. أحمد سليم، طلعت، التعاون العسكري العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 .
5. ألفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة: فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990.
6. أمين، سمير، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو الشقرا، ط1، بيروت: دار الفرابي، 1991.
7. إيكمي، فرانسيس، التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية، عن: نظر نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها، مركز الدراسات الأمنية، اثيوبيا: اديس ابابا، 31 ماي 2011.
8. بسيوني، محمد شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة: دار الشروق، 2004.
9. بلقزيز، عبد الإله، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي إلى أين؟، بيروت: دار الطليعة، 1993.
10. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
11. بيري، شيمون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.
12. بيضون، أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.
13. بيليس، جون و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
14. جواد، صلاح الكاظم وعلي غالب، العاني، الأنظمة السياسية، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية القانون، 1990-1991.
15. جاد، عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لمؤسسة الأهرام، 1998.
16. الجحني، علي بن فايز، الجهود العربية في مكافحة الإرهاب في : الإرهاب والعولمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

17. الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997.
18. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
19. جندلي، عبد الناصر، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار قانة للنشر والتجليد، 2010.
20. دغبار، عبد الحميد، جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير.. وآمل التغيير، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
21. الدقاق، محمد السعيد، التنظيم الدولي، بيروت: الدار الجامعية، 1983.
22. الهرماسي، عبد اللطيف، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .
23. هلال، علي الدين، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
24. هلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
25. هناد، محمد، الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر: نظرة عامة، عن: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها.
26. هني، أحمد، المديونية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992 .
27. هونريام، إيريك، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009.
28. هويدي، أمين، في السياسة والأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986 .
29. الهبثي، صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
30. ولد اباه، السيد، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
31. وايت، برايان وليتل، ريتشارد وسميث، مايكل، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
32. حتّي، ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
33. حسين، عادل وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

34. الحوتي، محمد عبد الله، السوق الشرق أوسطية: دلالاتها واحتمال قيامها، جامعة ناصر، نقلا عن: الشرق أوسطية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، مصراتة: منشورات دار الازدهار للطباعة، 1995.
35. حقي، سعد توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان: منشورات الأهلية، 1999.
36. ياسين، السيد، المتغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، 14 مارس 1994.
37. كاطع، سناء كاظم، الفكر الإسلامي المعاصر، دار الغدير: منشورات لسان الصادق، 2005.
38. الكامل، عمر عبد الله، الأمن العربي من منظور اقتصادي، في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.
39. كامل، عمر عبد الله، الأمن العربي من منظور اقتصادي، عن: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996 .
40. الكردوسي، عادل عبد الجواد، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، القاهرة: مكتبة دار الآداب، 2006.
41. كرم، أنطونيوس، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1982.
42. الكواري، علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2000.
43. الكيلاني، هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي، في الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996.
44. اللاوندي، سعيد، الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي، سلسلة ترجمات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر 2008.
45. لوثاه، مريم، المشاركة السياسية في دول الخليج العربي: تحليل تاريخي ورؤية مستقبلية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.
46. مالكي، محمد وآخرون، من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011.
47. محمود، مصطفى منصور ممدوح، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، د.س.ن.
48. المسفر، محمد الصالح، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه الأوروبية في العلاقات العربية-الأوروبية: حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997.
49. المشاط، عبد المنعم، الأمن القومي العربي المعاصر، مصر: دار الموقف العربي، 1989.

50. المشاط، عبد المنعم وآخرون، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
51. مصباح، عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
52. مطر، جميل وهلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979.
53. مطر، جميل وهلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1983.
54. مطرود، صلاح حسن، العولمة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عن: مجموعة باحثين، العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، 1999.
55. مقلد، إسماعيل صبري، منظمة شمال الأطلسي، الكويت: مؤسسة الصباح، 1990.
56. مقلد، إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
57. مكنمارا، روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهينذ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
58. المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، الجزائر: دار الشهاب، ط 4، 1992.
59. الميلاد، زكي، من حوار الحضارات إلى تحالف الحضارات، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 15 جويلية 2005.
60. ميلليستين، مايكل، شرق أوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على إسرائيل، سلسلة ترجمات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2011.
61. الناصر، عبد الواحد، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، ط 2، الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.
62. نجيب، رياض، الخليج العربي، لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987.
63. ساتيك، نيروز غانم، هل تتشابه الثورات العربية، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران 2011.
64. سعد الدين، إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، ماي 1996.
65. سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
66. سليمان، عبد الفتاح، مكافحة غسيل الأموال، مصر: دار الكتب القانونية، 2006.

67. عثمان، حسان محمد، **التدفقات النفطية المرتدة إلى الخارج وأثرها على الاقتصاد السعودي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1986.
68. العياري، الشاذلي، **آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي**، في محمد محمود الإمام وآخرون، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 1997.
69. عيسى، نجيب، **مسألة المياه في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، ماي 1997.
70. عطا، محمد الصالح زهرة وفوزي، أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الأول**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988.
71. العيسوي، ابراهيم، **قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبلات البديلة**، عن: آليات التبعية **في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 .
72. فرحاني، نادر، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.س.ن.
73. فهمي، عبد القادر محمد، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
74. فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
75. صالح، وهيب، **قضايا عالمية معاصرة**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2001.
76. صالح، ماجدة، **الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة العربية وإمكانية مواجهتها**، مؤتمر العولمة والعالم العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ماي 2000.
77. القديمي، نواف بن عبد الرحمان، **الإسلام وبيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار**، قطر: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012.
78. القلاب، موسى أحمد، **أدوار الحلف الناتو الإقليمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
79. الرفاعي، جمال عبد اللطيف، **منظومة حقوق الإنسان**، عمان: دار النشر للنشر والتوزيع، 1997.
80. شراب، ناجي صادق، **السياسة: دراسة سوسيولوجية**، دمشق: مكتب الإمارات-العين، 1984 .
81. الشريدة، عبد المهدي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي: ألياته، أهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية الدولية**، الجزائر: مكتبة مدبولي، 1995.
82. شهاب، مفيد، **دور أوروبا في مسيرة السلام العربي-الأوروبي**، عن: **العلاقات العربية-الأوروبية : حاضرها ومستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997.
83. الشويجي، عبد المولى سعيد، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992.

84. التميمي، عبد المالك خلف، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جوان 1999.
85. التوم، عبد الله عثمان، عبد الرؤوف، محمد آدم، العولمة دراسة تحليلية نقدية، لندن: دار الوراق، 1999.
86. ثابت، أحمد، المخطط الأمريكي-الصهيوني عن النظام الشرق أوسطي، جامعة ناصر، عن: الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مصراتة: منشورات دار الازدهار للطباعة، 1995.
87. خلف، فليح حسن، العولمة الاقتصادية، ط1، الأردن: جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديث، 2010.
88. الغامدي، سعيد بن محمد وآخرون، الأمن الوطني، المملكة العربية السعودية: كلية الملك فهد الأمنية، 1429هـ.
89. غريفيثس، مارتن و أوكالاها، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
90. الغنوشي راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
91. ———، أسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على العرب، عن: ملف العرب والمتغيرات الدولية، سلسلة ملفات عربية، د.ب.ن، مارس 2009.

#### ثانياً: فئة الدوريات والمنشورات

92. الأطرش، محمد، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1996.
93. الأطرش، محمد، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2001.
94. برقوق، محند، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب، كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 06 جوان 2009.
95. بريجنسكي، زبينغيو، انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان 1990.
96. بدران، ودودة، مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، مجلة عالم الفكر، العدد 3 و4، د.ب.ن، جانفي، فيفري مارس، أبريل، جوان، 1995.
97. البكوش، الطيب، الترايط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، مجلد: 10، د.ب.ن، د.د.ن، جوان 2003.
98. بلقزيز، عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1998.



99. بن خليف، عبد الوهاب، العلاقات الأوربية المتوسطية : استراتيجيات شراكة أم توظيف، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 05، الجزائر، جوان 2008.
100. بوعمامة، زهير، السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي، مجلة المفكر، العدد الخامس، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2010.
101. بوقارة، حسين، اتحاد المغرب العربي : بين الواقع والأفاق، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 02، الجزائر، 1996.
102. ج. إسماعيل، إفريقيا تسعى لحل مشاكلها، مجلة الجيش، العدد: 155، الجزائر: أكتوبر 2009.
103. جاد، عماد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 1998.
104. جاد، عماد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، القاهرة: مركز الأهرام، 1997.
105. جاسم، عبد الرزاق، قيادة عسكرية أمريكية جديدة فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009.
106. جفال، عمار، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة 12، العدد 107، صيف 2002.
107. الجواني، عميور ب، أزمة المياه في الوطن العربي بين الواقع والطموح، مجلة الجيش، العدد 447، أكتوبر 2000.
108. هادي، رياض عزيز، العالم الثالث وحقوق الإنسان، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية، العدد 19، 2000.
109. هادي، رياض عزيز، العالم الثالث اليوم: قضايا وتحديات، سلسلة آفاق، بغداد: دار الشؤون الثقافية، العدد 16، 1997.
110. هاني الشميطلي، أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، العدد 19، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
111. هنتنغتون، صامويل، إذا لم تكن حضارات فماذا تكون إذا؟، مجلة شؤون الأوسط، العدد 26، جانفي، فيفري 1994.
112. الهواري، عبد الرحمان رشدي، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، القاهرة: مركز الأهرام، 1999.
113. الهواري، عبد الرحمن رشدي، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة: مركز الأهرام، جانفي 2001.
114. هويدي، أمين، الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر، العدد التاسع، بيروت: د.د.ن، 1986.

115. حثي، ناصف يوسف، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العددان 3 و4، د.ب.ن، 1995.
116. حجازي، محمد وفاء، الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، مجلة الفكر السياسي، العدد 02، 1998.
117. الحربي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: د.د.ن، عدد 19، 2008.
118. حروري، سهام، سياسات الإتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، العدد الثامن، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، نوفمبر 2012.
119. حسون، محمد، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، سوريا: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.
120. حمودة، عمرو كمال، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد 14، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، شتاء 1995.
121. ياسين، أشرف محمد عبد الله، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2008.
122. ياغي، حسن، أزمة المياه العذبة في العالم العربي في ظل غياب استراتيجية مائية، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، عدد 362، نوفمبر 2000.
123. ياغي، حسن، الصراع على المياه في الوطن العربي، مجلة أخبار النفط والصناعة، السنة 27، العدد 310، جوان 1996.
124. الكفري، مصطفى محمد عبد الله، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد 4 و5، دمشق: شتاء 1998 و1999.
125. لين، كريستوفر، إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى، ترجمة: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، العدد 4 و5، سوريا: دمشق، شتاء 1998 و1999.
126. مؤيد، عماد، انتهاك السيادة بين كوسوفو وكردستان العراق، مجلة الصباح، العدد 1345، 2008/3/17.
127. متيكس، هدى، مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 68، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
128. متيكس، هدى، التجربة الديمقراطية الكويتية: قفزات وأفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 1995.

129. محمود، أحمد إبراهيم، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 42، العدد: 169، القاهرة: جويلية 2007.
130. مسعداوي، يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 365، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2009.
131. مقدم، عبيرات، قدي عبد المجيد، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد 01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002.
132. المنذري، سليمان، أزمة المياه وانعكاساتها على أمن المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد 152، جوان 2000.
133. ناصر، علي محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة الشؤون العربية، العدد 88، ديسمبر 1996.
134. نافعة، حسن، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، ندوة بحثية بعنوان: الغزو العراقي للكويت: المقدمات والوقائع وردود الفعل والتداعيات، مجلة عالم الفكر، عدد خاص 195، د.ب.ن، مارس 1995.
135. نجم، مفيد، النظام الدولي الجديد: الإمكانيات وغياب الإستراتيجية والمعايير، مجلة الفكر السياسي، العدد 4 و 5، سوريا: دمشق، شتاء 1998 و 1999.
136. النجفي سالم توفيق، التغيرات الهيكلية الزراعية والأمن الغذائي العربي الحالة الراهنة واستشراف المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 198، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1995.
137. نعمة، هاشم كاظم، عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب، مجلة أفاق عربية، السنة 18، العدد 2، د.ب.ن، د.د.ن، فيفري 1993.
138. السامرائي، محمد أحمد، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد 13 و 14، سوريا: دمشق، ربيع وصيف 2001.
139. سعد الدين، إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 62، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1984.
140. سعيد، إبراهيم أحمد، الأمن المائي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 71، سبتمبر 1992.
141. سعيد، محمد السيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 107، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.
142. سلامة، رشيد، المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 82، لندن، أبريل 1999.
143. سلامة، غسان، أفكار أولية عن الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 258، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2000.
144. السليمي، منصف، إعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، مجلة المستقبل العربي، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1995.

145. سليم، جيهان، عولمة الثقافة واستراتيجية التعامل معها في ظل العولمة، العدد 293، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2003.
146. السيد، ياسين، أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد: 118، القاهرة: دار الأهرام، أكتوبر 1994.
147. السيد، علي، الماء والنمو وعلاقتها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 319، مارس 1997.
148. عاشور، طارق، الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ربيع 2012.
149. عبد الحي، وليد، العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف، 10 يناير/كانون الثاني 2013.
150. عبد الخالق، عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، السنة 24، العدد 278، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان، أبريل 2002.
151. عبد الخالق، عبد الله، النظام الدولي الجديد: الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 24، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان 1996.
152. عطوان، خضر عباس، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، العدد 16، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2007.
153. عمر، أحمد مصطفى، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2000.
154. العناني، خليل، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، المجلد 39، القاهرة: مركز الأهرام، د.س.ن.
155. فرحاتي، عمر، الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، جوان 2002.
156. فياض، عامر حسن، أثر تدريس حقوق الإنسان في تعزيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر، العدد 1، أوراق عراقية، بغداد: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، 2005.
157. صالح، محمد علي، صامويل هنتنغتون: الصدام بين الحضارات والغرب الثقافي أولاً، المجلة، العدد 101، 01 إلى 24/03/2001.
158. قويدر، ابراهيم، العمالة العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: معالم الواقع وتحديات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 103، سبتمبر 2000.
159. شقشوق، محمد، العولمة الثقافية: المفهوم والتجليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2011.
160. شيال، عزيز جبر، التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، مجلة أوراق عراقية، العراق: مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد 2، نيسان 2005.

161. خلفون، نعيمة، منظمة الأمم المتحدة والحق في التدخل، ترجمة ك سامية، مجلة الجيش، العدد 406، د.ب.ن، ماي 1996.
162. الخوري، كابي، بيانات بالقدرات العسكرية العربية: مقارنة بإيران وتركيا وإسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2008.
163. خولين محمود، خطر الزحف الصحراوي على أرضنا العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 76، جوان 1985.
164. غلاب، عبد الكريم، فكرة اتحاد المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 162، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1988.
- ثالثا: فئة المذكرات والرسائل الجامعية**
165. بلخيرة، محمد، التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
166. بن يحيى، عتيقة، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان: دراسة حالة دارفور- السودان 2003: واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: استراتيجية ومستقبلات، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، جوان 2008.
167. الجوزي، جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
168. حجبر، جهاد، المنظمة العالمية للتجارة: الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة ، 1998-1999.
169. حميدي، سامية، أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنمية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
170. كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوربية المتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000-2001.
171. مريمش، عزيز، العلاقات العربية- العربية 1967- 1990: دراسة في المحددات الداخلية والموثرات الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995.
172. المصري، إبراهيم محمد، السياسة الأمريكية في الخليج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مصر: جامعة القاهرة، 1993.
173. معراف، اسماعيل، تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمي العربي منذ 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة ، سبتمبر 2007.
174. معمري، خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة باتنة، 2008.

175. مكتاف، كريمة، سوسيولوجية العنف المسلح في الجزائر: دراسة وصفية للجماعات الإسلامية المسلحة من سنة 1980 إلى سنة 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2001-2002.
176. مولايم، مريم، السياسة المتوسطة الفرنسية: التطور الأبعاد والاستراتيجيات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بانته: جامعة الحاج لخضر، 2009-2010.
177. نايف عمر ربحان، فوز، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2007.
178. سالم حمودة، المختار، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2000.
179. سمحة، عمر مصطفى محمد، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005.
180. عبد العزيز، خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: أنموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
181. عابد، شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2003-2004.
182. العايب، أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
183. عطية، إدريس، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011.
184. عياد، سمير، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2003-2004.
185. صيام، أحمد زكريا، صندوق النقد الدولي وآفاق العلاقات المالية مع مجموعة الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1999-2000.
186. قسوم، سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.
187. قويجيلي، سيد أحمد، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.

188. خلاف، وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية الديمقراطية والرشادة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
189. خوجة، محمد، الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، ديسمبر 2006.
190. غزال، أحمد، أثر العولمة على الدولة القومية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008.
191. الغنامي، عبد السلام، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999.

#### رابعا: فئة الملتقيات العلمية

192. بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، في أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.
193. بودينار، سمير، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في دول غرب أوربا: الواقع وإمكانات الارتقاء، في أعمال الندوة الدولية: المغتربون العرب من شمال إفريقيا إلى المهجر الأوربي، القاهرة: جامعة الدول العربية، أبريل 2007.
194. بوزينة، آمنة محمدي، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، في أعمال الملتقى الوطني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية: آثارها الدولية حالة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الشلف، 05 ماي 2011.
195. جواد، عبد اللاوي، الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008.
196. مسلم، بابا عربي، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي: الأبعاد والرهانات، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008.
197. منصر، جمال، التحول في مفهوم الأمن... من الأمن الوطني إلى الإنساني، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، قسنطينة، يومي 29-30 أبريل 2008.
198. ناجي، عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2008.
199. عبد المنعم، محمد شريف، آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العمالة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 38، القاهرة: منظمة العمل العربية، 15-22 ماي 2011.

200. علق، جميلة، وفي، خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.

#### سادسا: فئة الوثائق والتقارير الرسمية

201. الدستور الجزائري لسنة 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 42.
202. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة، بيروت: دار الكركي للنشر، 2004.
203. الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التقرير السنوي للرقابة على المخدرات، نيويورك، منظمة الأمم المتحدة، 2009.
204. المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.
205. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الأردن: المطبعة الوطنية، 2004.
206. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: دار الكركي للنشر، 2009.
207. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.
208. ظاهرة (الربيع العربي) ونتائجه، عن: التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية، التقرير التحليلي لمنندى الحوار الدولي (فاليدي)، موسكو، جوان 2012.
209. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005.

#### سابعا: فئة مقالات الانترنت

210. أبو ركة، سمر، الأقليات في الوطن العربي، متوفر على الرابط الإلكتروني:  
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/05/21/228359.html>
211. والت، ستيفن، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، على الرابط الإلكتروني: [www.geocities.com](http://www.geocities.com)
212. إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ترجمة، عادل زقاغ على الرابط الإلكتروني: <http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007>
213. حسين بلخيرات، المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي تحليل عوامل الاختلال، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.houcinbelkhirat.maktoublog.com> في: 2010/08/07.
214. لجنة مكافحة الإرهاب، الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، متوفر على الرابط الإلكتروني:  
<http://www.un.org/arabic/terrorism>



215. منظمة الأمم المتحدة، اعتماد إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/terrorism>
216. منذر خدام، هموم التنمية العربية ومشكلاتها، بتاريخ: 2006/07/10 عن الموقع التالي: <http://www.rezar.com/debat/show.art.asp?aid=1426>
217. محمد مبروك، اقتصاد الربيع العربي: المشكلة والحل، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://digital.org.eg/articles.aspx?Serial=1004187&eid=1310>
218. النابلسي شاكر، أزمة الأقليات في الوطن العربي إلى أين؟، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51162>

## 1- المراجع باللغة الأجنبية

### 1- Les livres :

219. Baghzouz, Aomar, **La Rivalité Américano-Européenne Au Maghreb**, Dans : Abdennour Benantar , **Les Etats - Unis Et Le Maghreb : Regain D'Intérêt**, Alger , Algérie : Centre De Recherche En Economie Appliquée Pour Le Développement (C.R.E.A.D) , 2007.
220. Battistella, Dario, **Théories Des Relation Internationales**, 2-Ed, Paris : Presse De Sciences Politique, 2006.
221. Baylis, Jhon And Smith, Steve, **The Globalization Of World Politics: An Introduction To International Relation**, 3<sup>rd</sup> Edition, Oxford University, 2001.
222. Bekenniche, Otmane, **Le Partenariat Euro-Méditerranéen :Les Enjeux**, Alger : Office Des Publications Universitaires, 2011.
223. Bishara, Khader, **Le Partenariat Euro-Méditerranéen Après La Conférence De Barcelone**, Paris : Ed Harmattan , 1997.
224. Booth , Ken, **Theory Of Security**, First Published, New York: Cambridge University Press, 2007.
225. Braudil, Fernand, **The Méditerranéen And The Méditerranéen World In The Age Of Philip II**, 2N<sup>o</sup>Vol. New York: Harper And Row, 1972.
226. Brent, J.Steele, **Ontological Security In International Relations Self Identity And The IR State**, First Published,London And New York: Routledge, 2008.
227. Buzan, Barry, **People States And Fear ;An Agenda For Dites National Security Studies In The Post Cold War Era**, 2 Ed, Boulter Lynne Rienner Publishers,1991.

228. Buzan, Barry And Waever, Ole, **Regions And Powers: The Structure Of International Security**, New York: Cambridge University Press, 2003.
229. Cantori, Louis And Speigel, Steven, **The International Politics Of Regions : A Comparative Approach**, N. J, Prentice Hall, 1970.
230. Delcourt, Barbara, **Théories De La Sécurité**, Paris: Commentaire Et Critiques, 2007.
231. Diop Djibril, **L'Afrique Dans Le Nouveau Disposition Sécuritaire Des Etats Unis : De La Lutte Contre Le Terrorisme A L'Exploitation Des Opportunités Commerciales : Les Nouveaux Paradigmes De L'Interventionnisme Américaine**, Québec ; Canada : CERIU, Université De Montréal, 2007.
232. Donnelly Cf J, **International Human Rights**, Boulder: Westview Press, 1998.
233. Dunne T & Wheeler N, Eds: **Human Rights In Global Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
234. Franus.Co.C.Welfort, **What Is A New Démocracy**, International Social Science, Journal 31, May 1993.
235. Gideon, Baker, **Civil Society And Democratic Theory : Alternative Voices**, First Published, Routledge : London And New York, 2002 .
236. Griffiths, Martin ,**Fifty Key Thinkers In International Relations**, First Published, London And New York: Routledge, 1999.
237. Hugh, Robert, **The Battlefield Algeria : 1998-2002**, Studies In Broken Policy, London And New York Verso, 2003.
238. Jean, Leca, **Democratization In The Arab World: Uncertainty, Vulnerability And Legitimacy: A Tentative Conceptualization And Some Hypotheses**, In Ghassan Salamé, **Democracy Without Democrats: The Renewal Of Politics In The Muslim World**, London: Ib Tauris, 1996 .
239. Kaltz, Audie And Lynch, Cecelia, **Strategies For Research In Constructivist International Relations** , New York: M.E Starpe, 2007.
240. Kaufman, Robert, **Defense Of Bust Doctrine**, United State Of America: University Press Kentucky,2007.
241. Krause, Keith And Michael . C Williams, **Critical Security Studies Concepts And Cases**, UK: UCL Press, 1997.
242. Leila Abd El Adim, **Les Privatisation d'Entreprises Publiques Dans Les Pays Du Maghreb : Maroc,Algérie, Tunisie**, France : Etudes Internationales, 1998.

243. Marquina Antonio, **The Spanish Foreign And Security Policy In The Méditerranéen**, In : **Perception .Mutuelles Dans La Méditerranée: Unité Et Diversité**, Paris: Published, 1998.
244. Mittleman J.H, **The Globalization Syndrome**, Princeton: Princeton University Press, 2000.
245. Monique Comandré, **Penser La Formation De Demain : Prospective Et Scénarios Pour La Formation Ouverte**, Montpellier : Centre D'études Et De Recherche Sur L'information Et La Communication, 2002.
246. Oulalou Fathalla, **Après Barcelone... Le Maghreb Est Nécessaire**, Paris : l'Armattan, 1998.
247. Pace Michelle, **The Politics Of Régional Identity : Medding With Mediterranean**, London And New York : Routledge, 2006.
248. Rafael Grassa, **La Conférence Méditerranéenne Alternative**, In : Bichra Khader, **Le Partenariat Euro-Méditerranéenne**, Paris : L'Armattan, 1995.
249. Renner, Michel, **Combat Pour La Survie**, Nouveaux Orizons, 1996.
250. Roe, Paul, **Ethnic Violence And The Societal Security Dilemma**, First Published, London And New York: Routledge , 2005.
251. Teti, Andrea, **Société Civile Et La Politiques De Démocratisation Au Moyen-Orient**, Dans : Anna, Bozzo, Pierre, Jean Luizard, **Les Sociétés Civiles Dans Le Mondes Musulman**, Algérie : Hibr Edition, 2012.
252. Tlemsani Rachid, **Etat, Bazar Et Globalisation : L'Aventure De l'Infitah En Algérie** , Alger : Edition El Hikma, 1999.
253. U.M.Raffinot, **La Dette Des Tiers Monde**, Paris : La Découverte, 1993.

## **2- Les Périodiques :**

254. Bahmani, Mansour, **NATO's Involvement In Iraq And Euro-American Relations**, Iranian Journal Of International Affairs, N° 4, Winter 2005.
255. Bdhar, Gawdat , **Privatization And Democratization In Arab World : Is There A Connection ?**, The Journal Of Social And Economic Studies, Vol 18 N° 04, Winter 1993.
256. Bugajskin, Janusz And Teleki, Ilona, **Washington's New European Allies : Durable Or Conditional Partners?**, Washington Quarterly, Vol 28, N° 02, Spring 2005.

257. Calleo, David, **Nato Enlargement : As Problem For Security In Europe**, Aussen Political, Vol 73, N° 04, October 1998.
258. Copeland, Deck, **The Constructivist To Structural Realism A Review Essay**, International Security, Vol 25, Autumn 2000.
259. Cornishi, Paul, **Nato At Millenniuns : New Members**, New Strategy, Web Edition, Vol 45, October 1997.
260. Do.Pinto, Maria, **European And American Réponses To The Algérian Crises** , Méditerranian Politics, Vol 3, N° 03, Winter 1998.
261. Elli, Stephan, **Briefing: The Pan-Sahel Initiative** , African Affairs, Vol 103, N°412, July 2004.
262. Ericsson, M, **Armed Conflicts 1989-2003**, Journal Of Peace Research, Vol 41, N° 05, September 2004.
263. Erzsébet N. Rozo, **Geostrategic Consequences Of The Arab Spring**, Catalonia, European Mediterranean, Juva 2013
264. Indyk, Martin, **Watershed In The Middle East** , Foreign Affairs, Vol 61.
265. Jeffrey W. Taliaferro, **Security Seeking Under Anarchy: Defensive Realism Revisited**, International Security, Vol: 25, N° 03, Winter 2000-2001.
266. Khelil, Amor, **La Reforme Du Secteur Des Hydrocarbures En Algérie** , Naqd , Alger: La Société D' Edition Et D'administration Scientifique Et Culturelle, N° 12, Printemps/Eté 1999.
267. Martin Indyk, **Watershed In The Middle East** , Foreign Affairs, Vol: 61, March 6, 1991 .
268. Mcsweeny, Bill, **Identity And Security: Buzan And The Copenhagen School**, International Studies: Great Britain, Vol: 22, N° 01, Jan 1996.
269. Nye, Joseph, **Challenges For American Policy**, Dialogue N° 94.
270. Nye, Joseph, **The Changing Nature Of World Power** , In Political Science Quarterly, Vol 105, N° 02, 1990.
271. Ostrom, Elinor, **A Behavioral Approach To The Rational Choice Theory Of Collective Action**, American Political Science Review, N° 92, March 1998.
272. Ravanal, Bernard, **L'algérie Entre La France Et Les Etats Unis** , Naqd , Alger: La Société D' Edition Et D'administration Scientifique Et Culturelle, N° 12, Printemps/Eté 1999.
273. Robert, Mortimer, **Les Etats Unis Face A La Situation Algérienne** , Monde Arabe : Machrek-Maghreb, N° 149, Juin-Sept 1995.

274. Saif, Ibrahim And Choucair, Farah, **Arab Countries Stumble In The Face Of A Growing Economic Crisis**, Carnegie Endowment For International Peace, Middle Eastern Programme, 2009.
275. Sallenbery, Margareta, **Armed Conflict 1989-1998**, Journal Of Peace Research, Vol 36, September 1999.
276. Sayigh, Yazid, **Confronting The 1990s: Security In Developing**, Adelphi Papers: London, N° 25, Summer, 1990.
277. Sobh, Samir, **Vers Un Maghreb Américain**, Arabies, N° 153, Septembre 1999.
278. Stone, Marianne, **Security According To Buzan :A Comprehension Security Analysis**, Spring 2009.
279. Young, Oran, **Political Discontinuities In The International System**, World Politics, Vol: 20, N°03, 1968.
280. Zogby J.J, **What Arabs Think : Values, Beliefs And Concerns**, The Arab Thought Foundation, September 2002.

### **3- Les Séminaires Scientifiques :**

281. Buzan, Barry, **Is International Security Possible ?**· Paper presented At: New Thinking About Strategy And International Security (Conference), Edited By Ken Booth· London: Harper Collis Académic, 1991 .
282. Booth Ken, **Introduction The Interregnum World Political In Transition**, Paper Presented At: New Thinking About Strategy And International Security.
283. Wæver Ole, **Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory and their Origines between Core and Periphery**, Montreal: Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, March 17-20, 2004 Available Online At: [www.polsci.ku.dk](http://www.polsci.ku.dk)

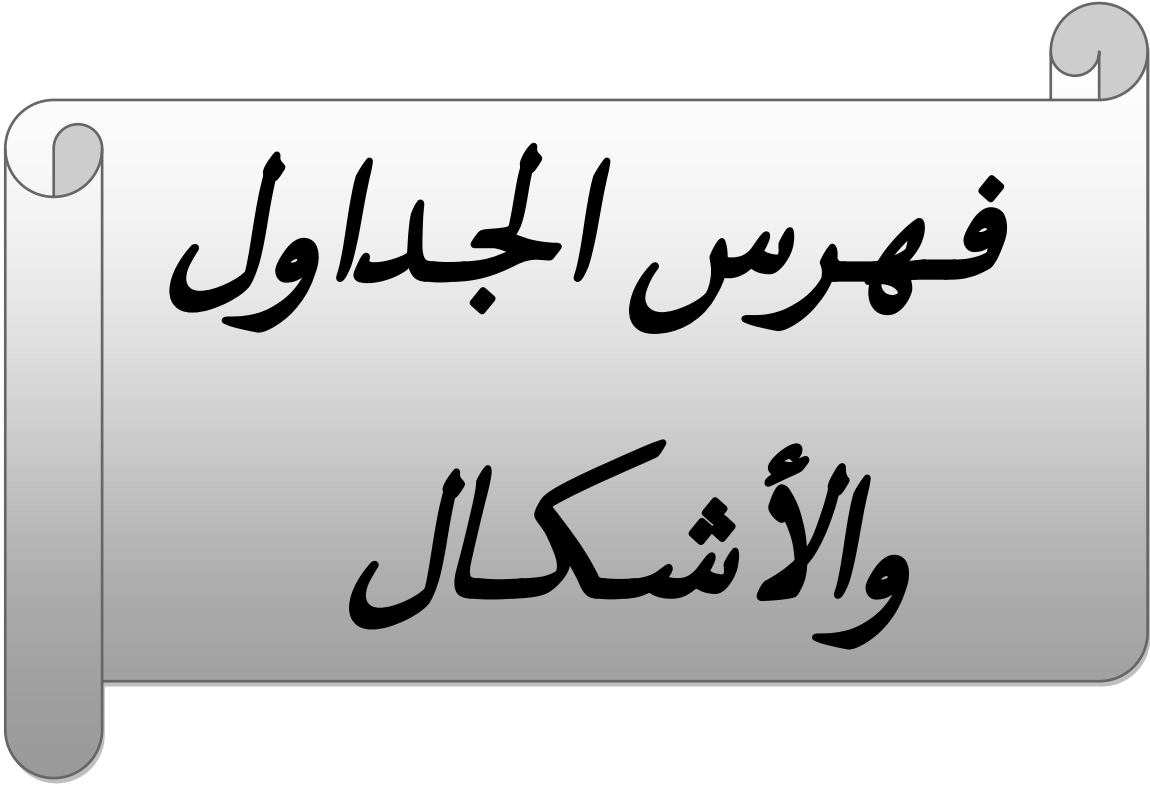

### **4- Les Rapports :**

284. Commission Européenne, **Le Processus De Barcelone Cinq Ans Après**, Luxembourg : Office Des Publications Officielles Des Communautés Européennes, 2000.
285. Skon, Elisabeth, **Les Dépenses Militaires**, Forum Du Désarmement, Janvier 2005.

286. UNDP, Human Développement Report 1994 ,New York: United Nation, Development Programme 1994.
287. UNDP, Arab Human Développement Report, 2009.
288. BM, Rapport Humain Mondial Sur Le Développement Humain, 2001.
289. P.N.U.D. **Rapport Arabe Sur Le Développement Humain 2002**, New York: Bureau Régional Pour Les Etats Arabes, 2002.
290. World Développement Report 1994.
291. World Bank , **World Développement Report 2008 : Agriculture For Développement**, Table 06

## **2- Les Sites D'internet :**

292. Buzan, Barry and Waever, Ole and Wilde, **Theory of security**, Available Online At: <http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg/3.pdf/23/3/2008>
293. Choete, Mary Jo, **Trans-Sahara Contre terrorism initiative: Balance of power**, USAWC Strategy Research Project: Available Online At : <http://www.pdf.usaid.gov>
294. J. Kasil, **Managing Globalization**, Available Online At: [www.globalpublic.org](http://www.globalpublic.org) : 12/02/2008.
295. Barry Mirkin , **Arab Spring : Demographies In A Region In Transition**, Arab Human Development Report, Available Online At : [Http://Www.Arab-Hdr/Publications/Other/Ahdrps/Ahdr%20eng%20spring%20mirkinv3.Pdf](http://Www.Arab-Hdr/Publications/Other/Ahdrps/Ahdr%20eng%20spring%20mirkinv3.Pdf).
296. Zvi Mazel, **Majority And Minorities In The Arab World : The Lack Of A Uniflying Narative**, Available Online At : <http://jcpa.org/article/majority-and-minorities-in-the-arab-world-the-lack-of-a-unifying-narrative/>
297. US Department Of Defense, Available Online At: [www.defenselink.mil](http://www.defenselink.mil)
298. [www.unaoc.org](http://www.unaoc.org)
299. [www.Steinbergrecherche.com](http://www.Steinbergrecherche.com)
300. [www.Armedforcesjournal.com](http://www.Armedforcesjournal.com)



فهرس الجداول  
والأشكال



## فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	جدول
21	مستويات الدراسات الأمنية	01
24	مقارنة بين المدارس الثلاث ضمن المقاربة النقدية للأمن	02
30	المتطلبات الأمنية حسب الأطراف	03
34	التحديات الأمنية	04
43	بعض المعلومات العامة حول الانظمة السياسية العربية	05
46	اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية %	06
77	الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة	07
80	تطور عدد الشركات متعددة الجنسيات في الدول العربية (2002-2004)	08
93	درجة انفتاح الإقتصادات العربية على الإقتصاد العالمي	09
94	الدول العربية المتأثرة بالأزمة المالية حسب القطاع والنشاط الإقتصادي	10
132	مقارنة الصحف اليومية المسحوبة في العالم 1996	11
133	نسب مستعملي الانترنت في العالم %	12
134	مقارنة بين وضع الدول العربية وفرنسا وألمانيا وأمريكا في ميدان الكتب والنشريات 2007	13
162	الإنتفاق العسكري في البلدان العربية بالنسبة لبعض الدول المجاورة	14
165	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية	15
170	توزيع الاستثمارات العربية البنينة وفق الدول المصدرة والدول المضيفة 2005	16
172	توزيع موارد المياه في العالم العربي حسب مصادرها عام 1996	17
174	الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في الأنظمة السياسية العربية بين عامي 1996-2025 في الجناحين العربي: الإفريقي والأسوي	18
179	الديون الخارجية للدول العربية	19
183	عدد السكان في العالم العربي	20



## فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	
39	خارطة توضح دول العالم العربي	شكل 01
67	خارطة توضح الحدود الجغرافية للشرق الأوسط	شكل 02
69	خارطتان توضحان منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد مشروع الشرق الأوسط الجديد	شكل 03
85	خارطة توضح الدول الأوربية المتوسطية المشاركة في قمة برشلونة	شكل 04
98	خارطة توضح حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مقارنة مع دول أخرى في العالم	شكل 05
99	خارطة توضح التواجد العسكري الأمريكي في العالم سنة 2006	شكل 06
167	خارطة توضح نسبة عدد الشباب الأقل من 25 سنة في العالم العربي	شكل 07



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
09-01	مقدمة
02	أهمية الموضوع
02	أهداف الدراسة
03	أسباب اختيار الموضوع
03	حدود الدراسة
04	إشكالية الدراسة
05	فرضيات الدراسة
05	المقاربة المنهجية للدراسة
06	أدبيات الدراسة
09	تقسيم الدراسة
58 -10	<b>الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن والأنظمة السياسية العربية</b>
11	المبحث الأول الأطر النظرية لمفهوم الأمن
12	المطلب الأول المنظور التقليدي للأمن
12	الفرع الأول التحليل الواقعي لمفهوم الأمن
14	الفرع الثاني التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن
16	المطلب الثاني المقاربات الأمنية الحديثة
16	الفرع الأول المقاربة البنائية للأمن
18	الفرع الثاني المقاربة النقدية للأمن
18	أولا مدرسة كوينهاغن
22	ثانيا مدرسة ويلز (أبرستويث)
22	ثالثا مدرسة باريس
25	المبحث الثاني المضامين النظرية للأمن الوطني
25	المطلب الأول مفهوم ومستويات الأمن
25	الفرع الأول تعريف الأمن
26	الفرع الثاني مستويات الأمن
29	المطلب الثاني مفهوم الأمن الوطني وأبعاده
29	الفرع الأول تعريف الأمن الوطني
33	الفرع الثاني أبعاد الأمن الوطني
38	المطلب الثالث تعريف الأمن القومي العربي

42	مفهوم الأنظمة السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي	المبحث الثالث
44	سمات وتصنيفات الأنظمة السياسية العربية	المطلب الأول
44	سمات الأنظمة السياسية العربية	الفرع الأول
47	تصنيف الأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
51	الخصائص العامة للنظام الإقليمي العربي	المطلب الثاني
52	مفهوم النظام الإقليمي	الفرع الأول
54	الملامح العامة للنظام الإقليمي العربي	الفرع الثاني
58	خلاصة الفصل الأول	
135 -59	<b>الفصل الثاني: أثر المتغيرات العالمية على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية</b>	
60	أثر المتغيرات العالمية السياسية على أمن الأنظمة السياسية العربية	المبحث الأول
60	التحولات السياسية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة	المطلب الأول
60	التحول على مستوى هيكل النظام الدولي	الفرع الأول
61	النظام الدولي الأحادي	الاتجاه الأول
62	أنصار نظام المشاركة	الاتجاه الثاني
63	أنصار تعدد الأقطاب	الاتجاه الثالث
64	التحول على مستوى ترتيب وتوزيع عناصر القوة	الفرع الثاني
65	التحول على مستوى أدوار الأمم المتحدة	الفرع الثالث
67	المشاريع شرق الأوسطية	المطلب الثاني
67	مضامين المشاريع شرق الأوسطية	الفرع الأول
68	مشروع الشرق الأوسط الجديد	أولا
70	مضمون المبادرة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير (G.M.O)	ثانيا
71	تداعيات المشاريع شرق الأوسطية	الفرع الثاني
72	ردود الأفعال حول المشاريع شرق الأوسطية	
73	أثر المتغيرات العالمية الاقتصادية على امن الأنظمة السياسية العربية	المبحث الثاني
73	تزايد أهمية العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة	المطلب الأول
74	مؤشرات تنامي القوة الاقتصادية و بروز ظاهرة العولمة	الفرع الأول
75	ظهور الإقليمية والحاجة إلى التكتلات الاقتصادية	الفرع الثاني
76	أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية	المطلب الثاني
76	المنظمة العالمية للتجارة (WTO)	الفرع الأول
79	صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)	الفرع الثاني
80	الشركات متعددة الجنسيات (MNC'S)	الفرع الثالث

83	المشاريع المتوسطة	المطلب الثالث
84	مشاريع الشراكة الأورومتوسطية	الفرع الأول
85	الأهداف من الشراكة الأورومتوسطية	أولا
87	مضامين وانعكاسات مشروع الشراكة الأورومتوسطية	ثانيا
88	سياسة الجوار الأوربي (PEV) La Politique Européenne De Voisinage	ثالثا
89	الاتحاد من أجل المتوسط L'Union De La Méditerranée	رابعا
90	العلاقات الأمريكية المتوسطية	الفرع الثاني
93	الأزمة المالية العالمية	المطلب الرابع
93	أسباب تأثير الأزمة المالية في الإقتصادات العربية	الفرع الأول
94	آثار الأزمة المالية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
96	أثر المتغيرات العسكرية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية	المبحث الثالث
96	العامل العسكري في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة	المطلب الأول
97	واقع العامل العسكري بعد الحرب الباردة	الفرع الأول
97	الإنفاق العسكري في العالم	الفرع الثاني
99	الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي وأثرها على أمن الأنظمة العربية	المطلب الثاني
100	تغير البيئة الاستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة وأثرها في توسع الحلف	الفرع الأول
100	نشأة حلف شمال الأطلسي	أولا
100	توسع مهام حلف شمال الأطلسي	ثانيا
102	توجهات أدوار الحلف نحو المنطقة العربية	الفرع الثاني
103	التدخل في العراق	أولا
103	علاقة الحلف بدول حوض المتوسط	ثانيا
105	التدخل في منطقة الخليج العربي	ثالثا
105	أثر الأدوار الجديدة للحلف على الأمن العربي	الفرع الثالث
105	تزايد الاعتماد العربي على الولايات المتحدة في المجالات الأمنية	أولا
106	تغير الإدراك لمصادر تهديد الأمن القومي العربي	ثانيا
106	انعكاس تنامي التهديدات الامنية اللاتماتلية	المطلب الثالث
107	أشكال وأنماط التهديدات الامنية اللاتماتلية	الفرع الأول
107	التهديدات السياسية	أولا
107	التهديدات الإقتصادية والاجتماعية	ثانيا
108	التهديدات البيئية	ثالثا
108	تداعيات التهديدات على أمن الأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
108	الإرهاب - Terrorism	أولا

109	الجريمة المنظمة – Organized Crime	ثانيا
110	الهجرة غير الشرعية – L’immigration Clandestine	ثالثا
111	آليات واستراتيجيات مكافحة التهديدات اللاتماثلية	الفرع الثالث
111	الجهود القطرية	أولا
112	الجهود الإقليمية (العربية، الإفريقية)	ثانيا
114	الجهود الأممية	ثالثا
116	أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية العالمية على أمن الأنظمة السياسية العربية	المبحث الرابع
116	تتامي البعد الحضاري في العلاقات الدولية	المطلب الأول
116	فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ – The End Of History	الفرع الأول
117	صامويل هنتنغتون وصدام الحضارات – The Clash Of Civilization	الفرع الثاني
118	مبادرة تحالف الحضارات – The Alliance Of Civilizations	الفرع الثالث
120	الأطروحات الغربية والأنظمة السياسية العربية	الفرع الرابع
121	منظومة حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة	المطلب الثاني
122	عالمية حقوق الإنسان	الفرع الأول
125	عولمة حقوق الإنسان	الفرع الثاني
127	انعكاس المتغيرات الثقافية والتكنولوجية على أمن الأنظمة السياسية العربية	المطلب الثالث
127	أثر الأبعاد الثقافية للعولمة على أمن الأنظمة السياسية العربية	الفرع الأول
128	الأبعاد الثقافية للعولمة	أولا
129	واقع أمن الأنظمة السياسية العربية من المشهد الثقافي العالمي	ثانيا
130	أثر الأبعاد التكنولوجية للعولمة على العالم العربي	الفرع الثاني
131	أثر العولمة الاتصالية على أمن الأنظمة العربية	الفرع الثالث
135	خلاصة الفصل الثاني	
-136 198	<b>الفصل الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على أمن الأنظمة السياسية العربية</b>	
137	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال السياسي والأمني على أمن الأنظمة العربية	المبحث الأول
137	واقع أمن الأنظمة السياسية العربية	المطلب الأول
138	انعكاس طبيعة أنظمة الحكم العربية	الفرع الأول
140	تأثير الواقع الدستوري للأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
142	نشاط فعاليات المجتمع المدني – Société Civil	المطلب الثاني
142	دور الأحزاب السياسية وواقع المشاركة السياسية	الفرع الأول
143	أثر تصاعد دور الحركات الإسلامية – Mouvements Islamiques	الفرع الثاني
147	التنظيمات المجتمعية المدنية	الفرع الثالث

150	الاستعصاء الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية	المطلب الثالث
150	أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية	الفرع الأول
151	مضامين الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
153	معوقات الإصلاح السياسي في الأنظمة العربية	الفرع الثالث
154	العلاقات السياسية العربية البينية في ظل التحولات الإقليمية المتجددة	المطلب الرابع
154	واقع التحولات السياسية العربية منذ مطلع 2011	الفرع الأول
155	موقف الأنظمة السياسية العربية من التحولات الإقليمية الراهنة	الفرع الثاني
155	على مستوى جامعة الدول العربية	أولا
158	على مستوى دول مجلس التعاون العربي	ثانيا
159	على مستوى إتحاد دول المغرب العربي	ثالثا
161	واقع العامل العسكري في العالم العربي	المطلب الخامس
163	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاقتصادي على أمن الأنظمة العربية	المبحث الثاني
163	التكامل العربي وواقع التجمعات الجهوية والإقليمية العربية	المطلب الأول
164	واقع التكامل في العالم العربي	الفرع الأول
166	العلاقات الاقتصادية العربية في ظل التجمعات الإقليمية والجهوية العربية	الفرع الثاني
166	مجلس التعاون الخليجي	أولا
167	إتحاد دول المغرب العربي	ثانيا
168	الريع النفطي وتبعية الاقتصادات العربية للاقتصادات الغربية	المطلب الثاني
168	الريع النفطي في الاقتصادات العربية	الفرع الأول
169	ضعف التعاون العربي البيني وتبعية الاقتصادات العربية للاقتصادات الغربية	الفرع الثاني
171	الأمن المائي والغذائي ومشكل التصحر في الأنظمة السياسية العربية	المطلب الثالث
171	الأمن المائي في الأنظمة السياسية العربية	الفرع الأول
175	الأمن الغذائي في الأنظمة السياسية العربية	الفرع الثاني
176	مشكل التصحر في العالم العربي	الفرع الثالث
177	المديونية العربية إلى الخارج والأموال المغتربة	المطلب الرابع
177	المديونية العربية إلى الخارج	الفرع الأول
180	الأموال العربية المغتربة	الفرع الثاني
182	أثر المتغيرات الإقليمية في المجال الاجتماعي والثقافي على أمن الأنظمة العربية	المبحث الثالث
182	واقع التنمية البشرية في العالم العربي	المطلب الأول
182	التعداد السكاني في العالم العربي	الفرع الأول

184	اختلال هيكل توزيع الدخل وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية	الفرع الثاني
185	تحدي الأمية	الفرع الثالث
186	التحدي الصحي	الفرع الرابع
187	البطالة وتحدي العمالة الأجنبية	الفرع الخامس
188	قضايا الأقليات في العالم العربي	المطلب الثاني
192	مستقبل أمن الأنظمة العربية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتجددة	المبحث الرابع
193	سيناريو التفكك والاندثار	المطلب الأول
196	سيناريو الإصلاح وإعادة البناء	المطلب الثاني
198	خلاصة الفصل الثالث	
199	الخاتمة	
201	فهرس الجداول	
202	فهرس الأشكال	
203	قائمة المراجع	
223	فهرس الموضوعات	
229	ملخص الدراسة باللغة العربية	
231	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	



## ملخص الدراسة:

يعتبر العالم العربي الذي يحوي كافة الأنظمة السياسية العربية بحكم موقعه الجيوستراتيجي ومقوماته الهامة السكانية والطبيعية والاقتصادية والحضارية ... مجالا حقيقيا لتداعيات مختلف متغيرات البيئتين الإقليمية والعالمية المحيطة به وهذا بفعل ما تنتجه البيئتان من ضغوط سياسية واقتصادية وثقافية....

كان للمتغيرات الإقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب الباردة آثار هامة على أمن الأنظمة السياسية العربية ذلك أن هذه التحولات جاءت بصفة مفاجئة وحادة فلم تكن للأنظمة السياسية العربية الفرصة لترتيب أوضاعها بشكل يسمح لها بإعداد المقاربات النظرية أو الاستراتيجيات التطبيقية المطلوبة لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية.

جاءت دراستنا للموضوع المعنون بـ: أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية لتتناول واحدة من أعقد إشكاليات تحقيق الأمن في العالم العربي وتمت معالجته أساسا وفق مستويين أساسيين على النحو التالي:

المستوى النظري: تضمن المعالجة النظرية والمفاهيمية لموضوع الأمن وأمن الأنظمة السياسية العربية بالعودة إلى المقاربات والأطر النظرية؛ على اعتبار أن مفهوم الأمن القومي العربي يأتي على رأس أولويات السياسات العليا الوطنية للأنظمة السياسية العربية داخليا وخارجيا إضافة إلى أن تحقيق الأمن العربي مرهون بضمانه على المستويين القطري والجهوي.

المستوى التطبيقي: تضمن شقين:

الأول: عالج المتغيرات العالمية وانعكاساتها على أمن الأنظمة السياسية العربية؛ على اعتبار أن التحولات الكبرى التي طرأت على الساحة العالمية ألفت بظلالها على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... حيث عمدت القوى العالمية المهيمنة على فرض إصلاحات عميقة على أغلب الأنظمة السياسية العربية في مناطق الخليج العربي والشرق الأوسط وجنوب المتوسط من خلال ما تدعو إليه من تعميم مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وفرض المشاريع شرق الأوسطية والمشاريع المتوسطة إضافة لتأثير قوى العولمة الرأسمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ناهيك عن الدور المهيمن الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة

وغيرها، حيث تسعى من ورائها لدمج الأنظمة السياسية العربية ضمن محاور ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية خاضعة لهيمنة القوى الليبرالية العالمية.

الثاني: اهتم بالمتغيرات الإقليمية وأثرها على الوضع الأمني للأنظمة السياسية العربية، إذ من المهم الإشارة إلى أن ضرورة تحقيق الأمن العربي مرهون بالأوضاع الأمنية الداخلية للأنظمة السياسية العربية. فبالنظر إلى الأوضاع العربية الداخلية المتردية التي تعود أساسا إلى وجود أنظمة سياسية غير شرعية فاقدة للقاعدة الشعبية بالإضافة إلى افتقارها لقواعد واضحة المعالم لممارسة السلطة والتداول على الحكم إضافة إلى العديد من التحديات على غرار قيام اقتصادياتها على الربيع النفطي وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والصحي دون إغفال الواقع المتردي للتنمية البشرية في العالم العربي ومشكل الأقليات فيها ....

وانطلاقا من الدراسة السابقة فإن مستقبل أمن الأنظمة السياسية العربية متوقف أساسا على قدرتها على مواجهة هذه التهديدات المنبثقة عن البيئتين الإقليمية والعالمية والتي تتطلب عادة استراتيجية عليا فاعلة في النظام السياسي بالاستناد إلى عدة أبعاد هي: البعد السياسي المتصل بالحفاظ على الكيان السياسي للدولة، البعد العسكري المتمثل في تعزيز القدرات الدفاعية للدولة، البعد الإقتصادي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، البعد الاجتماعي والثقافي المتمثل في حماية النسيج الاجتماعي للدولة... كل هذه الأبعاد بإمكانها أن تؤسس لأنظمة سياسية عربية مستقرة وأمنة.

## RESUME DE L'ETUDE

Le Monde Arabe qui comporte tous les systèmes politiques Arabes, vu sa position géostratégique et son potentiel énorme sur le plan humain, naturel, économique et civique...etc, est considéré comme un véritable espace des enjeux des différents changements des deux environnements territorial et mondial l'entourant et ce, comme conséquence à ce que ces derniers produisent en terme de pressions politiques, économiques et culturelles.

Les changements territoriaux et mondiaux intervenant après la fin de la guerre froide, ont eu des effets importants sur la sécurité des systèmes politiques arabes, étant donné que ces changements ont survécu de façon inattendue et rapide, ne laissant pas ainsi aux systèmes politiques arabes, l'occasion d'y adapter leurs situations de telle façon à pouvoir établir les rapprochements théoriques ou les stratégies appliquées requises pour faire face aux défis et menaces sécuritaires.

Notre étude du thème dont le titre est : L'effet des changements territoriaux et mondiaux de l'après guerre froide sur la sécurité des systèmes politiques arabes, traite une des problématiques les plus complexes pour la garantie de la sécurité dans le monde arabe, traitement essentiellement établi selon deux niveaux fondamentaux comme suit :

**Le niveau théorique :** Comprend le traitement théorique et conceptuel du thème de sécurité et sécurité des systèmes politiques arabes en référence des rapprochements et cadres théoriques, considérant que le concept de sécurité nationale arabe doit être à la tête des priorités des politiques nationales suprêmes des systèmes politiques arabes et ce, à l'intérieur comme à l'extérieur, sans oublier que l'instauration de la sécurité arabe dépend de sa garantie aux niveau national et régional.

**Le niveau appliqué :** Se compose de deux volets :

**Le premier :** traite les changements mondiaux et leur répercussions sur la sécurité des systèmes politiques Arabes, compte tenu du fait que les grandes mutations survenues sur la scène mondiale, ont sans doute affecté la situation sécuritaire des systèmes politiques arabes dans les domaines politiques, économiques, sociaux et culturels...où les puissances mondiales dominatrices ont eu tendance à imposer des réformes profondes sur la plupart des systèmes politiques arabes dans les régions du golfe arabe, moyen orient et sud méditerranée, en prônant la mondialisation des principes démocratiques, la protection des droits de l'homme, l'imposition des projets moyen orientaux et méditerranéens sans parler de l'effet des forces de mondialisation capitalistes représentées par les compagnies multinationales, le fond monétaire international,

l'organisation mondiale de commerce et d'ajouter le rôle dominateur que joue l'organisation des nations unies et semblables qui œuvrent à intégrer les systèmes politiques arabes dans certains axes afin de servir des fins politiques, économiques et culturelles, toutes soumises à la domination des puissances libérales mondiales.

**Le second :** se penche sur les changements territoriaux et leur effet sur la situation sécuritaire des systèmes politiques arabes, il est important de souligner que la garantie de la sécurité arabe dépend des situations sécuritaires internes des systèmes politiques arabes. A la revue des situations sécuritaires arabes détériorées dues initialement à l'existence de systèmes politiques illégitimes sans base populaire et sans règles définies quant à l'exercice du pouvoir et l'alternance au pouvoir, s'ajoutent à cela différents défis tel que le fondement de leurs économies sur la rente pétrolière et leur incapacité à garantir la sécurité alimentaire et sanitaire sans parler de la détérioration du développement humain dans le monde arabe et le problème des minorités qui y règne....

A partir de cette étude, il apparaît que l'avenir de la sécurité des systèmes politiques arabes dépendra essentiellement de leur capacité à faire face à ce genre de menaces émanant des environnements territorial et mondial, ce qui requiert généralement une stratégie suprême effective dans le système politique à différents traits: le trait politique lié à la préservation de l'entité politique de l'état, le trait militaire consistant au renforcement des forces défensives de l'état, le trait économique consistant à la réalisation du développement durable, le trait social et culturel consistant à la protection du tissu social de l'état... tous ces traits pourront fonder des systèmes politiques arabes stables et sécurisés.